



كانون الثاني 2021

# العملية الدستورية من وجهة نظر السوريين

## المحتويات

3	..... الملخص التنفيذي
5	..... المنهجية
5	..... أولاً- أهداف الدراسة:
5	..... ثانياً- نطاق الدراسة:
5	..... ثالثاً- عينة الدراسة:
8	..... رابعاً- فرق جمع البيانات:
8	..... خامساً- عوائق وتحديات:
9	..... النتائج
9	..... أولاً- أولويات السوريين:
9	..... ثانياً- الاطلاع على أعمال اللجنة الدستورية:
10	..... ثالثاً- الثقة بأعمال اللجنة الدستورية:
10	..... رابعاً- تمثيل السوريين ضمن اللجنة الدستورية:
11	..... فيما يتعلق بالقضايا الدستورية:
11	..... أولاً- الهوية العربية ضمن الدستور:
11	..... ثانياً- الدين والدولة:
11	..... ثالثاً- شكل النظام الإداري:
12	..... رابعاً- العلاقة فيما بين السلطات:
12	..... خامساً- المرأة ضمن الدستور:
13	..... القسم الأول - اللجنة الدستورية
13	..... أولاً- أولويات السوريين:
19	..... ثانياً- الاطلاع على أعمال اللجنة الدستورية:
23	..... ثالثاً- الثقة بأعمال اللجنة الدستورية:
27	..... رابعاً- تمثيل السوريين ضمن اللجنة الدستورية:
33	..... القسم الثاني- القضايا الدستورية
33	..... أولاً- الهوية العربية ضمن الدستور:
35	..... ثانياً- الدين والدولة:
40	..... ثالثاً- شكل النظام الإداري:
43	..... رابعاً- العلاقة فيما بين السلطات:
50	..... خامساً- المرأة ضمن الدستور:
52	..... التوصيات:
52	..... أولاً- إلى الجهات الراعية لمسار الحل السياسي في سوريا:
53	..... ثانياً- إلى منظمات المجتمع المدني السورية:
53	..... ثالثاً- إلى اللجنة الدستورية:
53	..... رابعاً- إلى وفد المجتمع المدني:

## الملخص التنفيذي

سعى المجتمع الدولي منذ السنوات الأولى من عمر النزاع في سوريا لإيجاد مخرج سياسي ينهي حالة العنف الدائرة في البلاد، ففي العام 2012 عقدت مجموعة العمل من أجل سوريا مباحثاتها في مدينة جنيف السويسرية برئاسة المبعوث الأممي إلى سوريا آنذاك كوفي عنان، وقد أعلن عنان عقب انتهاء المباحثات أن الاجتماع أقر بياناً مفصلاً عرف ببيان جنيف 1 والذي أكد على ضرورة الضغط على جميع الأطراف لتطبيق خطة البنود الستة (خطة عنان)<sup>1</sup>، كما أدان البيان تواصل وتصاعد العمليات القتالية والتدمير وانتهاكات حقوق الإنسان، وأوصى بالتزام جميع الأطراف بوقف العنف المسلح وتكثيف وتيرة الإفراج عن المحتجزين تعسفاً ودعا إلى تشكيل هيئة حكم انتقالية وإعادة النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية في سوريا.

لاحقاً وفي 18 من شهر كانون الأول عام 2015، أقر مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم 2254 والذي رسم ملامح الحل السياسي في سوريا، حيث أكد القرار على أن الشعب السوري هو من يقرر مستقبل البلاد، وطالب بوقف الهجمات على المدنيين، ونص على دعوة الأمين العام للأمم المتحدة كل من ممثلي النظام وهيئة التفاوض السورية للمشاركة في مفاوضات رسمية بشأن مسار الانتقال السياسي، كما أعرب القرار عن دعمه لبدء عملية سياسية بقيادة سورية تيسرها الأمم المتحدة وتقيم حكماً ذا مصداقية يشمل الجميع ولا يقوم على الطائفية، وتحدد جدولاً زمنياً لصياغة دستور جديد للبلاد وإجراء انتخابات حرة ونزيهة عملاً بالدستور الجديد، وتحت إشراف الأمم المتحدة في بيئة آمنة ومحايدة، تشمل جميع السوريين بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المهجر.

وفي الواقع يمكن القول أن أياً من البنود الواردة ضمن البيانات والقرارات المتعلقة بمسار الحل السياسي في سوريا لم يتم تطبيقها من الناحية العملية وذلك بسبب ماطلة النظام وعدم رغبته الدخول في ذلك المسار بشكل جدي وهو ما أدى لإطالة أمد العملية السياسية، التي مرت بعدة جولات محادثات تم إقرار خارطة الطريق للحل السياسي في سوريا عام 2017 بناء على القرارين الأمميين 2254 لعام 2015 و 2118 لعام 2013 المتضمن لبيان جنيف. ونصت هذه الخارطة على العمل بالتوازي أو التوالي على المحاور الأربع التالية: الحكم، الدستور، الانتخابات، البيئة الآمنة والمحايدة. وفي هذا السياق، أكد مؤتمر سوتشي تأييده لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2254 وطالب الأمم المتحدة بتشكيل اللجنة الدستورية كمساهمة في العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة في جنيف، وفي تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2254 (2015)، وبناء على ذلك، قامت الأمم المتحدة بإجراء مفاوضات غير مباشرة بين حكومة النظام وهيئة التفاوض السورية لتشكيل اللجنة، والاتفاق على معايير المرجعية والعناصر الأساسية للائحتها الداخلية.

وبالفعل فقد باشرت اللجنة الدستورية أعمالها في الثلاثين من شهر تشرين الأول من عام 2019، وقد أكد المبعوث الأممي إلى سوريا جير بيدرسون خلال الكلمة الافتتاحية على أن بدء عمل اللجنة الدستورية يمثل خطوة هامة على طريق إيجاد حل سياسي مستدام للأزمة في سوريا وفق قرار مجلس الأمن رقم 2254، وقد عقدت اللجنة الدستورية حتى تاريخ إعداد التقرير الحالي خمس دورات لاجتماعاتها كان آخرها في شهر كانون الثاني من عام 2021.

ونظراً لأهمية طبيعة عمل اللجنة الدستورية وارتباطه بمستقبل البلاد وماله من تأثير على حياة السوريين أجرت مؤسسة اليوم التالي بالتعاون مع شركة إنديكيترز وبالتنسيق والتشاور مع أعضاء من اللجنة الدستورية عن وفدي هيئة التفاوض والمجتمع المدني الدراسة الحالية والتي تهدف لاستطلاع آراء السوريين حول اللجنة الدستورية وطريقة تشكيلها ونتائج أعمالها واجتماعاتها ومدى ثقتهم بقدرتها على تحقيق تقدم حقيقي في إطار مسار الحل السياسي، ونظرتهم للوفود المشاركة في صياغة الدستور، وما إذا كانوا يرون أنفسهم ممثلين ضمن اللجنة، كما تهدف الدراسة أيضاً لتحديد اهتمامات السوريين والسوريات والقضايا التي تشكل أولوية بالنسبة لهم ضمن مسار الحل السياسي، ومعرفة وجهات نظرهم حول القضايا الدستورية المتعلقة بهوية الدولة وشكل النظام الإداري وصلاحيات سلطات الدولة والنصوص الدستورية التي تنظم حقوق المرأة ودورها وطبيعة مشاركتها ضمن المجتمع.

أجريت الدراسة خلال شهر كانون الثاني من عام 2021، وغطت مختلف مناطق السيطرة داخل سوريا (مناطق سيطرة النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية والمعارضة السورية)، إلى جانب تغطيتها لدول الجوار السوري (تركيا – الأردن – لبنان – العراق) وكل من السويد وألمانيا وفرنسا وهولندا ضمن الاتحاد الأوروبي، وقد تم خلالها إجراء 2040 مقابلة

<sup>1</sup> تشمل خطة البنود الست أو ما يعرف بخطة عنان البنود التالية:

أولاً- الالتزام بالعمل مع عنان من أجل عملية سياسية شاملة يقودها السوريون.

ثانياً- الالتزام بوقف جميع أعمال العنف المسلح بما في ذلك استخدام الأسلحة الثقيلة وسحب القوات العسكرية ووقف تحركات قوات الجيش باتجاه المناطق المأهولة بالسكان.

ثالثاً- تطبيق هدنة يومية لمدة ساعتين للسماح بإيصال المساعدات لجميع المناطق المتضررة من النزاع

رابعاً- الإفراج عن جميع من جرى اعتقالهم تعسفاً بمن في ذلك المعتقلون بسبب قيامهم بنشاطات سياسية سلمية.

خامساً- الاتفاق على ضمان حرية الحركة للصحافيين في جميع أنحاء البلاد وتبني سياسة لا تقوم على التمييز بشأن منحهم تأشيرات لدخول سوريا.

سادساً- الاتفاق على حرية تكوين المؤسسات وحق التظاهر السلمي على أنها حقوق مصونة قانونياً.

مباشرة مع السوريين والسوريات على اختلاف انتماءاتهم العرقية والدينية والمذهبية، واعتمدت الدراسة العينة العشوائية الطبقية البسيطة لضمان تغطية الفئات المستهدفة مع مراعاة شمولها جميع السوريين.

هذا وقد خلصت الدراسة لجملة من النتائج كان من أبرزها اعتبار الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة على تنوع انتماءاتهم لقضايا (الكشف عن مصير المعتقلين / المعتقلات ووقف العمليات العسكرية وإبصال المساعدات الإنسانية للمتضررين من النزاع والعمل على إخراج المقاتلين الأجانب ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب وتهيئة المناخ الآمن لعودة النازحين واللاجئين السوريين ووقف الملاحقات الأمنية) من القضايا ذات الأولوية بالنسبة لهم ضمن مسار الحل السياسي، ويلبها من حيث الأهمية قضايا البدء بأعمال إعادة الإعمار والعمل على تشكيل هيئة حكم انتقالية تتولى إدارة المرحلة الحالية وتأمين بيئة محايدة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، في حين جاء العمل على صياغة دستور جديد للبلاد في نهاية قائمة القضايا ذات الأولوية من وجهة نظر المشاركين في الدراسة.

كما أظهرت الدراسة وجود انخفاضاً في درجة اطلاع السوريين على أعمال اللجنة الدستورية إذ أن ربع المشاركين في الدراسة فقط قالوا بأن لديهم اطلاع كبير أو اطلاع جيد على أعمال اللجنة الدستورية، في حين قال أقل من النصف بأن لديهم بعض الاطلاع على أعمال اللجنة وما يزيد عن الثلث قالوا بعدم وجود أي اطلاع لديهم، وبالعموم فإن مواقع التواصل الاجتماعي تعتبر المصدر الرئيسي لحصول غالبية السوريين على معلوماتهم المتعلقة باللجنة الدستورية ونتائج اجتماعاتها، مع انخفاض نسبة من يحصلون على معلوماتهم من المصادر الرسمية كالبيانات الصادرة عن اللجنة الدستورية ذاتها أو الأمم المتحدة.

من جانب آخر فقد أظهرت الدراسة أيضاً وجود انخفاضاً في درجة الرضى لدى المشاركين بنتائج أعمال اللجنة الدستورية إذ يرى غالبيتهم بأن التقدم الذي حققته غير كافٍ أو أنها لم تحقق أي تقدم، وأما بالنسبة للوفود المشاركة فنلاحظ وجود انخفاضاً بدرجة ثقة المشاركين بوفد النظام السوري، كما تنخفض أيضاً نسبة المشاركين الذين يرون بأن وفد النظام السوري يمثلهم ويعكس رغباتهم وتطلعاتهم، هذا وترتفع نوعاً ما درجة الثقة بوفد المعارضة السورية ونسبة من يرون بأنه يمثلهم ويعكس رغباتهم وتطلعاتهم، أما وفد المجتمع المدني فقد نال أكبر نسبة من الثقة لدى المجيبين كما ارتفعت نسبة من يرون بأنه يمثلهم ويعكس رغباتهم وتطلعاتهم.

وأما عن القضايا الدستورية وفيما يتعلق بالهوية العربية فإننا نلاحظ وجود نسبة مرتفعة من المشاركين يوافقون على ضرورة التأكيد على الهوية العربية لسوريا وتسميتها بالجمهورية العربية السورية مع العلم أن الغالبية العظمى من الأكراد عبروا عن رفضهم لذلك، ويلاحظ أيضاً ارتفاع درجة التقبل لاعتماد لغات رسمية إلى جانب اللغة العربية سواء على مستوى الدولة ككل أو على المستويات المحلية.

أما عن الدين الإسلامي وعلاقته بالدولة فترتفع نسبة من يؤيدون اعتماد الفقه الإسلامي كمصدر رئيسي من مصادر التشريع أو اعتباره مصدراً من مصادر التشريع في حين تنخفض نسبة الموافقة على اعتباره المصدر الوحيد أو عدم اعتباره كمصدر من مصادر التشريع.

وعن شكل النظام الإداري في الدولة والعلاقة ما بين السلطات فقد أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية المشاركين يميلون لتأييد اعتماد نظام إداري لا مركزي يقوم على منح صلاحيات واسعة للسلطات المحلية ضمن الأقاليم، في حين تنخفض نسبة من يؤيدون اعتماد نظام إداري مركزي يقوم على تركيز الصلاحيات بيد الإدارة المركزية في عاصمة الدولة، أما فيما يتعلق بسلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية فقد شددت الغالبية العظمى من المشاركين على ضرورة اعتماد مبدأ الفصل بين السلطات واتخاذ إجراءات تكفل عدم قدرة إحدى السلطات على التدخل والتأثير في أعمال غيرها من السلطات.

أخيراً وفيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالمرأة فقد أظهرت الدراسة وجود ارتفاع في نسبة من يؤيدون العمل على تخصيص حد أدنى من المقاعد للمرأة ضمن الهيئات المنتخبة وإمكانية توليها لمنصب رئاسة الجمهورية ومشاركتها في أعمال البرلمان وإعطائها الحق في منح الجنسية السورية لزوجها وأبنائها.

## المنهجية

### أولاً- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية لاستطلاع آراء السوريين / السوريين بمختلف أطيافهم ومكوناتهم حول اللجنة الدستورية وأعمالها، وتحديد القضايا التي تمثل أولوية بالنسبة لهم في مسار الحل السياسي في سوريا بما في ذلك العمل على صياغة دستور جديد للبلاد، والكشف عن مدى ثقتهم بعمل اللجنة الدستورية وقدرتها على دفع العملية السياسية نحو الأمام وما لديهم من تحفظات على أعمالها وطريقة تشكيلها، كما تسعى الدراسة لمعرفة موقف السوريين من وفود اللجنة الدستورية الثلاث (وفد الحكومة السورية - وفد المعارضة - وفد المجتمع المدني)، وتحديد أبرز الوسائل التي يرون بأنها تزيد من قدرتهم على إيصال رغباتهم وتطلعاتهم لأعضاء اللجنة الدستورية ليتم أخذها بعين الاعتبار لدى صياغة النصوص الدستورية، كما تسعى الدراسة أيضاً لمعرفة آراء السوريين حول بعض القضايا الدستورية كالهوية العربية للجمهورية السورية وعلاقة الدولة بالدين وعلاقة سلطات الدولة ببعضها وقضايا المرأة.

### ثانياً- نطاق الدراسة:

النطاق الزمني: أجريت الدراسة خلال شهر كانون الثاني من عام 2021.

النطاق الجغرافي: غطت الدراسة مناطق سيطرة النظام السوري وقوات سوريا الديمقراطية ومناطق سيطرة المعارضة السورية داخل سوريا، أما خارج سوريا فقد غطت كل من دول الجوار السوري (تركيا - لبنان - الأردن - العراق)، كما غطت أيضاً كل من ألمانيا وهولندا وفرنسا والسويد ضمن الاتحاد الأوروبي.

يوضح الجدول التالي المحافظات التي شملتها الدراسة داخل سوريا في مختلف مناطق السيطرة:

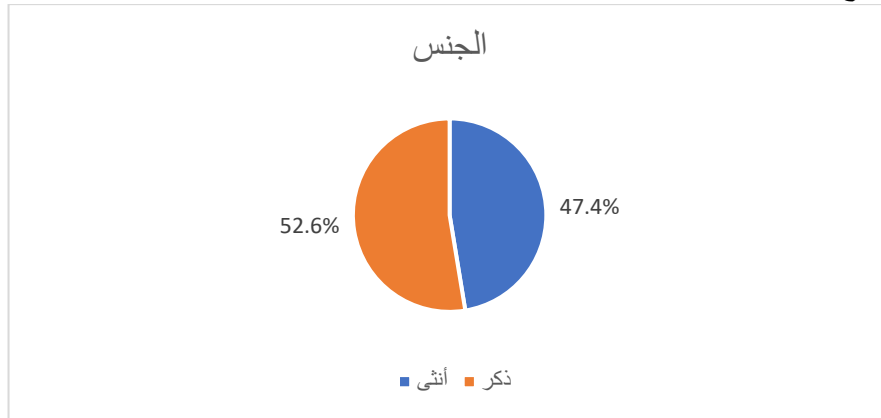
الجهات المسيطرة	المحافظات المشمولة في الدراسة
المعارضة السورية	إدلب
	حلب
قوات سوريا الديمقراطية	دير الزور
	الرققة
	الحسكة
النظام السوري	دمشق
	السويداء
	درعا
	حمص
	حمه
	حلب
	اللاذقية

### ثالثاً- عينة الدراسة:

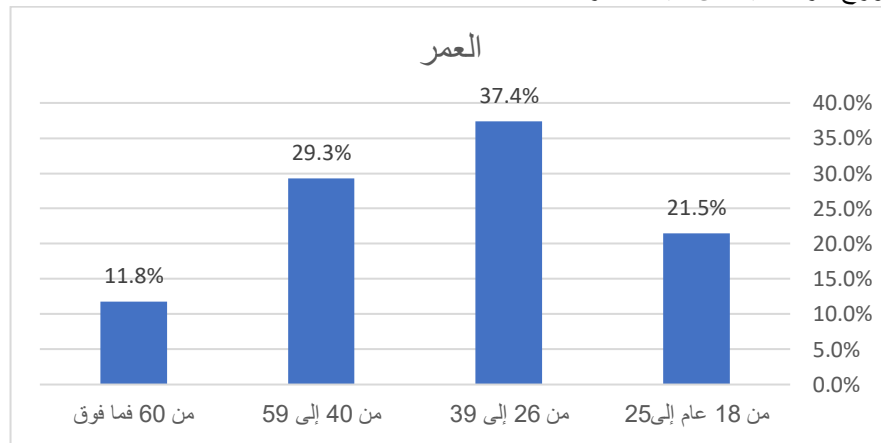
تم خلال الدراسة إجراء 2040 مقابلة مباشرة مع السوريين والسوريات في مختلف مناطق الدراسة باستخدام استبيان يضم أسئلة مغلقة مع إدراج شروحات ضمن الاستبيان للمفردات والمصطلحات التخصصية الواردة ضمن الأسئلة أو الإجابات، وقد نفذت المقابلات عبر برنامج Survey CTO Collect، أما تحليل البيانات فقد تم باستخدام برنامجي EXEL وSPSS، واعتمدت الدراسة العينة العشوائية التطبيقية البسيطة لتغطية الفئات المستهدفة مع مراعاة شمولها لجميع السوريين وفق عدة متغيرات كالجنس والعرق والدين.

خصائص العينة المستهدفة:

1- توزيع أفراد العينة من حيث الجنس:



2- توزيع أفراد العينة من حيث العمر:



3- توزيع أفراد العينة من حيث الدين / الطائفة:

الدين / الطائفة	العدد	النسبة
السنة	1490	73.1%
المسيحيين	152	7.4%
الدروز	119	5.8%
العلويين	103	5%
أخرى	109	5.3%
بدون إجابة (رفض الإجابة)	67	3.3%

ملاحظة: (يشمل خيار أخرى كل من الشيعة والأزديين والإسماعيليين والملا دينيين).

4- توزع أفراد العينة من حيث العرق / القومية:

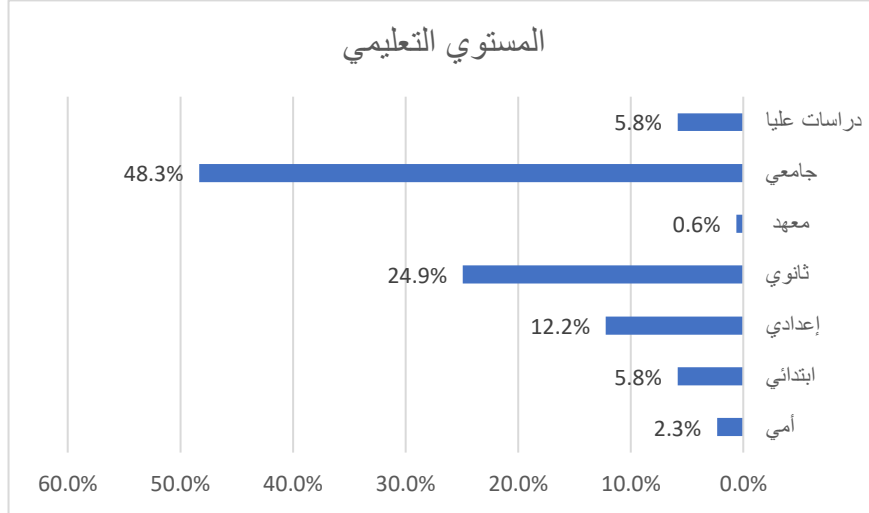
العرق / القومية	العدد	النسبة
العرب	1537	75.3%
الأكراد	268	13.1%
التركمان	100	4.9%
أخرى	120	5.8%
بدون إجابة (رفض الإجابة)	15	0.7%

ملاحظة: (يشمل خيار أخرى كل من السريان والأرمن والأشوريين والشركس والكلدانيين)

5- توزع أفراد العينة من حيث مكان الإقامة:

مناطق سيطرة المعارضة	إدلب	184	
	حلب	89	
مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية	الحسكة	93	
	الرقبة	85	
	دير الزور	75	
مناطق سيطرة النظام السوري	دمشق	123	
	حلب	86	
	حمص	76	
	حماه	76	
	اللاذقية	70	
	درعا	83	
	السويداء	80	
	دول الجوار	تركيا	332
		العراق	88
الأردن		86	
لبنان		113	
دول الاتحاد الأوروبي	ألمانيا	102	
	هولندا	63	
	فرنسا	44	
	السويد	92	

## 6- توزع أفراد العينة من حيث المستوى التعليمي:



## رابعاً- فرق جمع البيانات:

شارك في عملية جمع البيانات 45 باحث وباحثة (23 باحثة و22 باحث) متوزعين في مختلف مناطق الدراسة، وقد تم العمل على استهداف الباحثين بحزمة من التدريبات التي تؤهلهم لإتمام العمل بالشكل الأمثل، حيث حضر الباحثون تدريب حول أخلاقيات جمع البيانات وأساليب إجراء المقابلات، كما تم تدريبهم على طريقة عمل التطبيق الإلكتروني الذي استخدم في عملية جمع البيانات، إلى جانب حضورهم لتدريب قانوني تم خلاله الحديث بشكل موسع عن اللجنة الدستورية وطريقة تشكيلها وطبيعة أعمالها، كما شمل التدريب القانوني شرح للمصطلحات التخصصية الواردة ضمن الاستبيان، وبعد انتهاء التدريبات أجرى الباحثون عدة استمارات تجريبية مع مجيبين فعليين لضمان عدم وجود أية مشاكل تقنية أو نقاط ضعف لديهم، وقد حذفت الاستمارات التجريبية قبل البدء بجمع البيانات بشكل فعلي في الميدان.

## خامساً- عوائق وتحديات:

واجهت الدراسة جملة من الصعوبات والتحديات والتي يتمثل أبرزها بما يلي:

- 1- عدم وجود إحصائيات رسمية دقيقة ومحدثة عن أعداد السوريين المقيمين في كل من دول الاتحاد الأوروبي والعراق والأردن وقد تم الاعتماد على الإحصائيات الصادرة خلال عام 2019 والإحصائيات الصادرة عن جهات غير حكومية كمنظمات المجتمع المدني للوصول لأعداد أكثر قرباً للأعداد الفعلية.
- 2- كان عمل الباحثين داخل سوريا (وخاصة في مناطق النظام السوري) محفوفاً بالمخاطر الأمنية نظراً للطبيعة السياسية للدراسة.
- 3- واجه الباحثون العديد من حالات الرفض لإجراء المقابلات في مناطق سيطرة النظام السوري ومناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية وفي لبنان وذلك بسبب الطبيعة السياسية للدراسة وتخوف المجيبين من المشاركة لأسباب أمنية.
- 4- رفض العديد من المشاركين الإجابة عن بعض الأسئلة التي يرون بأنها ترتبط بمسائل شخصية كالسؤال عن الدين أو الطائفة أو المذهب أو العرق.
- 5- رفض بعض الأشخاص إجراء المقابلات بسبب موقفهم السلبي من اللجنة الدستورية وعدم تقنهم بالعملية السياسية.
- 6- واجه الباحثون صعوبة تتمثل بعدم معرفة غالبية السوريين بماهية اللجنة الدستورية وطبيعة عملها.
- 7- واجه جامعو البيانات صعوبة بالغة في الوصول للمشاركين من الطائفة العلوية بسبب ارتفاع المخاطر الأمنية بشكل كبير في المناطق التي يقيمون بها.
- 8- صعوبة إجراء المقابلات بشكل مباشر في ظل انتشار فيروس كورونا والتدابير المتخذة من قبل الدول لمواجهة، وقد ازدادت تلك الصعوبة بالنسبة للباحثين في تركيا بسبب حظر التجوال المفروض يومي السبت والأحد.



## النتائج

فيما يتعلق باللجنة الدستورية

### أولاً- أولويات السوريين:

- 1- ما يقارب ثلثي المشاركين في الدراسة يرون بأن العمل على صياغة دستور جديد للبلاد خلال المرحلة الحالية يعتبر من الأمور الهامة ضمن مسار الحل السياسي.
- 2- ترتفع نسبة من يرون بأهمية العمل على صياغة دستور جديد للبلاد خلال المرحلة الحالية ضمن مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية لتصل لما يزيد عن ثلاثة أرباع المشاركين، أما في مناطق سيطرة النظام السوري ومناطق سيطرة المعارضة فقد كانت دون الثلثين.
- 3- ترتفع نسبة من يرون بأهمية العمل على صياغة دستور جديد للبلاد خلال المرحلة الحالية في كل من ألمانيا وهولندا ولبنان، في حين تنخفض تلك النسبة لما دون النصف في كل من العراق والسويد وفرنسا.
- 4- الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة يعتبرون قضايا الكشف عن مصير المعتقلين ووقف العمليات العسكرية وإيصال المساعدات الإنسانية للمتضررين من النزاع والعمل على إخراج المقاتلين الأجانب ومحاسبة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب وتهيئة المناخ الآمن لعودة النازحين واللاجئين السوريين ووقف الملاحقات الأمنية من القضايا ذات الأولوية بالنسبة لهم ضمن مسار الحل السياسي.
- 5- ما يقارب ثلاثة أرباع المشاركين في الدراسة يرون بأهمية قضايا البدء بأعمال إعادة الإعمار والعمل على تشكيل هيئة حكم انتقالية تتولى إدارة المرحلة الحالية وتأمين بيئة محايدة لإجراء انتخابات نزيهة.

### ثانياً- الاطلاع على أعمال اللجنة الدستورية:

- 1- بالعموم يوجد انخفاض في درجة الاطلاع على أعمال اللجنة الدستورية لدى المشاركين في الدراسة، إذ أن ما يقارب ربع المشاركين فقط قالوا بأن لديهم اطلاع كبير أو اطلاع جيد على أعمالها، وأما النسبة الأكبر من المجيبين قالوا بأنهم مطلعين بعض الشيء على أعمال اللجنة الدستورية، وأجاب ما يزيد عن الثلث بعدم وجود أي اطلاع لديهم.
- 2- تظهر الدراسة وجود ارتباط ما بين المستوى الاقتصادي لأسرة المجيب ودرجة الاطلاع على أعمال اللجنة الدستورية، إذ ترتفع درجة الاطلاع كلما ارتفع الدخل الشهري والمستوى المعيشي للمجيب.
- 3- ترتفع درجة الاطلاع على أعمال اللجنة الدستورية كلما ازداد المستوى التعليمي للمجيب.
- 4- ترتفع درجة اطلاع السوريين على أعمال اللجنة الدستورية في كل من فرنسا والعراق ونوعاً ما في تركيا وسوريا، في حين تنخفض درجة الاطلاع تلك تدريجياً في السويد ولبنان والأردن وألمانيا وهولندا.
- 5- ترتفع درجة اطلاع السوريين على أعمال اللجنة الدستورية في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية داخل سوريا، في حين تنخفض لدى السوريين في مناطق سيطرة المعارضة والنظام السوري.
- 6- يعتمد غالبية السوريين على مواقع التواصل الاجتماعي في الحصول على المعلومات المتعلقة بأعمال اللجنة الدستورية، كما أن ما يزيد عن ثلث المجيبين قالوا بأنهم يحصلون على معلوماتهم من خلال المناقشات التي يجرونها مع المهتمين بالشأن السياسي في محيطهم الاجتماعي، كما قال ما يقارب الثلث أيضاً أنهم يحصلون على تلك المعلومات من أصدقائهم أو أقاربهم.
- 7- بالعموم يوجد انخفاض في نسبة من يحصلون على المعلومات المتعلقة بأعمال اللجنة الدستورية من المصادر الرسمية، إذ أن ما يقل عن خمس المشاركين يتابعون تصريحات أعضاء اللجنة الدستورية، أما المتابعين للبيانات الصادرة عن الهيئات الأممية أو البيانات الصادرة عن الدول المعنية بالشأن السوري فكانت نسبتهم في حدود الربع.
- 8- ما يقارب نصف المشاركين في الدراسة لا يعلمون أن اللجنة الدستورية تتألف من ثلاثة وفود، كما أن ما يزيد عن النصف لا يعرفون أي عضو من أعضاء اللجنة الدستورية.
- 9- غالبية المشاركين في الدراسة أشاروا إلى عدم مشاركتهم بشكل شخصي في أي من الفعاليات المرتبطة بأعمال اللجنة الدستورية، كالجلسات والاجتماعات والندوات التي تنظمها منظمات المجتمع المدني المهمة بتعزيز المشاركة السياسية لأفراد المجتمع.
- 10- ترتفع نسبة المشاركين في الفعاليات المرتبطة بأعمال اللجنة الدستورية داخل سوريا في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية لتصل لما يقارب الثلث، في حين تنخفض تلك النسبة للغاية في كل من مناطق النظام والمعارضة.

### ثالثاً- الثقة بأعمال اللجنة الدستورية:

- 1- غالبية المشاركين في الدراسة يرون بأن التقدم الذي حققته اللجنة الدستورية في أعمالها غير كافٍ أو أنها لم تحقق أي نوع من التقدم.
- 2- يوجد انخفاض في درجة ثقة المشاركين ممن يعلمون بأن اللجنة الدستورية تتألف من ثلاثة وفود وفود النظام السوري.
- 3- يوجد انخفاض أيضاً في نسبة من يرون بجدية وفد النظام في دخول العملية التفاوضية ودفع مسار الحل السياسي نحو الأمام، إذ أن ما يقارب ربع المشاركين يرونه غير جاد في حين يراه ما يقارب الثلثين غير جاد إطلاقاً.
- 4- ترتفع درجة الثقة بوفد المعارضة مقارنة بوفد النظام السوري إذ أن ما يقارب ربع المشاركين ممن يعلمون بأن اللجنة الدستورية تتألف من ثلاثة وفود عبروا عن ثقتهم أو ثقتهم للغاية بوفد المعارضة.
- 5- ما يزيد عن ربع المشاركين يرون بأن وفد المعارضة جاد أو جاد للغاية في دخول العملية التفاوضية ودفع مسار الحل السياسي نحو الأمام.
- 6- يعتبر وفد المجتمع المدني أكثر الوفود ثقةً من قبل المشاركين في الدراسة ممن يعلمون بأن اللجنة الدستورية تتألف من ثلاثة وفود إذ قال ما يزيد عن ثلثهم أنهم يتقنون به أو يتقنون به للغاية، كما أن ما يزيد عن ثلثهم أيضاً يرون بأنه جاد أو جاد للغاية في دخول العملية التفاوضية ودفع مسار الحل السياسي قدماً.
- 7- الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة ممن لا يعلمون بأن اللجنة الدستورية تتألف من ثلاثة وفود لا يتقنون باللجنة الدستورية أو لا يتقنون بها إطلاقاً.
- 8- ما يقارب ثلثي المشاركين في الدراسة لديهم آمال ضئيلة في نجاح عمل اللجنة الدستورية أو لا يمتلكون أية آمال.
- 9- تتعدد أسباب انخفاض أو انعدام آمال المشاركين بنجاح عمل اللجنة الدستورية ويأتي في مقدمة تلك الأسباب وجود تدخل في أعمال اللجنة الدستورية من قبل دول وأطراف خارجية، يضاف إلى ذلك عدم جدية ورغبة بعض الدول في الوصول لحل للأزمة السورية.
- 10- أقل من ثلثي المشاركين في الدراسة يرون بأن تواجد جميع القوى العسكرية الأجنبية على الأراضي السورية له تأثير سلبي على أعمال اللجنة الدستورية، بينما يرى أكثر من ربعهم بأن تواجد بعض القوى الأجنبية يؤثر سلباً على أعمال اللجنة الدستورية في حين لا يؤثر تواجد بعضها الآخر.
- 11- تشكل القوات الروسية والإيرانية أكثر القوى الأجنبية تأثيراً من وجهة نظر غالبية من يرون بأن وجود بعض القوى العسكرية يؤثر سلباً على أعمال اللجنة الدستورية، تليهم تركيا فالولايات المتحدة الأميركية.

### رابعاً- تمثيل السوريين ضمن اللجنة الدستورية:

- 1- ما يقارب ثلث المشاركين في الدراسة يؤيدون عمل اللجنة الدستورية إلا أن لديهم تحفظات على طريقة تشكيلها.
- 2- ترتفع نسبة من يؤيدون عمل اللجنة الدستورية مع وجود تحفظات لديهم على طريقة تشكيلها في كل من مناطق المعارضة ومناطق قوات سوريا الديمقراطية.
- 3- النسبة الأكبر من المشاركين في الدراسة ليس لديهم موقف معين من اللجنة الدستورية.
- 4- تنخفض نسبة من يؤيدون عمل اللجنة الدستورية وفق المعطيات الحالية دون وجود أي تحفظات لديهم، كما تنخفض أيضاً نسبة الراضين لعمل اللجنة.
- 5- النسبة الأكبر من المشاركين في الدراسة لا يعتبرون أنفسهم ممثلين ضمن اللجنة الدستورية ولا يرون بأن أي وفد من الوفود المكونة لها يعبر عن آراءهم وتطلعاتهم، في حين أن ما يقارب الثلث يرون أن وفد المجتمع المدني هو الأقرب لتمثيلهم ضمن اللجنة الدستورية، أما نسبة من يرون بأن وفد المعارضة يمثلهم فكانت في حدود الخمس.
- 6- بالعموم يوجد ارتفاع في درجة الرضى لدى من يرون بأن وفد النظام السوري يمثلهم فيما يتعلق بقدرته على حشد الدعم والتأييد الدولي وامتلاك أعضاءه للكفاءات والخبرات القانونية وتمثيله لتطلعات السوريين في المفاوضات الدستورية ودرجة تفاعله وإشراكه للسوريين في العملية السياسية.
- 7- حوالي نصف المشاركين في الدراسة ممن يرون بأن وفد المعارضة السورية يمثلهم راضون أو راضون للغاية عن أداءه فيما يتعلق بالقدرة على حشد الدعم والتأييد الدولي، كما أن الغالبية العظمى منهم راضون أو راضون للغاية عن الخبرات والكفاءات القانونية التي يمتلكها أعضاء الوفد، وأما نسبة من قالوا بأنهم راضون أو راضون للغاية عن تمثيل وفد المعارضة لتطلعات ورغبات السوريين فقد كانت في حدود الثلثين، هذا وتنخفض بشكل ملحوظ درجة الرضا عن تفاعل وفد المعارضة مع السوريين.
- 8- أقل من نصف المشاركين ممن يرون بأن وفد المجتمع المدني يمثلهم راضون عن أداءه فيما يتعلق بحشد الدعم والتأييد الدولي وتمثيله لتطلعات السوريين في المفاوضات الدستورية، وما يقارب ثلثهم يرون بامتلاك أعضاء الوفد للخبرات والكفاءات القانونية، في حين تنخفض درجة الرضى عن تفاعل وفد المجتمع المدني مع السوريين لما دون الثلث.
- 9- ما يقارب ثلثي المشاركين في الدراسة يفضلون أن يتم العمل على إجراء استطلاعات دورية لآراء السوريين لمعرفة رغباتهم وتطلعاتهم وأخذها بعين الاعتبار لدى صياغة الدستور الجديد للبلاد.

- 10- ما يزيد عن نصف المشاركين في الدراسة يؤيدون قيام أعضاء وفود اللجنة الدستورية بعقد لقاءات واجتماعات ومؤتمرات مع السوريين، كما أن ما يزيد عن النصف أيضاً يرون بأهمية العمل على تنظيم حملات وبرامج إعلامية للتعريف بأعمال اللجنة الدستورية ونشر نتائج اجتماعاتها.
- 11- ما يقارب نصف المشاركين يؤيدون قيام أعضاء اللجنة الدستورية بالتواصل مع القادة المجتمعيين وممثلي السوريين للوقوف على آراءهم حول أعمال اللجنة الدستورية.
- 12- حوالي ثلث المشاركين في الدراسة عبروا عن رغبتهم بقيام وفود اللجنة الدستورية بتخصيص أرقام هاتفية أو بريد إلكتروني لتلقي ملاحظات ومقترحات السوريين المتعلقة بعمل اللجنة الدستورية.

## فيما يتعلق بالقضايا الدستورية:

### أولاً- الهوية العربية ضمن الدستور:

- 1- ما يقارب ثلثي المجيبين أبدوا موافقتهم على ضرورة التأكيد على الهوية العربية للدولة وتسميتها بالجمهورية العربية السورية، في حين رفض ذلك ما يزيد عن ربعهم.
- 2- ترتفع درجة الموافقة على ضرورة التأكيد على الهوية العربية للدولة ضمن الدستور لدى كل من العرب والتركمان في حين تنخفض لدى المكونات العرقية الأخرى وخاصة الأكراد والذين عبر غالبيتهم العظمى عن رفضهم لذلك.
- 3- ما يزيد عن نصف المشاركين في الدراسة يوافقون أو يوافقون بشدة على اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية وحيدة على مستوى الدولة، وترتفع درجة الموافقة تلك لدى العرب والتركمان في حين تنخفض لدى المكونات العرقية الأخرى.
- 4- ما يزيد عن نصف المشاركين في الدراسة أيضاً يوافقون أو يوافقون بشدة على إمكانية اعتماد لغات أخرى غير العربية كلغات رسمية على مستوى الدولة وهو ما يعني أن هنالك بعض المجيبين ممن يفضلون اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية وحيدة على مستوى الدولة إلا أنهم لا يمانعون في ذات الوقت اعتماد لغات رسمية أخرى.
- 5- كان خيار اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية وحيدة على مستوى الدولة مع إمكانية اعتماد لغات أخرى رسمية على مستوى الأقاليم الأكثر قبولا لدى المشاركين في الدراسة إذ أن حوالي ثلثيهم قالوا بأنهم يوافقون على ذلك أو يوافقون بشدة.

### ثانياً- الدين والدولة:

- 1- النسبة الأكبر من المشاركين في الدراسة لا يؤيدون اعتماد الفقه الإسلامي كمصدر وحيد للتشريع.
- 2- ما يقارب ثلثي المشاركين في الدراسة يوافقون اعتماد الفقه الإسلامي كمصدر رئيسي من مصادر التشريع.
- 3- ما يقارب ثلثي المشاركين في الدراسة أيضاً يؤيدون اعتبار الفقه الإسلامي كمصدر من مصادر التشريع.
- 4- ما يقارب ثلاثة أرباع المشاركين في الدراسة عبروا عن رفضهم لعدم اعتبار الفقه الإسلامي كمصدر من مصادر التشريع.
- 5- ما يزيد عن نصف المشاركين في الدراسة قالوا بأنهم يوافقون أو يوافقون بشدة على أن ينص الدستور على اعتبار الدين الإسلامي ديناً للدولة.
- 6- ما يزيد عن نصف المشاركين في الدراسة أيضاً أشاروا إلى أنهم يوافقون على فصل الدين عن الدولة، وهو ما يعني أن هنالك بعض المشاركين يقبلون بالدين الإسلامي كدين للدولة ويقبلون في ذات الوقت بفصل الدين عن الدولة.
- 7- ما يزيد عن ثلثي المشاركين في الدراسة يؤيدون استمداد القوانين والتشريعات الوطنية من قواعد القانون الدولي.
- 8- الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة أكدوا على ضرورة أن ينص الدستور على الاعتراف بالحقوق الثقافية والفكرية للأقليات العرقية والقومية والدينية بصرف النظر عن أي نص حول هوية الدولة.

### ثالثاً- شكل النظام الإداري:

- 1- ما يقارب ثلث المشاركين في الدراسة قالوا بأنهم يوافقون على اعتماد نظام إداري لا مركزي يقوم على منح السلطات المحلية ضمن الأقاليم صلاحيات إدارية واسعة، كما أن ما يزيد عن ربع المشاركين يوافقون على ذلك بشدة.
- 2- حوالي ثلث المشاركين في الدراسة يوافقون أو يوافقون بشدة على تبني سوريا نظاماً مركزياً يقوم بتركيز السلطات بيد الحكومة المركزية في العاصمة.
- 3- بعض المشاركين في الدراسة عبروا عن قبولهم لكل من النظامين المركزي واللامركزي.
- 4- الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة يرفضون اعتماد نظام فيدرالي يقوم على أسس عرقية أو دينية أو مذهبية.

#### رابعاً- العلاقة فيما بين السلطات:

- 1- الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة يرون بأنه يجب أن يكون لمجلس الشعب السلطة العليا في الدولة وألا يخضع لرئيس الجمهورية.
- 2- الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة يرون أيضاً بضرورة إخضاع أعمال الحكومة والسلطة التنفيذية لرقابة مجلس الشعب.
- 3- الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة موافقون أو موافقون بشدة على ضرورة استقلالية القضاء بشكل تام وعدم إخضاعه لرئيس الجمهورية.
- 4- ما يزيد عن ثلثي المشاركين في الدراسة عبروا عن تأييدهم لضرورة تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمنع تدخل أي سلطة من التدخل في أعمال السلطات الأخرى.
- 5- ما يقارب ثلاثة أرباع المشاركين في الدراسة قالوا بأنهم يوافقون أو يوافقون بشدة على تركيز السلطة والصلاحيات التنفيذية بيد الحكومة السورية مع منح رئيس الجمهورية سلطة الرقابة على أعمالها.
- 6- تنخفض درجة تأييد المشاركين لتقسيم الصلاحيات التنفيذية فيما بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء.
- 7- ما يزيد عن ثلاثة أرباع المشاركين قالوا بأنهم يرفضون أو يرفضون بشدة تركيز الصلاحيات التنفيذية بيد رئيس الجمهورية.
- 8- الغالبية العظمى من المشاركين يرفضون أو يرفضون بشدة مثول المدنيين أمام القضاء العسكري.
- 9- ما يقارب ثلاثة أرباع المشاركين في الدراسة يرفضون أو يرفضون بشدة مشاركة أفراد المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

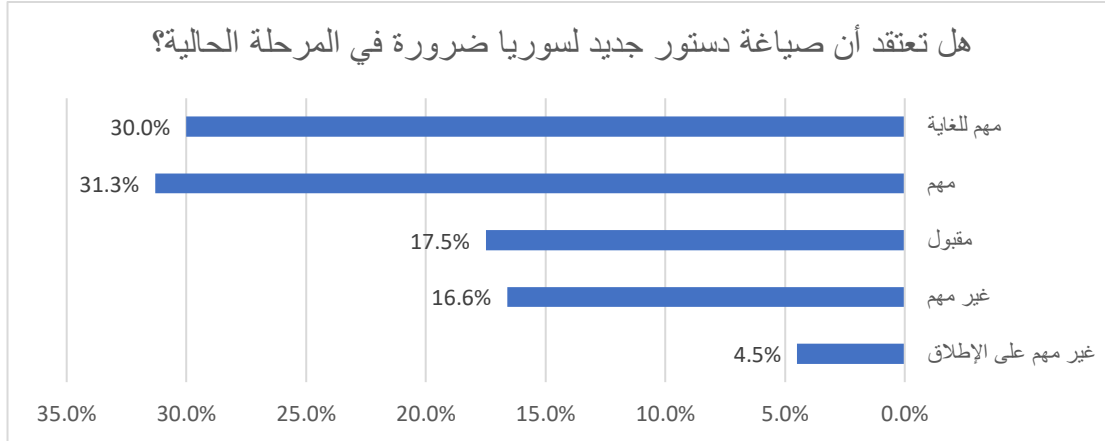
#### خامساً- المرأة ضمن الدستور:

- 1- غالبية المشاركين في الدراسة يؤيدون أن يتم النص في الدستور على تخصيص حد أدنى من المقاعد للمرأة في الهيئات الانتخابية وتحديد نسبة مئوية لمشاركتها في الحياة العامة يجب على الدولة أن تسعى لتحقيقها، حيث أجاب ما يقارب نصف المشاركين أنهم يوافقون على ذلك كما قال ما يزيد عن الثلث أنهم موافقون بشدة.
- 2- بالعموم يوجد تقبل لإمكانية انتخاب المرأة وتوليها لرئاسة الجمهورية إذ أشار ثلث المشاركين إلى أنهم يوافقون على ذلك كما قال الثلث أيضاً أنهم يوافقون بشدة.
- 3- الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة يوافقون أو يوافقون بشدة على مشاركة المرأة وانتخابها لعضوية البرلمان (مجلس الشعب).
- 4- الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة أيضاً يؤيدون أن ينص الدستور على حق المرأة في منح الجنسية السورية لزوجها وأبنائها.

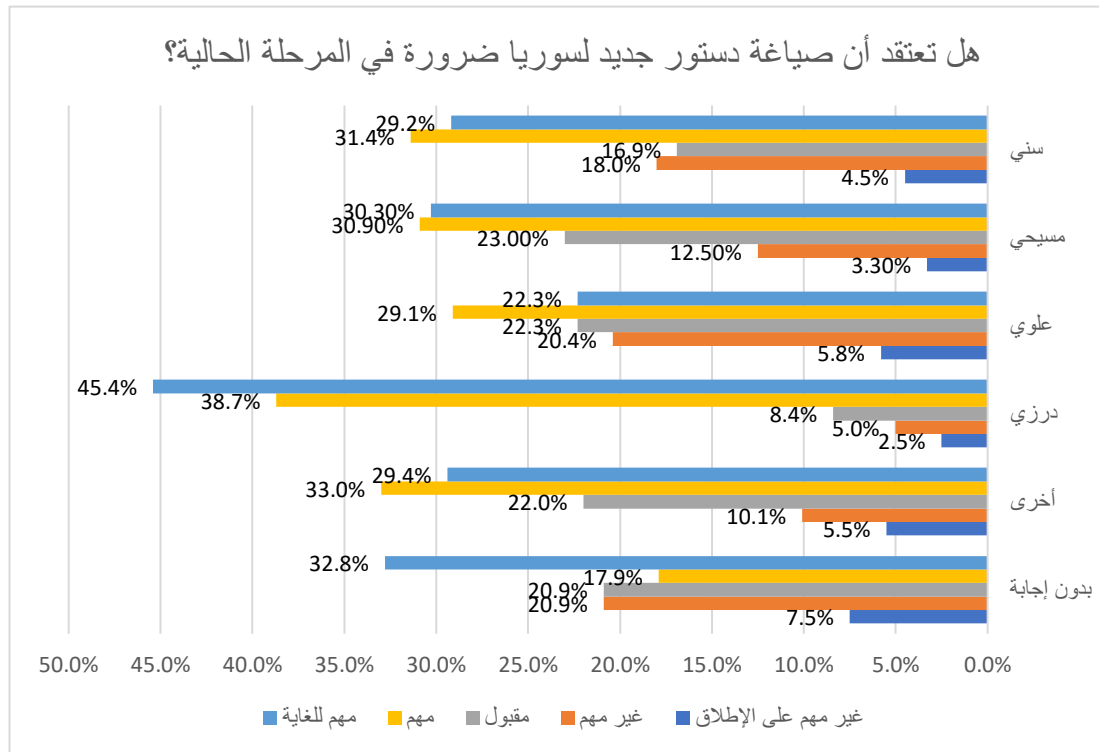
## القسم الأول – اللجنة الدستورية

أولاً- أولويات السوريين:

تم الإعلان عن بدء أعمال اللجنة الدستورية السورية في الثلاثين من شهر تشرين الأول من عام 2019، وقد اعتبر المبعوث الدولي الخاص إلى سوريا بيدرسون ذلك بمثابة خطوة أولى لإنهاء الأزمة السورية<sup>2</sup>، وقد عقدت اللجنة الدستورية منذ ذلك الوقت خمس اجتماعات كان آخرها في شهر كانون الثاني من عام 2021، ويرى غالبية السوريين بأن العمل على صياغة دستور جديد للبلاد يعتبر من القضايا الهامة ضمن مسار الحل السياسي، إذ أن ما يقارب ثلثي المشاركين في الدراسة يرون ذلك من الأمور الهامة أو الهامة للغاية.



ويلاحظ وجود تقارب في وجهات نظر السوريين من مختلف الأديان حول أهمية العمل على صياغة دستور جديد للبلاد، مع ارتفاع درجة الأهمية تلك بشكل خاص لدى الدروز إذ تجاوزت نسبة من يرون ذلك من الأمور الهامة أو الهامة للغاية 80%.



وأما بالنسبة لمكان الإقامة فقد أظهرت الدراسة ارتفاع نسبة من يرون بأهمية بدء العمل على صياغة دستور جديد للبلاد ضمن مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية داخل سوريا، حيث بلغت نسبة من يرون بأن ذلك هام أو هام للغاية 33.9%

<https://news.un.org/ar/story/2019/10/1042821><sup>2</sup>

و44.2% على التوالي، في حين قال 14.7% أن الأمر مقبول بالنسبة لهم وانخفضت نسبة من يرون بعدم أهمية ذلك أو عدم أهميته إطلاقاً لتبلغ 6.4% و0.8% على التوالي، وفي مناطق سيطرة المعارضة السورية قال 19% من المجيبين أن البدء بصياغة دستور جديد للبلاد أمر هام للغاية وأجاب 43% أنه هام، في حين ارتفعت نسبة من يقولون بأن ذلك غير مهم أو غير مهم إطلاقاً لتبلغ 20.4% و5.7% على التوالي، وفي مناطق سيطرة النظام السوري فيرى ما يزيد عن ربع المجيبين بأن العمل على صياغة دستور جديد للبلاد أمر هام للغاية في حين يرى الثلث أن الأمر هام، أما نسبة من يرون بعدم أهميته أو عدم أهميته إطلاقاً فقد بلغت 16% و3.7% على التوالي.

وأما خارج سوريا فإننا نلاحظ ارتفاع نسبة من يرون بأهمية العمل على صياغة دستور جديد للبلاد خلال المرحلة الحالية في كل من ألمانيا وهولندا ولبنان، في حين تنخفض تلك النسبة لما دون النصف في كل من العراق والسويد وفرنسا كما هو موضح في الجدول التالي:

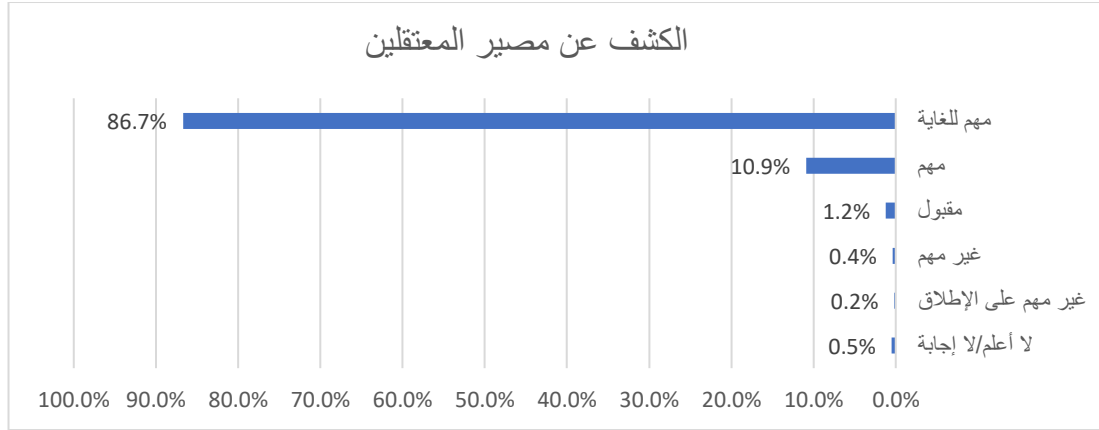
هل تعتقد أن صياغة دستور جديد لسوريا ضرورة في المرحلة الحالية					
هولندا	مهم للغاية	مهم	مقبول	غير مهم	غير مهم إطلاقاً
55.6%	34.9%	3.2%	4.8%	1.6%	هولندا
46.9%	31.9%	8%	11.5%	1.8%	لبنان
9.1%	27.3%	45.5%	13.6%	4.5%	العراق
31.8%	18.2%	20.5%	29.5%	0%	فرنسا
28%	36.1%	17.4%	14.9%	3.6%	سوريا
31%	20.2%	16%	22.6%	10.2%	تركيا
23.7%	21.5%	20.4%	25.8%	8.6%	السويد
14%	40.7%	22.1%	22.1%	1.2%	الأردن
51%	22.5%	11.8%	12.7%	2%	ألمانيا

وإلى جانب السؤال عن أهمية العمل على بدء صياغة دستور جديد للبلاد خلال المرحلة الحالية، تم خلال الدراسة استطلاع آراء السوريين حول مدى أهمية البدء باتخاذ إجراءات فعلية بالنسبة لكل من القضايا التالية واعتبارها كأولوية ضمن مسار الحل السياسي في سوريا:

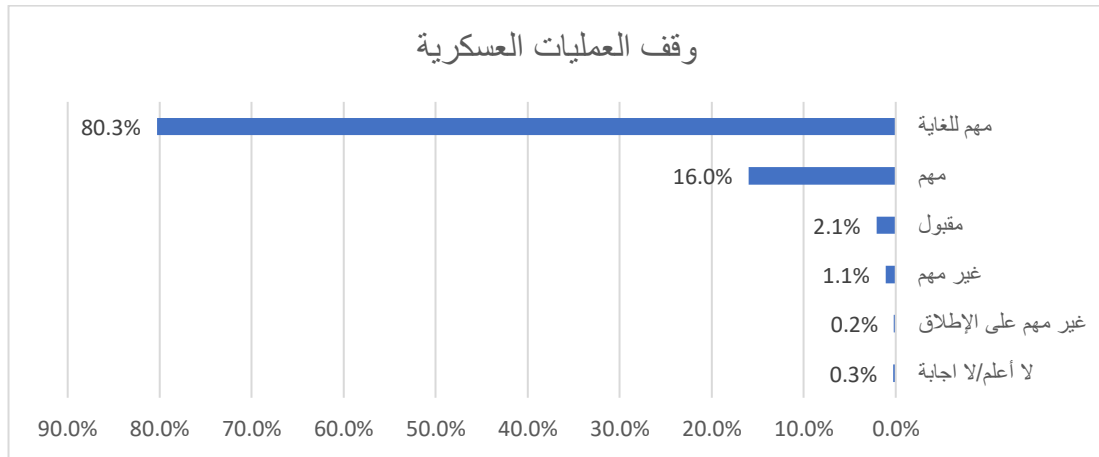
- 1- الكشف عن مصير المعتقلين.
- 2- وقف العمليات العسكرية.
- 3- إيصال المساعدات الإنسانية للمتضررين من النزاع.
- 4- إخراج المقاتلين الأجانب.
- 5- البدء بأعمال إعادة الإعمار.
- 6- محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب.
- 7- تهيئة المناخ الآمن لعودة اللاجئين والنازحين.
- 8- تأمين بيئة محايدة لإجراء انتخابات نزيهة.
- 9- وقف الملاحقات الأمنية.
- 10- تشكيل هيئة حكم انتقالية لإدارة المرحلة الانتقالية.

وقد اختلفت درجة أهمية تلك القضايا لدى السوريين وإن كان يمكن القول عموماً بأنها حازت جميعها درجة عالية من الأهمية، مع وجود بعض الفروقات في درجة الأهمية بالنسبة لبعض القضايا تبعاً لمتغيرات (الدين / الطائفة – مكان الإقامة – الجهة المسيطرة).

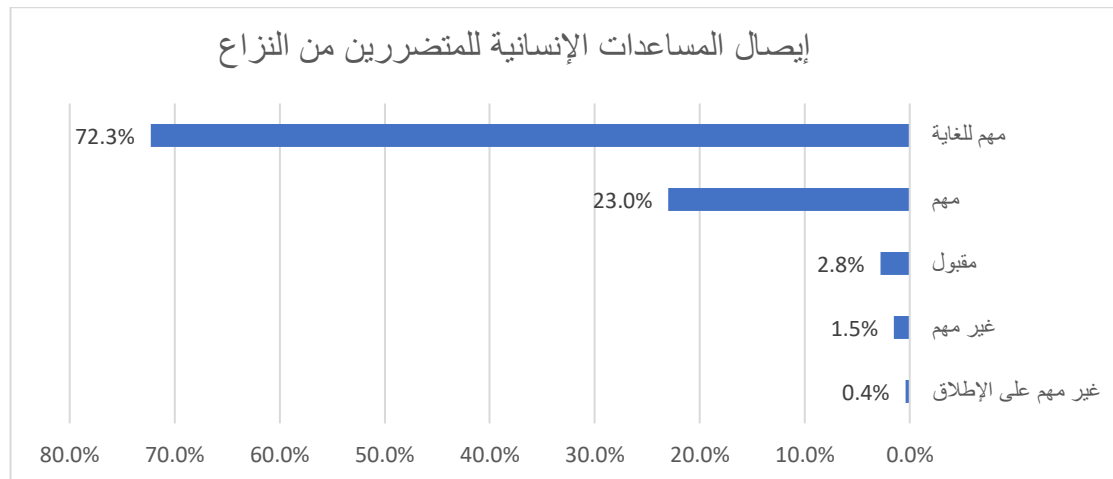
وبالمجمل فقد أشار الغالبية العظمى من المجيبين لأهمية العمل على الكشف عن مصير المعتقلين لدى جميع القوى المتحاربة في سوريا، والملاحظ هنا أن السوريين في مختلف مناطق الدراسة وبمختلف انتماءاتهم الدينية والمذهبية والعرقية يتفقون على أهمية الكشف عن مصير المعتقلين ضمن إطار عملية الحل السياسي.



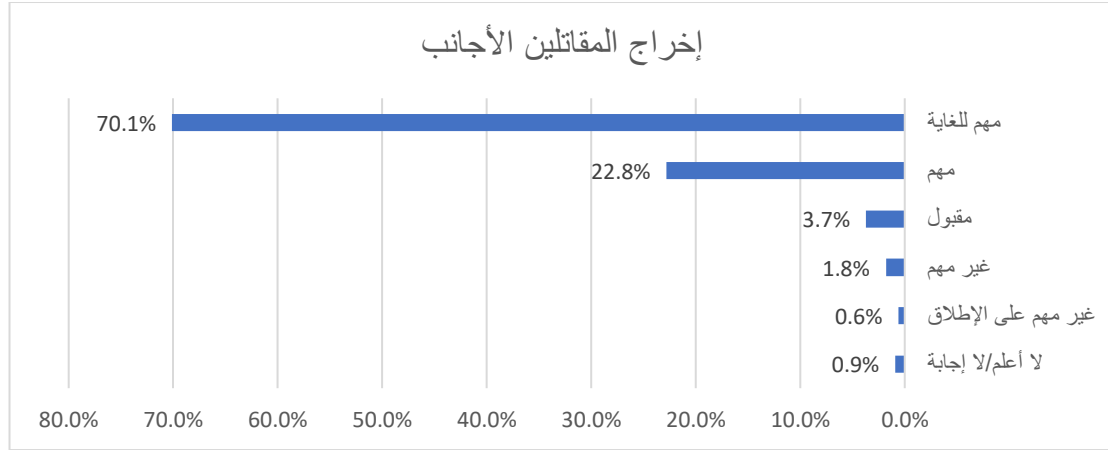
بالمثل فإن الغالبية العظمى من المجيبين في مختلف مناطق الدراسة وعلى اختلاف انتماءاتهم الدينية والمذهبية والعرقية يرون بضرورة وقف العمليات العسكرية على كافة الأراضي السورية كخطوة في إطار إنهاء الأزمة والوصول للحل السياسي.



أيضاً فقد حاز العمل على إيصال المساعدات الإنسانية للمتضررين من النزاع درجة عالية من الأهمية لدى جميع السوريين، وفي مختلف مناطق إقامتهم سواء داخل سوريا أو خارجها، وبالمجمل فإن نسبة من يرى بأهمية العمل على إيصال المساعدات الإنسانية للمتضررين من النزاع بلغت 95.3%.



من القضايا الهامة أيضاً في إطار السعي لإنهاء الصراع في سوريا من وجهة نظر المشاركين في الدراسة ضرورة العمل على إخراج جميع المقاتلين الأجانب من سوريا أياً كانت الجهة التي يقاتلون إلى جانبها، علماً أنه لا توجد فروقات تذكر في درجة الأهمية تبعاً لأي من متغيرات الدراسة.



أما فيما يتعلق بالبدء بأعمال إعادة الإعمار في إطار مساعي الحل السياسي فإننا نلاحظ انخفاض درجة أهمية ذلك البند قليلاً لدى المشاركين في الدراسة، إذ بلغت نسبة من يرون بأن ذلك الأمر هام للغاية 43.7% كما قال 29.1% بأنه هام، في حين قال 12% بأن الأمر مقبول بالنسبة لهم، أما نسبة من يرون بعدم أهمية البدء بأعمال إعادة الإعمار أو عدم أهميته إطلاقاً فقد بلغت 10.2% و 4.2% على التوالي، كما امتنع 0.8% عن الإجابة.

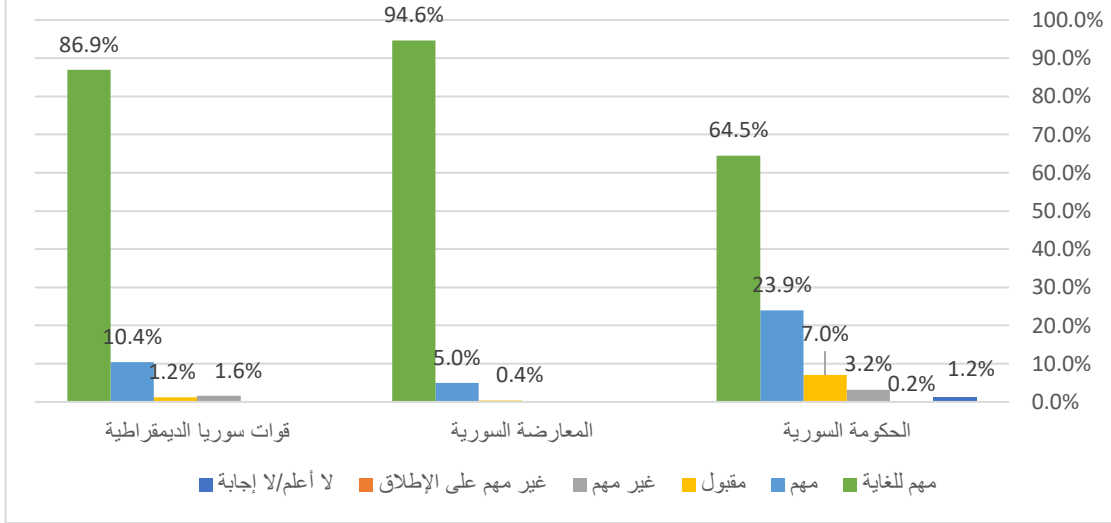
وبالعموم فإن درجة أهمية البدء بأعمال إعادة الإعمار تنخفض لدى المحييين في كل من الأردن ولبنان والسويد، في حين ترتفع في كل من هولندا وألمانيا والعراق وتركيا، أما داخل سوريا فنلاحظ ارتفاعاً في درجة أهمية البدء بأعمال إعادة الإعمار في كل من مناطق سيطرة سوريا الديمقراطية ومناطق النظام السوري، حيث بلغت نسبة من يرون بأهمية ذلك الأمر في مناطق سوريا الديمقراطية (مهم أو مهم للغاية) 91.6%، وفي مناطق النظام بلغت تلك النسبة 82.2%، أما في مناطق سيطرة المعارضة السورية فقد بلغت 61%، ولعل انخفاض درجة أهمية البدء بأعمال إعادة الإعمار لدى المحييين في مناطق سيطرة المعارضة في الوقت الحالي ترجع لربط العديد منهم عملية إعادة الإعمار بضرورة الوصول لحل سياسي دائم في سوريا وانتقال السلطة وفقاً للقرارات الأممية وفي مقدمتها القرار رقم 2254، يضاف إلى ذلك وجود عدد كبير من النازحين ضمن مناطق المعارضة وهؤلاء يتطلعون للعودة إلى مناطقهم الأصلية واستعادة ممتلكاتهم قبل الشروع بأعمال إعادة الإعمار.

ما مدى أهمية البدء بأعمال إعادة الإعمار						
	مهم للغاية	مهم	مقبول	غير مهم	غير مهم إطلاقاً	لا أعلم / لا إجابة
هولندا	55.6%	36.5%	7.9%	0%	0%	0%
لبنان	38.9%	17.7%	17.7%	21.2%	4.4%	0%
العراق	48.9%	42%	4.5%	2.3%	2.3%	0%
فرنسا	50%	20.5%	11.4%	15.9%	2.3%	0%
سوريا	47.1%	32%	10.7%	8%	1.7%	0.5%
تركيا	32.8%	24.7%	16.6%	14.5%	9.6%	1.8%
السويد	35.5%	21.5%	9.7%	18.3%	12.9%	2.2%
الأردن	19.8%	25.6%	18.6%	17.4%	15.1%	3.5%
ألمانيا	60.8%	21.6%	10.8%	4.9%	2%	0%

من جهة أخرى فقد أظهرت نتائج الدراسة ارتفاعاً في درجة أهمية محاسبة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أو جرائم حرب من مختلف أطراف النزاع، حيث بلغت نسبة من يرون بأن ذلك هام للغاية أو هام 77.7% و 15.8% على التوالي، في حين قال 3.7% بأن الأمر مقبول بالنسبة لهم، أما نسبة من قال بعدم أهمية المحاسبة أو عدم أهميتها على الإطلاق فقد بلغت 2.2% و 0.1% على التوالي وامتنع 0.5% عن الإجابة، وننوه هنا إلى ارتفاع درجة أهمية محاسبة المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان أو جرائم الحرب قليلاً من وجهة نظر المحييين في كل من مناطق سيطرة المعارضة السورية ومناطق قوات سوريا الديمقراطية مقارنة بالمحييين في مناطق النظام السوري.



## محاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب

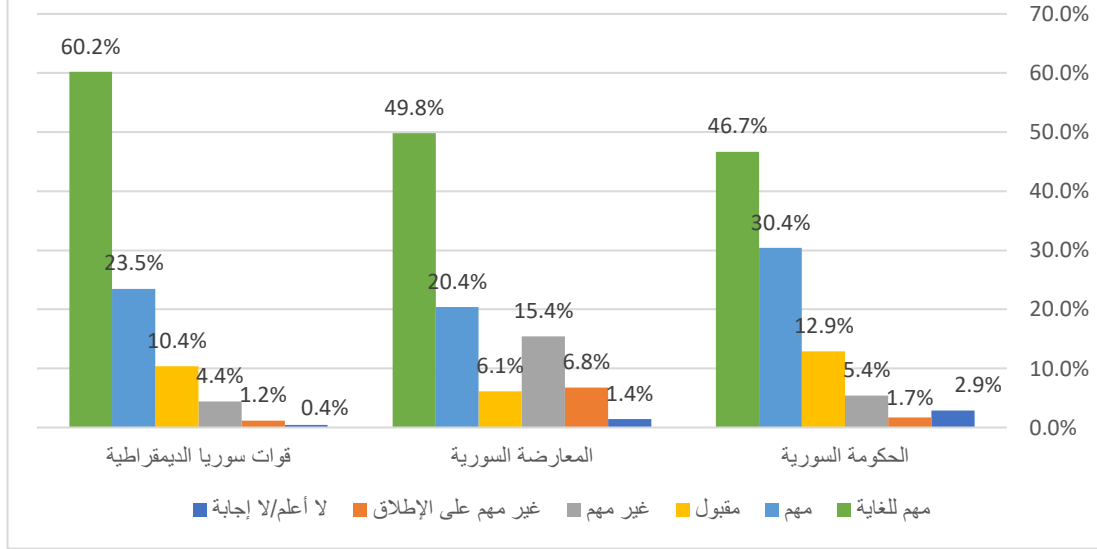


وفيما يتعلق بقضية العمل على تهيئة المناخ الآمن وتوفير الظروف المواتية لعودة النازحين واللاجئين السوريين لمناطقهم الأصلية فإننا نجد ارتفاعاً في درجة أهمية ذلك البند بشكل عام، حيث أجاب 61% من المشاركين في الدراسة بأن الأمر هام للغاية و25.5% قالوا بأنه هام، أما نسبة من أجاب بكون الأمر مقبول فبلغت 7%، في حين بلغت نسبة من يرى بأن الأمر غير هام أو غير هام إطلاقاً 4.9% و0.8% على التوالي وامتنع 0.7% عن الإجابة، وتختلف درجة الأهمية تلك باختلاف مكان إقامة المجيبين، إذ أنها ترتفع في كل من العراق والأردن وهولندا، في حين تنخفض تدريجياً في كل من ألمانيا وفرنسا ولبنان وسوريا وتركيا.

أهمية تهيئة المناخ لعودة اللاجئين والنازحين لمناطقهم الأصلية						
مهم للغاية	مهم	مقبول	غير مهم	غير مهم إطلاقاً	مهم	لا أعلم / لا إجابة
81%	14.3%	4.8%	0%	0%	0%	0%
63.7%	23.9%	5.3%	7.1%	0%	0%	0%
61.4%	37.5%	1.1%	0%	0%	0%	0%
70.5%	15.9%	4.5%	9.1%	0%	0%	0%
59.8%	26.8%	7.9%	4.3%	0.5%	0.6%	0%
60.2%	18.1%	7.8%	8.7%	3.3%	1.8%	0%
76.3%	17.2%	2.2%	2.2%	0%	2.2%	0%
41.9%	50%	5.8%	2.3%	0%	0%	0%
58.8%	24.5%	8.8%	7.8%	0%	0%	0%

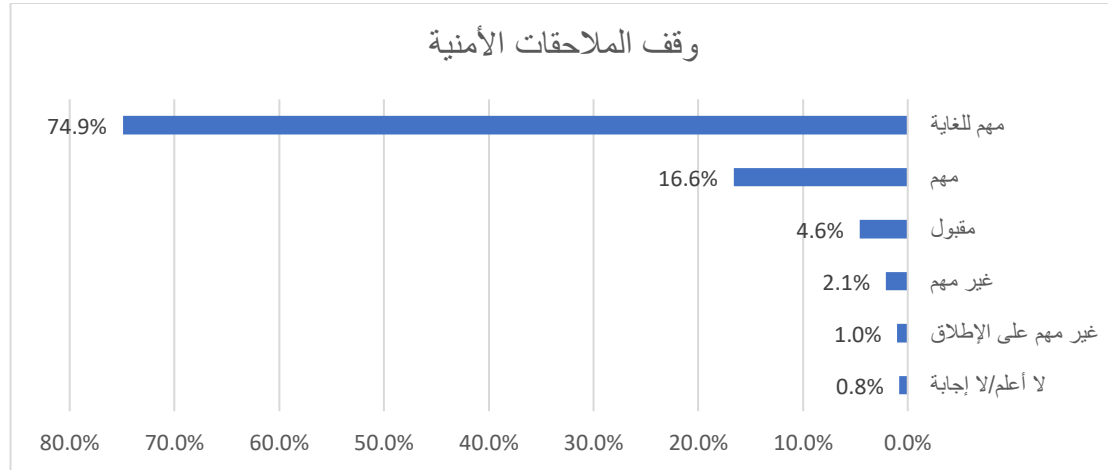
وأما عن رأي السوريين حول مدى أهمية العمل على تأمين بيئة محايدة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة (كأن يتم الإشراف على تلك الانتخابات من قبل الأمم المتحدة)، فإننا نجد أن ما يقارب ثلاثة أرباع المشاركين في الدراسة يرون ذلك الأمر هاماً أو هاماً للغاية، والمثير للانتباه أن ذلك الخيار كان أقل أهمية للمقيمين ضمن مناطق المعارضة مقارنة بالمقيمين ضمن مناطق سيطرة النظام السوري ومناطق قوات سوريا الديمقراطية وهو ما يمكن أن يفسر بانخفاض درجة الثقة لدى المقيمين ضمن مناطق المعارضة بالهيئات والمنظمات الدولية بما فيها هيئة الأمم المتحدة.

### تأمين بيئة محايدة لإجراءات انتخابات نزيهة



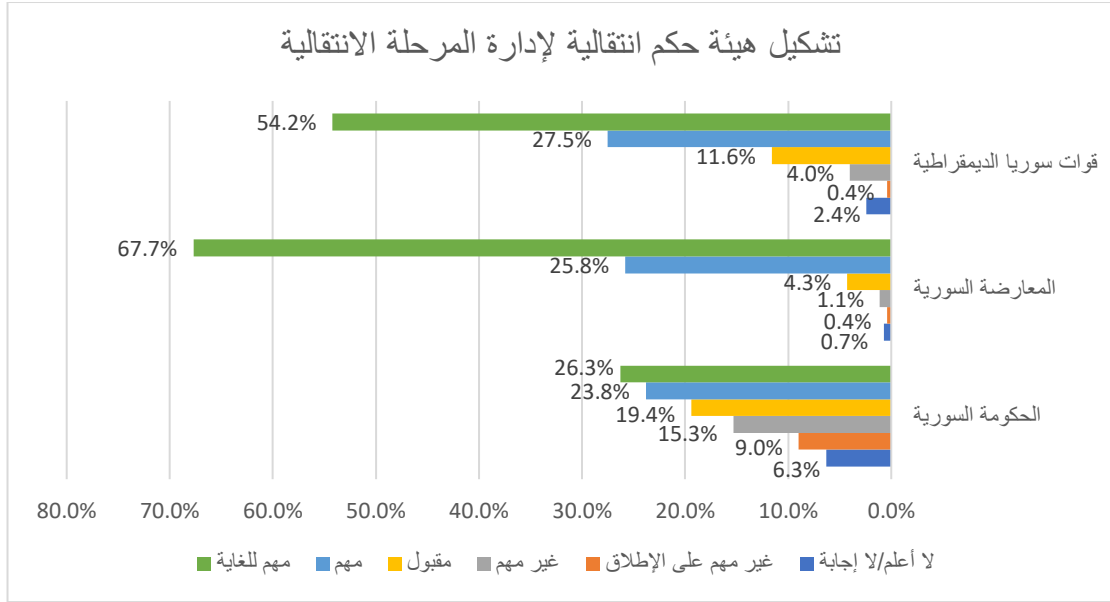
وحول أهمية وقف الملاحقات الأمنية واعتبارها كإحدى القضايا الرئيسية في إطار الحل السياسي، فإننا نجد أن الغالبية العظمى من السوريين يرون ذلك من الأمور ذات الأولوية، ونلاحظ أن درجة أهمية وقف الملاحقات الأمنية تنخفض لدى العلويين مقارنة بالسوريين من الأديان والطوائف الأخرى، إذ انخفضت نسبة من يرى منهم بأن وقف الملاحقات الأمنية أمر هام أو هام للغاية لما دون ثلاثة أرباعهم.

### وقف الملاحقات الأمنية



أخيراً وفيما يتعلق بضرورة العمل على تشكيل هيئة حكم انتقالية تتولى إدارة المرحلة الانتقالية فقد أكد ثلاثة أرباع المشاركين في الدراسة على أهمية ذلك الأمر (48.6% يرون هام للغاية و26.4% يرون بأنه هام)، كما أشار 11% لكونه مقبولاً بالنسبة لهم، أما نسبة من اعتبره غير هام أو غير هام على الإطلاق فقد بلغت 7.6% و3% على التوالي، في حين لم يجب 3.3% (رفض الإجابة أو قال بأنه لا يعلم).

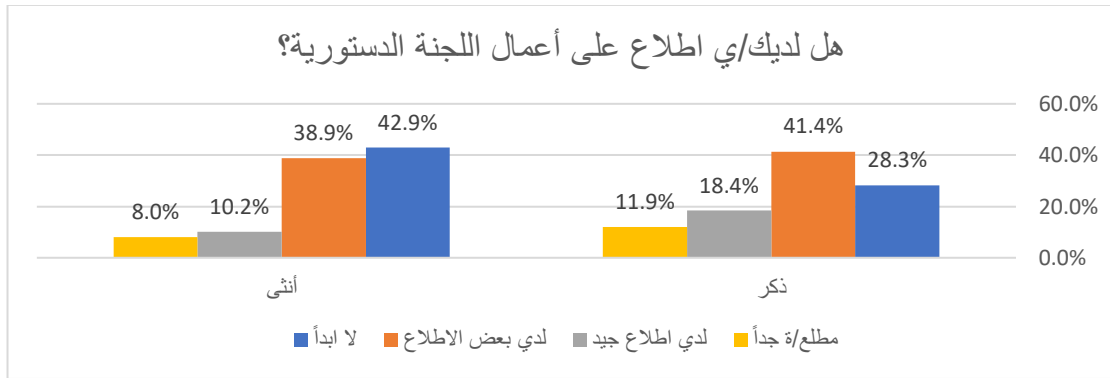
وبالعموم ترتفع درجة تأييد السوريين خارج سوريا لتشكيل هيئة حكم انتقالي تتولى إدارة المرحلة الحالية، أما داخل سوريا فهي ترتفع في كل من مناطق سيطرة المعارضة السورية ومناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية في حين تنخفض في مناطق سيطرة النظام السوري.



### ثانياً- الاطلاع على أعمال اللجنة الدستورية:

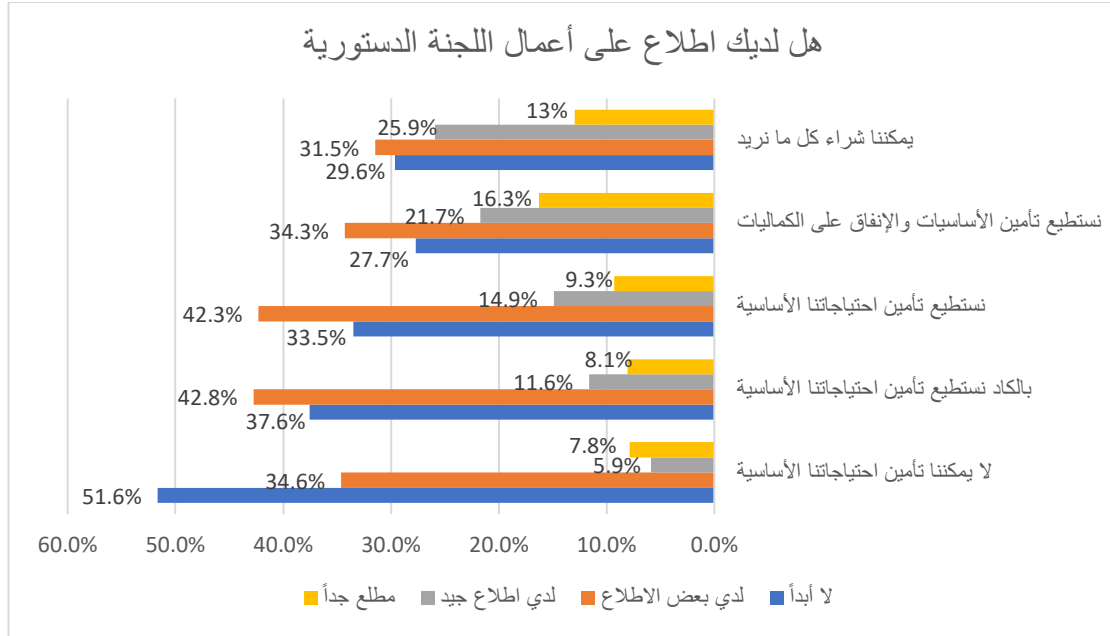
على الرغم من أن ما يقارب ثلثي المشاركين في الدراسة يرون بأن بدء العمل على صياغة دستور جديد لسوريا في المرحلة الحالية يعتبر من الأمور الهامة أو الهامة للغاية كما ذكر سابقاً، إلا أننا نلاحظ وجود انخفاضاً في درجة اطلاع السوريين على أعمال اللجنة الدستورية، إذ أن نسبة من قالوا بأن لديهم اطلاع كبير على أعمالها لم تتجاوز 10% في حين أن 14.5% فقط لديهم اطلاع جيد، وأما النسبة الأكبر من المحييين (40.2%) قالوا بأنهم مطلعين بعض الشيء على أعمال اللجنة الدستورية، وأجاب ما يزيد عن الثلث بعدم وجود أي اطلاع لديهم.

وبالعموم فقد كانت درجة الاطلاع على أعمال اللجنة الدستورية لدى المشاركين من الذكور أكثر ارتفاعاً مما هو عليه الحال لدى المشاركات من الإناث، ويمكن أن يرجع ذلك لوجود اهتمام أكبر بالقضايا السياسية لدى الذكور.



من جانب آخر فقد أظهرت الدراسة وجود ارتباط ما بين المستوى الاقتصادي لأسرة المجيب ودرجة الاطلاع على أعمال اللجنة الدستورية، إذ ترتفع درجة الاطلاع كلما ارتفع الدخل الشهري والمستوى المعيشي للمجيب، ولعل ذلك يرجع لانشغال أصحاب الدخل المنخفض واضطرارهم للعمل لساعات أطول لتوفير احتياجات أسرهم الأساسية، أما أصحاب الدخل المرتفع فهم أكثر تفرغاً ويمتلكون وقت أكبر لمتابعة الأحداث السياسية.

ملاحظة: (يقصد باحتياجات الأسرة الأساسية الغذاء واللباس والمأوى والتعليم والعلاج)



أيضاً فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود ارتباط ما بين درجة اطلاع السوريين على أعمال اللجنة الدستورية والمستوى التعليمي للمجيب، إذ ترتفع درجة الاطلاع تلك كلما ازداد المستوى التعليمي للمجيب:

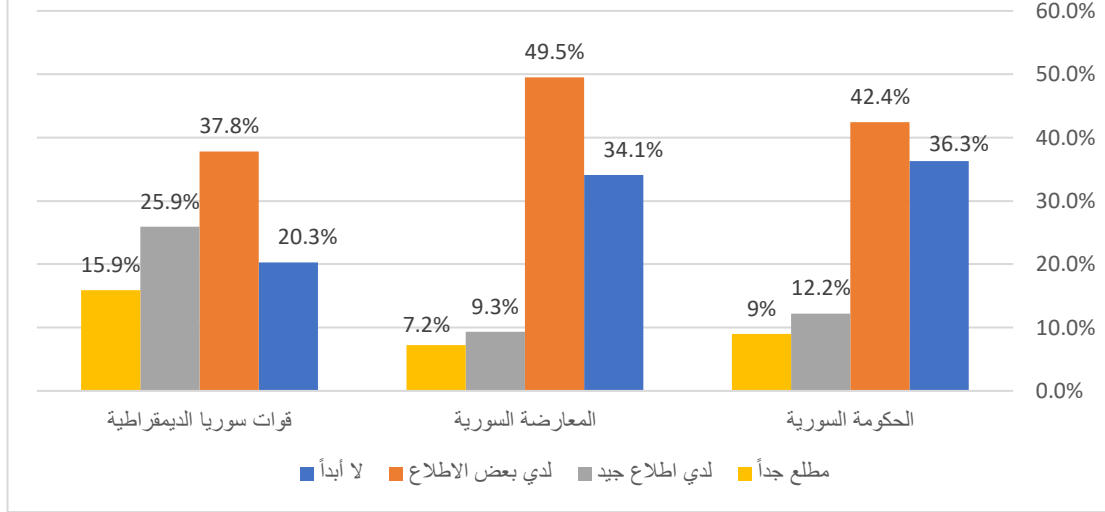
هل لديك اطلاع على أعمال اللجنة الدستورية				
دراسات عليا	مطلع جداً	لدي اطلاع جيد	لدي بعض الاطلاع	لا أبداً
21.8%	24.4%	41.2%	12.6%	
10.9%	18.1%	42.9%	28.1%	
30.8%	0%	30.8%	38.5%	
8.6%	12%	40.9%	38.5%	
7.6%	6.8%	37.6%	48%	
3.4%	8.4%	30.3%	58%	
2.2%	2.2%	15.2%	80.4%	

وأما من حيث مكان الإقامة فإننا نلاحظ وجود ارتفاع في درجة اطلاع السوريين على أعمال اللجنة الدستورية في كل من فرنسا والعراق ونوعاً ما في تركيا وسوريا، في حين تنخفض درجة الاطلاع تلك تدريجياً في السويد ولبنان والأردن وألمانيا وهولندا كما هو موضح في الجدول التالي:

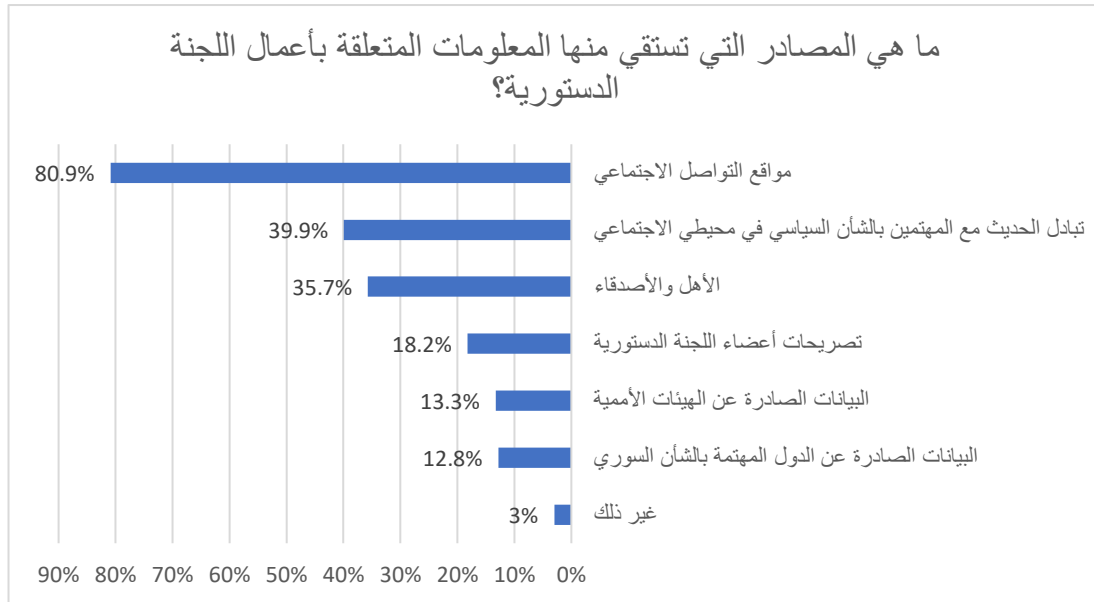
هل لديك اطلاع على أعمال اللجنة الدستورية				
هولندا	مطلع جداً	لدي اطلاع جيد	لدي بعض الاطلاع	لا أبداً
0%	20.6%	22.2%	57.1%	
5.3%	19.5%	36.3%	38.9%	
23.9%	5.7%	25%	45.5%	
22.7%	27.3%	38.6%	11.4%	
10.1%	14.6%	43.2%	32.1%	
13.3%	16.3%	40.7%	29.8%	
6.5%	9.7%	32.3%	51.6%	
2.3%	14%	50%	33.7%	
2.9%	5.9%	34.3%	56.9%	

وأما في داخل سوريا فترتفع درجة اطلاع المجيبين المقيمين ضمن مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية على أعمال اللجنة الدستورية بشكل ملحوظ مقارنة بالمجيبين المقيمين ضمن مناطق سيطرة المعارضة والنظام السوري.

## هل لديك اطلاع على أعمال اللجنة الدستورية؟



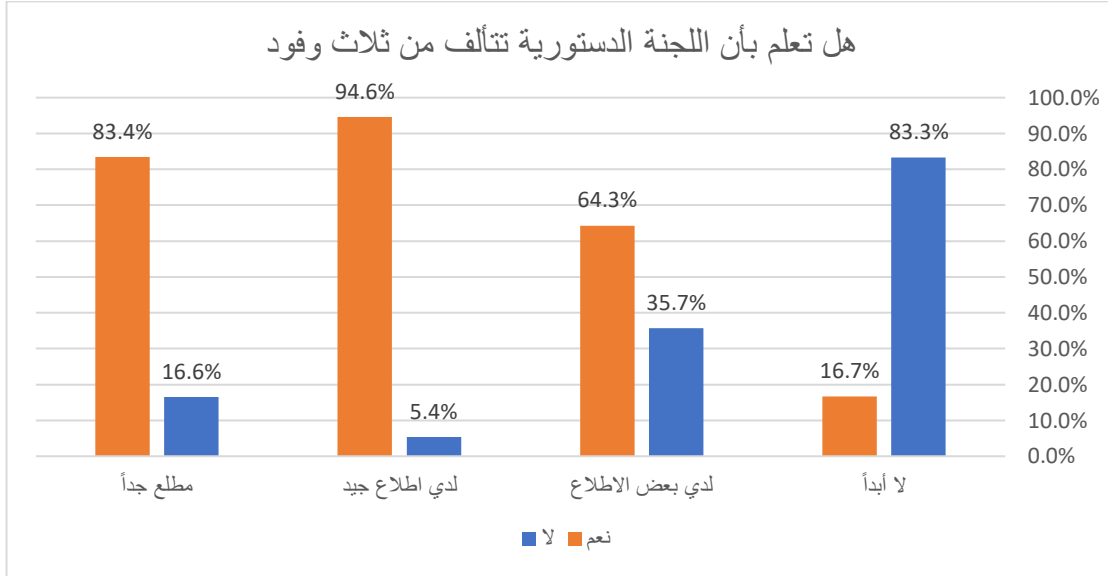
هذا وقد تم خلال المقابلات سؤال المشاركين (باستثناء من أجابوا بعدم امتلاكهم أي اطلاع على أعمال اللجنة الدستورية) عن المصادر التي يحصلون على معلوماتهم من خلالها، وقد أظهرت النتائج أن الغالبية يحصلون على معلوماتهم من خلال تصفح الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما قد ينطوي على حصولهم على بعض المعلومات المغلوطة عن أعمال اللجنة الدستورية، نظراً لكون المعلومات التي يتم نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي غير صادرة عن جهات رسمية، كما أنها قد تكون صادرة عن أشخاص غير مختصين بالشأن السياسي السوري، ومن جهة أخرى فقد أشار ما يزيد عن ثلث المجيبين بأنهم يحصلون على معلوماتهم من خلال المناقشات التي يجرونها مع المهتمين بالشأن السياسي في محيطهم الاجتماعي، كما قال ما يقارب الثلث أيضاً أنهم يحصلون على تلك المعلومات من أصدقائهم أو أقاربهم، في حين تنخفض نسبة من يحصلون على المعلومات من المصادر الرسمية كتصريحات أعضاء اللجنة الدستورية أو البيانات الصادرة عن الهيئات الدولية أو الدول المعنية بالشأن السوري كما هو موضح في الرسم البياني التالي:



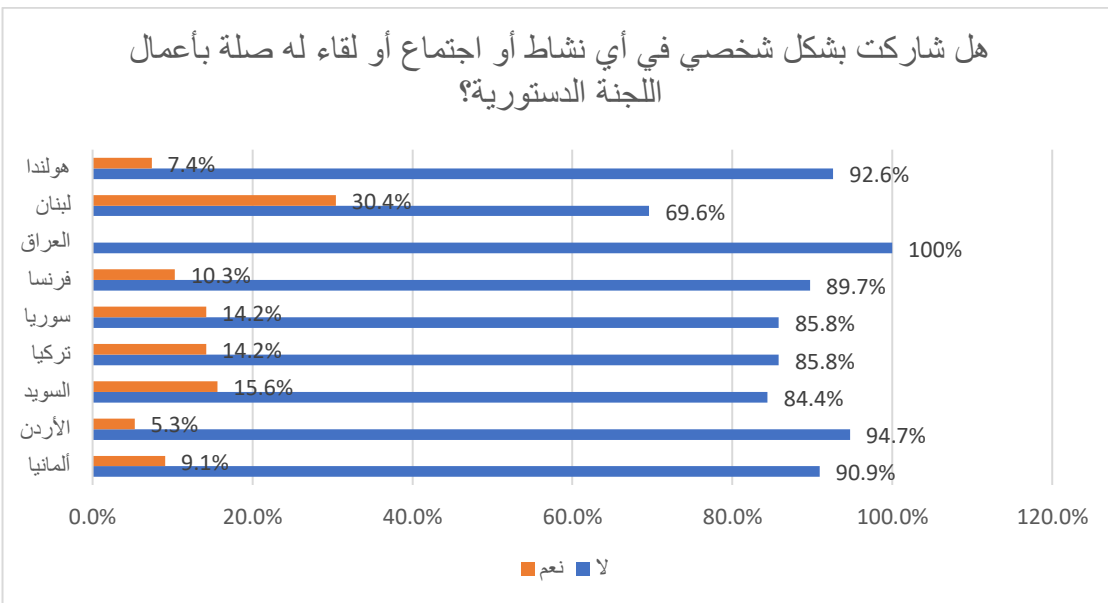
ملاحظة: (يشمل خيار غير ذلك الحصول على المعلومات من الإعلام والقنوات الإخبارية)

ومما يدل على ضعف المعرفة لدى السوريين باللجنة الدستورية وبأعمالها أن ما يقارب نصف المشاركين في الدراسة لا يعلمون أن اللجنة تتألف من ثلاثة وفود، ومن ضمن هؤلاء العديد ممن قالوا بأنهم مطلعين جداً أو أن لديهم اطلاع جيد على أعمال اللجنة الدستورية، وهو ما يعني سطحية المعلومات التي يمتلكها السوريون حول اللجنة الدستورية أو امتلاكهم لمعلومات مغلوطة وغير دقيقة، ومن جهة أخرى تجب الإشارة أيضاً إلى أن ما يزيد عن نصف المشاركين في الدراسة (50.6%) لا يعرفون أي عضو من أعضاء اللجنة الدستورية، أما النسبة المتبقية منهم فلديهم معرفة شخصية أو بصورة

عامة بعضو أو أكثر من أعضاء اللجنة الدستورية، مع العلم بأن بعض المجيبين لديهم معرفة بأعضاء ضمن اللجنة الدستورية إلا أنهم لا يعلمون لأي الوفود يتبعون، وقد بلغ متوسط عدد الأعضاء الذين قال المجيبون بمعرفتهم لهم مع عدم علمهم لأي الوفود يتبعون عضوان، وبالمجمل فقد كان أعضاء اللجنة الدستورية عن وفد المعارضة السورية الأكثر معرفة لدى المجيبين بمتوسط بلغ 4 أعضاء، أما متوسط عدد الأعضاء الذين يعرفهم المجيبون عن كلا وفدي النظام السوري والمجتمع المدني فقد بلغ عضوان لكل منهما.

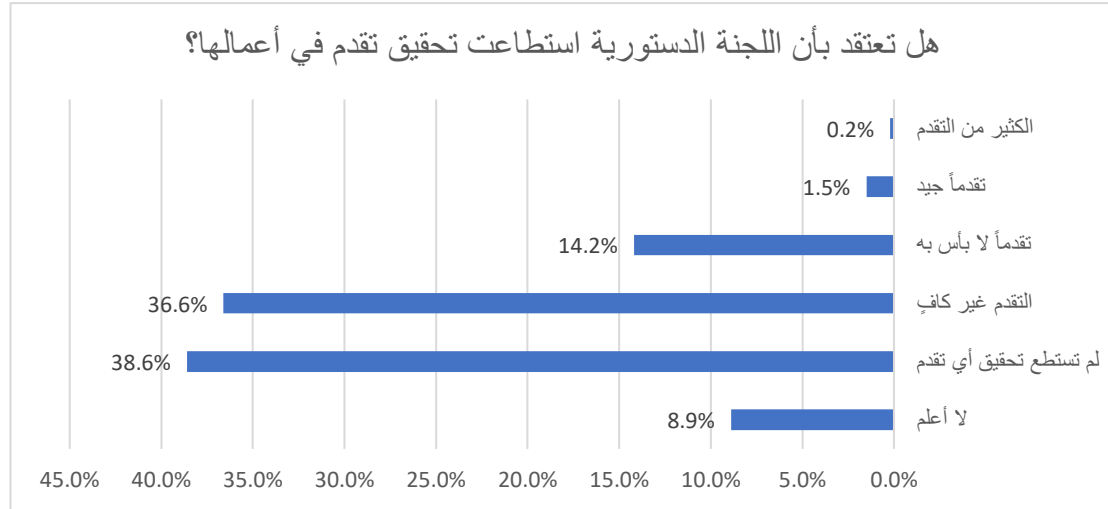


أخيراً يجب التنويه إلى أن ما نسبته 13.8% من المشاركين في الدراسة أشاروا إلى مشاركتهم بشكل شخصي في بعض الفعاليات المرتبطة بأعمال اللجنة الدستورية، كالجلسات والاجتماعات والندوات التي تنظمها منظمات المجتمع المدني المهمة بتعزيز المشاركة السياسية لأفراد المجتمع، وترتفع هذه النسبة بشكل ملحوظ في لبنان لتصل إلى 30.4%، في حين تنخفض في الأردن والعراق ودول الاتحاد الأوروبي، أما في كل من تركيا سوريا فقد بلغت تلك النسبة 14.2% لكل منهما، ونشير هنا إلى أن درجة المشاركة في الفعاليات المرتبطة بأعمال اللجنة الدستورية ترتفع داخل سوريا في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية لتصل إلى 34%، أما في مناطق النظام السوري فقد بلغت 8.3% ويمكن إرجاع ذلك لحساسية تداول القضايا السياسية ضمن المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري، هذا وقد انخفضت نسبة المشاركة في الفعاليات والأنشطة المتعلقة بأعمال اللجنة الدستورية ضمن مناطق المعارضة لتصل إلى 4.9% فقط، ولعل ذلك يرجع لتركيز منظمات المجتمع المدني في مناطق المعارضة لأنشطتها في الجوانب الإغاثية والتنمية مع ضعف اهتمامها في القضايا السياسية.



### ثالثاً- الثقة بأعمال اللجنة الدستورية:

عقدت اللجنة الدستورية منذ تشكيلها خمس جولات من الاجتماعات كان آخرها في شهر كانون الثاني من عام 2021 والذي كان من المفترض أن يتم خلالها مناقشة المبادئ الدستورية الأساسية، وبالعموم لم تتمكن اللجنة خلال اجتماعاتها من إحراز أي تقدم يذكر، حتى أن المبعوث الأممي الخاص إلى سوريا جير بيدرسون والذي يشرف على العملية التفاوضية وصف الجولة الأخيرة بالمخيبة للآمال وقال بأن أعمال اللجنة الدستورية لا يمكن أن تستمر بالشكل ذاته<sup>3</sup>، وحول رأي السوريين أنفسهم بدرجة التقدم الذي استطاعت اللجنة الدستورية تحقيقه فإننا نجد أن النسبة الأكبر من المشاركين في الدراسة لا يرون بأن اللجنة استطاعت تحقيق أي تقدم، كما يعتبر ما يزيد عن ثلث المشاركين بأن التقدم الذي حققته غير كافٍ.



وللوقوف على آراء السوريين حول مستقبل العملية الدستورية ومدى ثقتهم بقدرة اللجنة الدستورية على إنجاز أعمالها وصياغة دستور جديد للبلاد فقد تم طرح جملة من الأسئلة حول وفود اللجنة الدستورية واللجنة بحد ذاتها، حيث تم سؤال من يعلمون بأن اللجنة تتألف من ثلاثة وفود عن درجة ثقتهم بكل وفد من تلك الوفود وجديتهم في الانخراط ضمن العملية السياسية، أما من لا يعلمون بأن اللجنة تتكون من ثلاثة وفود فقد تم سؤالهم إجمالاً عن مدى ثقتهم باللجنة الدستورية وقدرتها على إنجاز أعمالها.

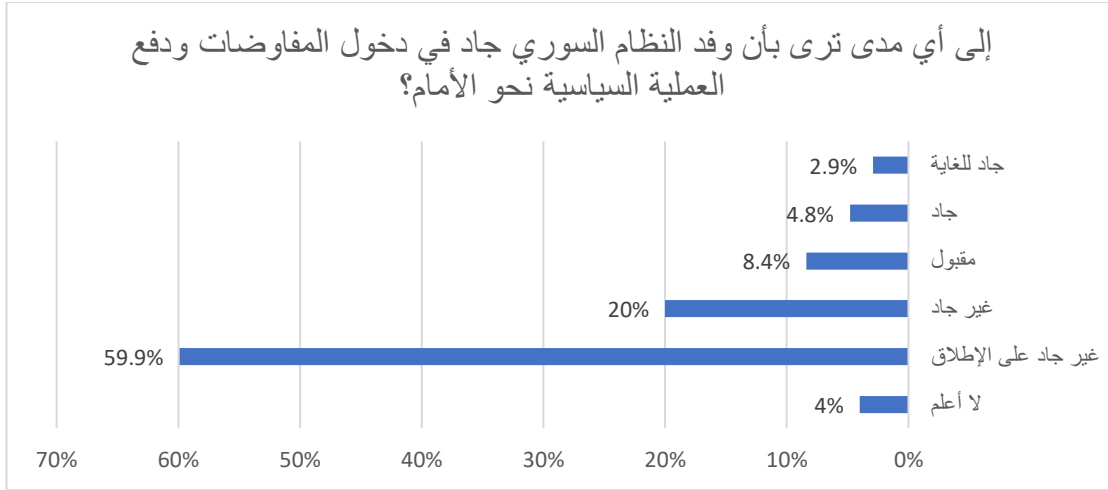
وبالعموم فقد كانت درجة الثقة منخفضة لدى المجيبين بوفد النظام السوري، في حين ترتفع درجة الثقة نوعاً ما بالنسبة لكل من وفدي المعارضة والمجتمع المدني، فيما يتعلق بوفد النظام السوري فإن نسبة من يتقنون به أو يتقنون به للغاية لم تتجاوز 8.7%، ونشير هنا إلى أن درجة الثقة تنخفض بوفد النظام السوري لدى كل من العرب والأكراد والتركمان على حد سواء في حين ترتفع لدى المكونات العرقية المشمولة ضمن خيار أخرى (السريان والأرمن والأشوريين والشركس والكلدانيين) إذ أن ما يزيد عن ثلثهم يتقنون به أو يتقنون به للغاية، أما من حيث الدين أو الطائفة فإن درجة الثقة بوفد النظام ترتفع لدى كل من المسيحيين والعلويين في حين تبقى منخفضة للغاية لدى المكون السني.

ما مدى ثقتك بوفد النظام السوري					
لا أتق إطلاقاً	لا أتق	محايد	أتق	أتق للغاية	لا أتق إطلاقاً
68.3%	19.6%	7.6%	3.3%	1.2%	السنة
29.4%	18.8%	20%	24.7%	7.1%	المسيحيين
38.9%	20.4%	13%	18.5%	9.3%	العلويين
47.2%	25%	16.7%	9.7%	1.4%	الدروز
57%	24.1%	12.7%	0%	6.3%	أخرى
61.2%	20.4%	4.1%	4.1%	10.2%	بدون إجابة

وبالمثل فإن نتائج الدراسة أظهرت وجود انخفاضاً كبيراً في نسبة من يرون بجدية وفد النظام في دخول العملية التفاوضية ودفع مسار الحل السياسي قداماً نحو الأمام، ولعل ذلك أمراً منطقياً في ظل ممانعة وفد النظام وتعطيله لاجتماعات اللجنة الدستورية وامتناعه عن نقاش القضايا الدستورية الأساسية سعياً منه لكسب الوقت لإجراء الانتخابات الرئاسية القادمة في إطار دستور عام 2012، ونلاحظ هنا أيضاً أن نسبة من يرون بجدية النظام ترتفع لدى المشاركين من المكونات العرقية المندرجة ضمن خيار أخرى (السريان والأرمن والأشوريين والشركس والكلدانيين) إذ أن ربعهم يرون بأنه جاد في دفع

<sup>3</sup> <https://www.enabbaladi.net/archives/454072>

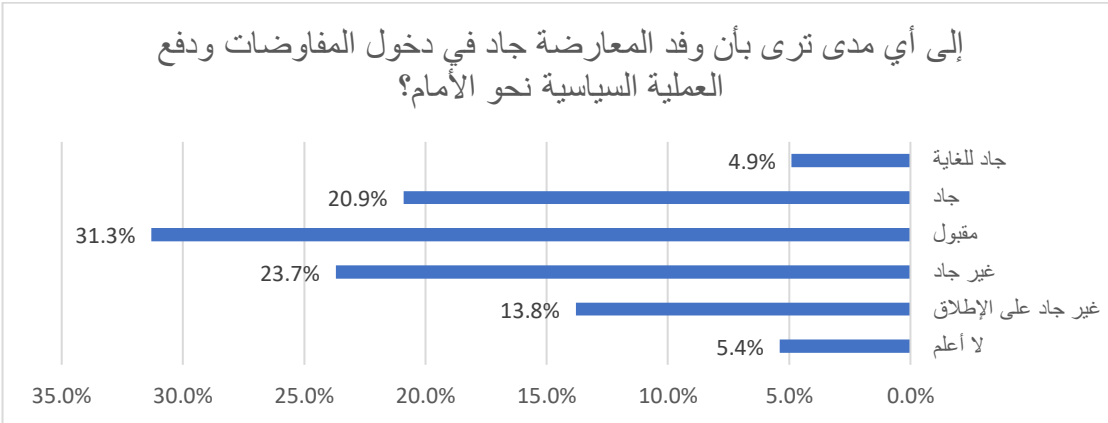
العملية التفاوضية نحو الأمام أو جاد للغاية، أما من حيث الدين أو الطائفة فترتفع تلك النسبة أيضاً بشكل خاص لدى كل من المسيحيين والعلويين (22.3% من المسيحيين يرونه جاداً أو جاداً للغاية أما لدى العلويين فقد بلغت تلك النسبة 26%).



أما بالنسبة لوفد المعارضة السورية فإن درجة الثقة ترتفع نوعاً ما لدى المجيبين إذ أشار ما يقارب ربعهم إلى أنهم يتقنون به أو يتقنون به للغاية، في حين عبر 28.8% عن حيادهم، أما نسبة من لا يتقنون به أو لا يتقنون إطلاقاً فقد بلغت 29.7% و18.2% على التوالي، هذا وترتفع درجة الثقة بوفد المعارضة بشكل كبير لدى التركمان في حين تنخفض لدى الأكراد.

ما مدى تثقتك بوفد المعارضة					
لا أتق إطلاقاً	لا أتق	محايد	أتق	أتق للغاية	
14.6%	29.6%	29.8%	23.6%	2.4%	العرب
8.5%	19.1%	10.6%	61.7%	0%	التركمان
37.5%	33.1%	25%	2.9%	1.5%	الأكراد
26.3%	33.8%	35%	5%	0%	أخرى
37.5%	0%	37.5%	12.5%	12.5%	بدون إجابة

هذا وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود نوع من الارتفاع في رأي المشاركين بمدى جدية وفد المعارضة في دخول العملية التفاوضية ودفع مسار الحل السياسي مقارنة بوفد النظام السوري، إذ يرى ما يزيد عن ربع المجيبين أن وفد المعارضة جاد في دخول العملية السياسية أو جاداً للغاية، وترتفع تلك النسبة لدى العرب حيث يراه ما يقارب ثلثهم جاداً أو جاداً للغاية، أما من حيث الدين أو الطائفة فترتفع تلك النسبة لدى السنة لتصل إلى 31.8%، في حين تنخفض لدى المسيحيين والعلويين لتبلغ 5.9% و7.4% على التوالي.

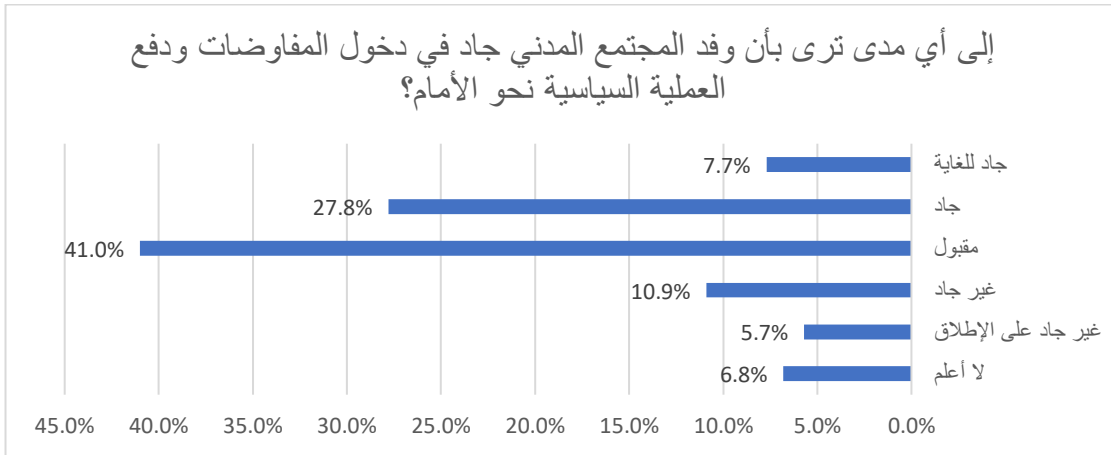


أخيراً وفيما يتعلق بوفد المجتمع المدني فإن ما يزيد عن ثلث المشاركين في الدراسة أشاروا إلى أنهم يتقنون به أو يتقنون به للغاية، في حين عبر 40.2% منهم عن حيادهم، أما نسبة من لا يتقنون به أو لا يتقنون به إطلاقاً فقد بلغت 16.9% و7.9% على التوالي، والملاحظ أن درجة الثقة بوفد المجتمع المدني متقاربة لدى السوريين من مختلف الأديان والطوائف، أما من حيث العرق فيلاحظ انخفاض درجة الثقة بوفد المجتمع المدني نوعاً ما لدى التركمان مقارنة بغيرهم من الأعراق.

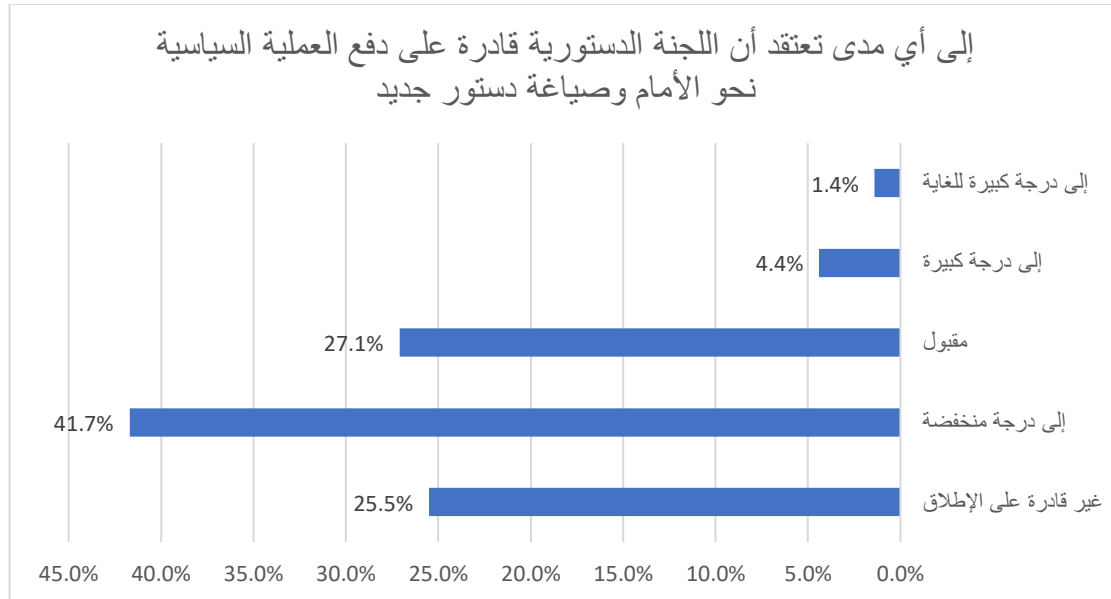


ما مدى ثققتك بوفد المعارضة					
	أثق للغاية	أثق	محايد	لا أثق	لا أثق إطلاقاً
العرب	4.6%	32.9%	39.3%	15.2%	8.1%
التركمان	4.3%	17%	21.3%	53.2%	4.3%
الأكراد	1.5%	22.8%	52.2%	16.2%	7.4%
أخرى	2.5%	31.3%	42.5%	16.3%	7.5%
بدون إجابة	12.5%	37.5%	25%	0%	25%

ونشير هنا إلى أن وفد المجتمع المدني يعتبر من وجهة نظر المشاركين في الدراسة أكثر الوفود جدية ورغبة في تحقيق أهداف اللجنة الدستورية والمتمثلة بصياغة دستور جديد للبلاد ودفع مسار الحل السياسي نحو الأمام، إذ يراه ما يزيد عن ثلث المشاركين جاد في ذلك أو جاد للغاية، وبالمجمل فإن هنالك تقارب في نسب من يرون بجدية وفد المجتمع المدني من مختلف الأديان والطوائف باستثناء الدروز الذين ترتفع لديهم تلك النسبة لما يزيد عن النصف.



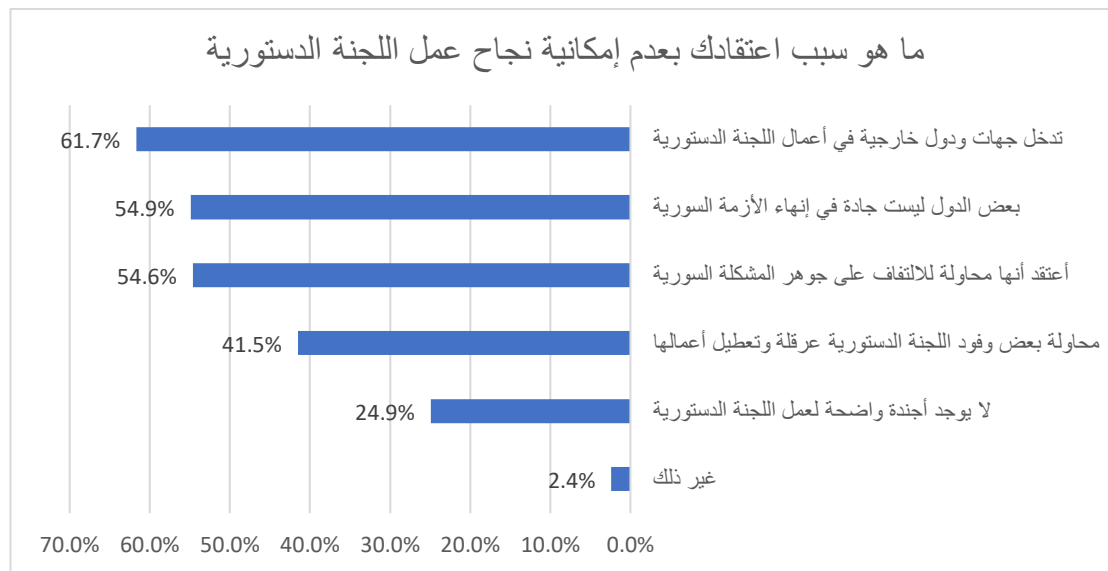
وبالرجوع للمشاركين الذين لا يعلمون بأن اللجنة الدستورية تتألف من ثلاثة وفود والذين تم سؤالهم عن مدى ثققتهم باللجنة الدستورية إجمالاً وقدرتها على دفع المسار السياسي نحو الأمام وصياغة دستور جديد للبلاد، فإننا نرى فيما يتعلق بدرجة ثققتهم باللجنة الدستورية أن حوالي نصفهم لا يتقنون باللجنة الدستورية، في حين عبر 44.8% منهم عن حيادهم، أما نسبة من يتقنون باللجنة الدستورية أو يتقنون بها للغاية فلم تتجاوز 4.2%، وبالمثل فإننا نلاحظ أيضاً انخفاضاً في نسبة من يرون بقدرة اللجنة الدستورية على إنجاز مهمتها المتمثلة بصياغة الدستور والدفع بمسار الحل السياسي في سوريا نحو الأمام.



وإلى جانب جميع ما سبق ذكره فقد تم سؤال المشاركين في الدراسة عموماً سواء أكانوا يعلمون أنها تتألف من ثلاثة وفود أو لا يعلمون ذلك عن مدى اعتقادهم بإمكانية نجاح أعمال اللجنة الدستورية والوصول لصياغة دستور جديد للبلاد، وبالمجمل

فقد قال ما يقارب ثلثهم بأنهم يعلقون آمالاً ضئيلة على نجاح أعمال اللجنة الدستورية أو لا يعلقون أية آمال، كما قال 28.8% أنهم يعلقون بعض الآمال على نجاح أعمال اللجنة الدستورية أما نسبة من يعلقون آمالاً كبيرة أو كبيرة للغاية فقد بلغت 4.5% و0.7% على التوالي.

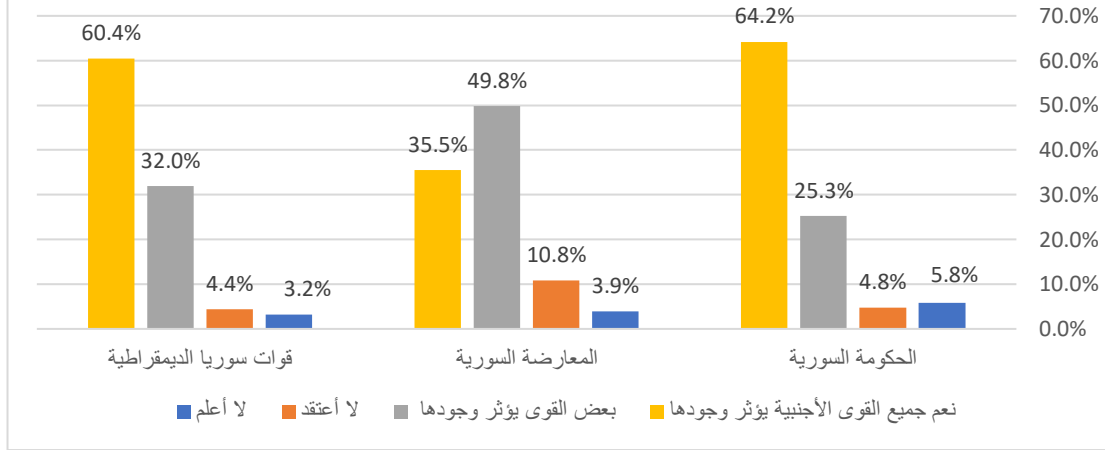
هذا وتتعدد الأسباب التي تدفع المشاركين (ممن قالوا بأنهم يعلقون آمالاً ضعيفة أو لا يعلقون أية آمال) للاعتقاد بعدم إمكانية نجاح عمل اللجنة الدستورية، ويأتي في مقدمة تلك الأسباب وفقاً لما يقارب ثلثهم تدخل جهات وأطراف خارجية في عمل اللجنة الدستورية، كما هو الحال بالنسبة لبعض الدول والتي تسعى لتسخير أعمال اللجنة للحفاظ على مصالحها وتكريس مكتسباتها التي حققتها من خلال التدخل في النزاع، ومن جهة أخرى فإن ما يزيد عن نصف من يرون بعدم إمكانية نجاح عمل اللجنة الدستورية يرجعون لذلك لكون بعض الدول غير جادة أو ليس لديها الرغبة حقاً في الوصول إلى تسوية سياسية تنهي النزاع، وبالمثل فإن ما يزيد عن النصف يرون بأن تشكيل اللجنة الدستورية ما هي إلا محاولة للالتفاف على جوهر القضية السورية وبأنها بدأت أعمالها لصرف النظر عن قضايا أخرى أكثر أولوية في إطار الحل السياسي كقضية الكشف عن مصير المعتقلين والمختفين قسرياً، هذا وترتفع أيضاً نسبة من أرجعوا اعتقادهم بعدم إمكانية نجاح عمل اللجنة الدستورية لمحاولة بعض وفود اللجنة عرقلة وتعطيل أعمالها، إلى جانب من أشاروا إلى عدم وجود أجندة واضحة لعمل اللجنة الدستورية خاصة وأن عملها غير مقيد بجدول زمني محدد.



أخيراً ولمعرفة موقف السوريين من القوى العسكرية الأجنبية المتواجدة على الأراضي السورية، فقد تم سؤال المشاركين في الدراسة عن رأيهم بتواجد تلك القوى ومدى تأثيره على عمل اللجنة الدستورية، وبالمجمل فقد أشار 60.5% من المجيبين بأن جميع القوى الأجنبية يؤثر وجودها بشكل سلبي على أعمال اللجنة الدستورية، في حين أن ما يقارب الربع يرون بأن وجود بعض القوى الأجنبية له تأثير سلبي على عمل اللجنة، أما نسبة من يرون بعدم وجود ارتباط فيما بين عمل اللجنة الدستورية وتواجد القوى الأجنبية على الأراضي السورية فقد بلغت 9.4%.

وإجمالاً فإن نسبة من يرون بأن جميع القوى الأجنبية يؤثر وجودها سلباً على أعمال اللجنة الدستورية تترتفع في كل من مناطق النظام السوري ومناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، أما في مناطق المعارضة السورية فترتفع نسبة من يرون بأن وجود بعض القوى العسكرية يؤثر سلباً على أعمال اللجنة الدستورية في حين لا يؤثر وجود بعضها الآخر.

## هل ترى بأن وجود قوى أجنبية على الأراضي السورية من شأنه أن يؤثر سلباً على أعمال اللجنة الدستورية



هذا وقد تم سؤال المجيبين ممن قالوا بأن وجود بعض القوى يؤثر سلباً على أعمال اللجنة الدستورية عن تلك القوى، وقد أجاب غالبيتهم بأن وجود القوات الروسية والإيرانية له تأثير سلبي على أعمال اللجنة الدستورية علماً أن تلك النسبة ترتفع لدى السوريين من مختلف الأعراق، أما من حيث الدين فتتخفص نسبة من يرى بالتأثير السلبي للتدخل الروسي والإيراني لدى المسيحيين والعلويين، أما بالنسبة للتدخل التركي فنلاحظ ارتفاعاً كبيراً في نسبة من يرون بتأثيره السلبي لدى الأكراد لتصل إلى 89.1%، في حين تتخفص لدى كل من العرب والتركمان لتبلغ 33.1% و6.8% على التوالي، أما من حيث الدين أو الطائفة فترتفع تلك النسبة لدى مختلف الأديان والطوائف باستثناء السنة والذين يرى 70.3% منهم بعدم تأثير التواجد التركي على عمل اللجنة الدستورية، هذا ونلاحظ وجود تباين شديد في نظرة المشاركين داخل سوريا للقوى التي يؤثر وجودها سلباً على عمل اللجنة الدستورية وذلك تبعاً لمناطق السيطرة كما هو موضح في الجدول التالي:

برأيك ما هي القوى التي يؤثر وجودها سلباً على أعمال اللجنة الدستورية	مناطق النظام السوري	مناطق قوات سوريا الديمقراطية	مناطق المعارضة السورية
إيران	50%	95%	94%
روسيا	49%	84%	98%
تركيا	75%	60%	11%
أمريكا	79%	16%	24%
فرنسا	23%	1%	6%
بريطانيا	26%	0%	3%
غير ذلك	6%	0%	1%

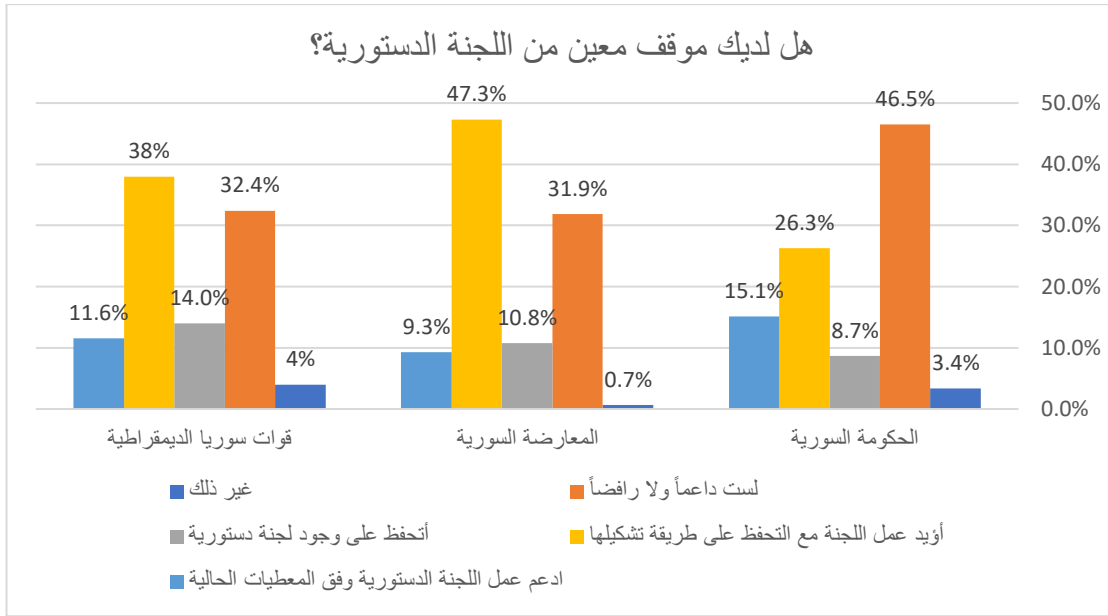
ملاحظة: يشمل خيار غير ذلك كل من قطر والسعودية والمليشيات اللبنانية والعراقية والقوات الكردية غير السورية.

### رابعاً- تمثيل السوريين ضمن اللجنة الدستورية:

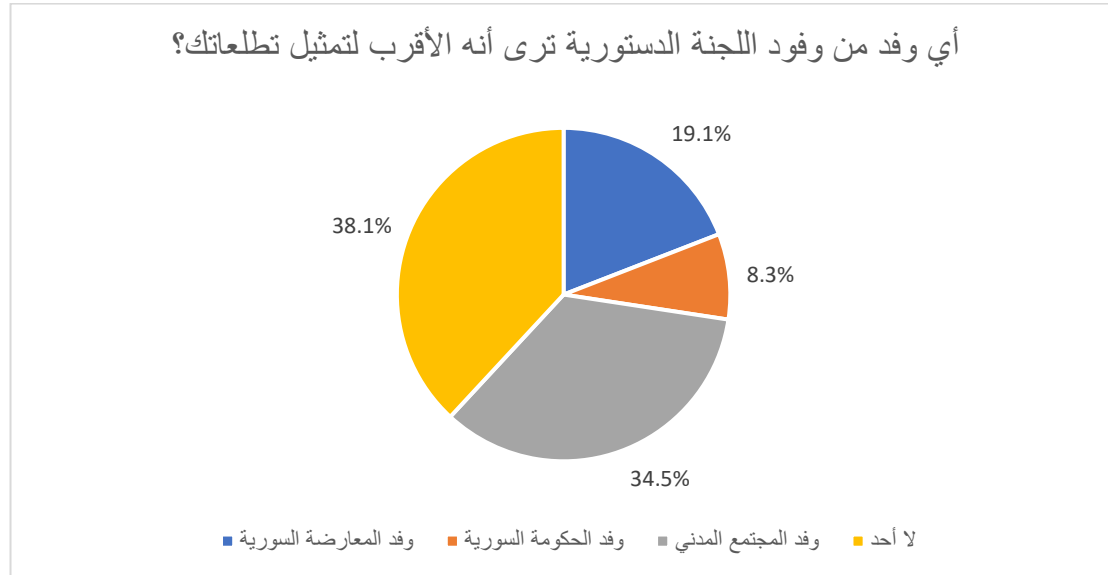
تتكون اللجنة الدستورية من ثلاثة وفود وهي وفد النظام السوري ووفد المعارضة السورية ووفد المجتمع المدني، وفي الواقع لم يكن للسوريين دور يذكر في عملية اختيار أعضاء أي وفد من تلك الوفود، إذ قام النظام السوري والمعارضة السورية بتسمية الأعضاء الممثلة لهم (50 عضو عن كل وفد)، في حين تم اختيار أعضاء وفد المجتمع المدني من قبل الأمم المتحدة، وبناء على ما سبق فقد قمنا بسؤال المشاركين في الدراسة عن موقفهم من اللجنة الدستورية، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن النسبة الأكبر منهم (41.8%) ليس لديهم موقف معين من اللجنة الدستورية فهم لا يدعمون أعمالها وفي ذات الوقت ليسوا رافضين لها، في حين أبدى ما يقارب ثلث المشاركين تأييدهم لعمل اللجنة الدستورية إلا أنهم قالوا بوجود تحفظات لديهم حول طريقة تشكيلها إذ لم يشارك السوريين في اختيار أعضائها، هذا وقد أشار 11.8% من المشاركين إلى أنهم يؤيدون عمل اللجنة الدستورية وفق المعطيات الحالية دون وجود أي تحفظات لديهم، أما نسبة الراضين لعمل اللجنة فقد بلغت 13.4%.

والملاحظ أن نسبة من يؤيدون عمل اللجنة الدستورية مع تحفظهم على طريقة تشكيلها ترتفع في كل من مناطق المعارضة السورية والمقيمين في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، ولعل ذلك يرجع (إلى جانب عدم إشراك السوريين في اختيار أعضاء الوفود) لما رافق تسمية أعضاء الوفود عامة من ضغوطات وتدخلات من قبل الأطراف الدولية والتي حالت

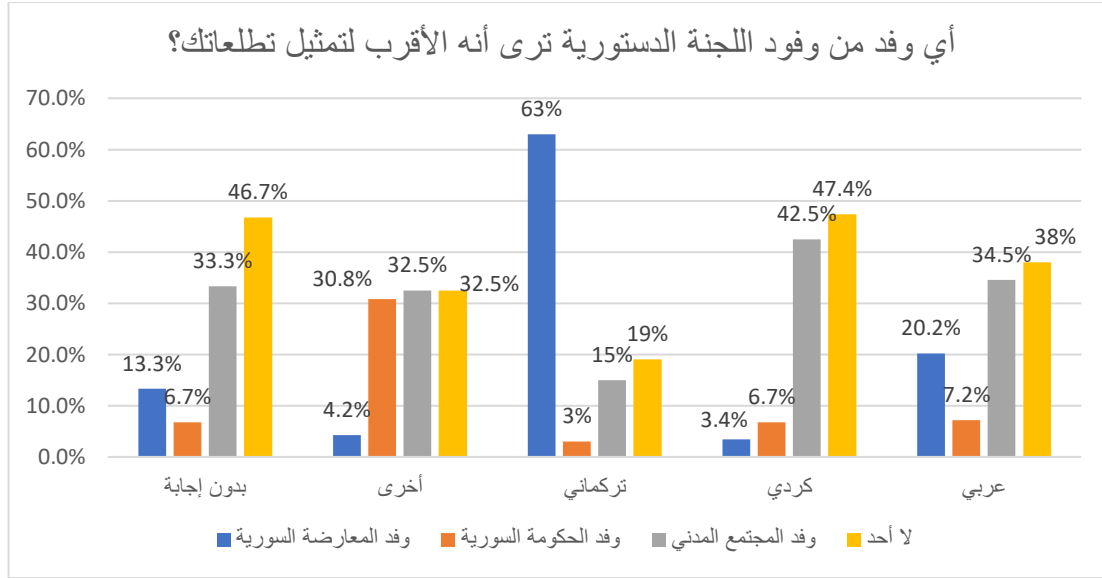
دون تسمية العديد من الأشخاص ممن كانوا مرشحين لعضوية اللجنة الدستورية كـبعض الشخصيات من المعارضة أو الأكراد واستبعاد وجود ممثلين عن قوات سوريا الديمقراطية ضمن اللجنة، وهو ما أدى بالعموم لانخفاض تمثيل الأكراد.



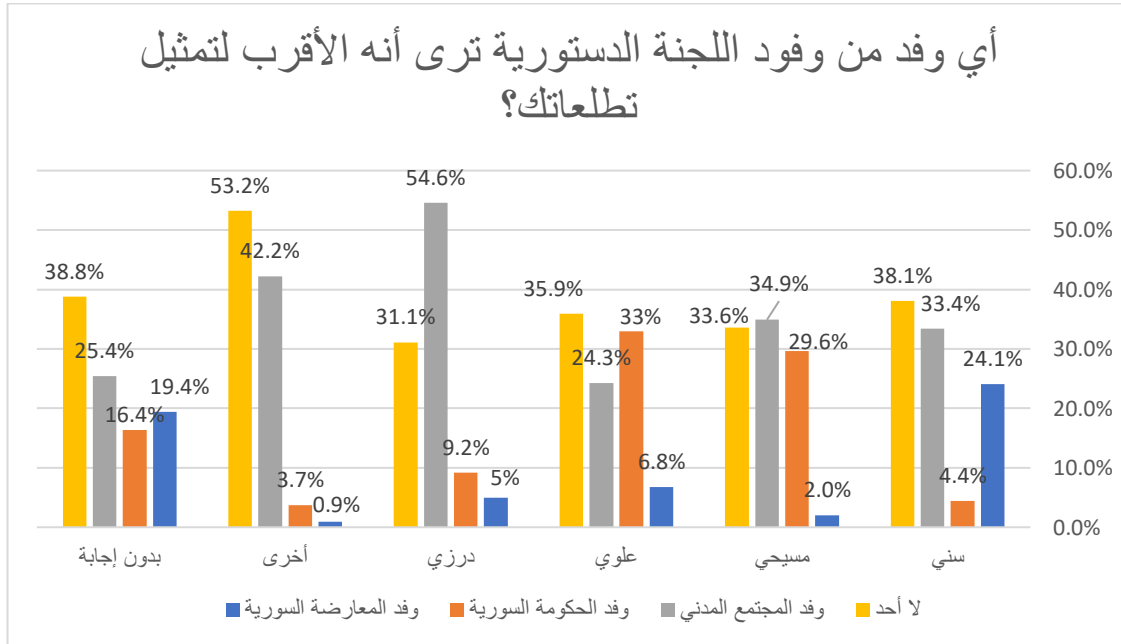
من جانب آخر ولمعرفة مدى اعتبار السوريين لأنفسهم ممثلين ضمن اللجنة الدستورية وما إذا كان أي من الوفود المشاركة في عملية صياغة الدستور يعكس رغباتهم وتطلعاتهم، فقد قمنا بسؤال المشاركين في الدراسة حول الوفد الذي يرون بأنه الأقرب لتمثيل تطلعاتهم، وقد قالت النسبة الأكبر منهم (38.1%) بأنهم لا يتعبرون أنفسهم ممثلين ضمن اللجنة الدستورية وبأن جميع الوفود المكونة لها لا تعبر عن تطلعاتهم ورغباتهم، كما نلاحظ أيضاً ارتفاعاً في نسبة من يرون بأن وفد المجتمع المدني هو الأقرب لتمثيل تطلعاتهم، في حين تنخفض تلك النسبة لكل من وفدي المعارضة والنظام السوري.



ولدى مقاطعة ما تم التوصل إليه من نتائج مع متغير العرق (القومية) فإننا نجد ارتفاع نسبة من يرون بعدم تمثيلهم ضمن اللجنة الدستورية لدى الأكراد، إذ أن نصفهم تقريباً لا يعتبرون أي وفد ممثلاً لهم، ولعل ذلك يرجع للتوافقات التي تمت فيما بين الدول لدى تشكيل اللجنة الدستورية والتي أدت لاستبعاد قوات سوريا الديمقراطية وبعض الشخصيات الكردية التي طرحت أسماؤها لتكون ضمن وفد المجتمع المدني، وهو ما قد يراه بعض الأكراد على أنه إقصاء على أساس عرقي، ومن جانب آخر يجب التنويه إلى أن ما يقارب ثلثي التركمان يرون بأن وفد المعارضة السورية يمثلهم ويعكس رغباتهم وتطلعاتهم.



أما من حيث الدين فيلاحظ وجود تقارب في نسب من قالوا بعدم تمثيل أي وفد من وفود اللجنة الدستورية لرغباتهم وتطلعاتهم باستثناء المسيحيين من الأقليات المشمولة ضمن خيار أخرى (الشيعية والأزيديين والإسماعيليين واللا دينيين) حيث ترتفع تلك النسبة لديهم لما يزيد عن النصف، أما الدروز فقد أشار ما يزيد عن نصفهم بأنهم يعتبرون وفد المجتمع المدني ممثلاً لهم، هذا وترتفع نوعاً ما نسبة من يرى بتمثيل وفد النظام لهم لدى العلويين والمسيحيين، ومن يرى بتمثيل وفد المعارضة لهم من السنة.

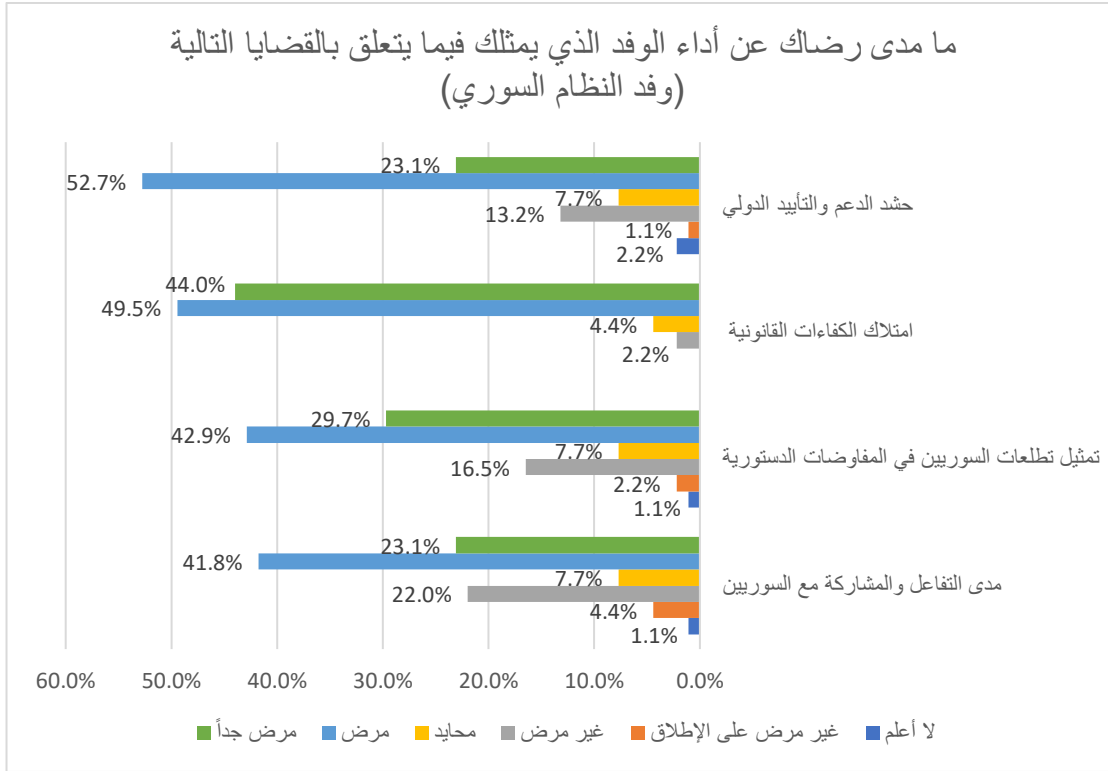


من جانب آخر وفي سبيل معرفة رأي المشاركين (الذين قالوا بأن أحد وفود اللجنة الدستورية يمثلهم) بأداء الوفود التي يرونها ممثلة لهم وتقييم عملها، فقد قمنا بطرح جملة من الأسئلة حول مدى رضاهم عن القضايا التالية:

- 1- قدرة الوفد الممثل لهم على حشد الدعم والتأييد الدولي.
- 2- امتلاك أعضاء الوفد الممثل لهم للكفاءات والخبرات القانونية.
- 3- تمثيل تطلعات السوريين في المفاوضات الدستورية.
- 4- مدى التفاعل والمشاركة مع السوريين.

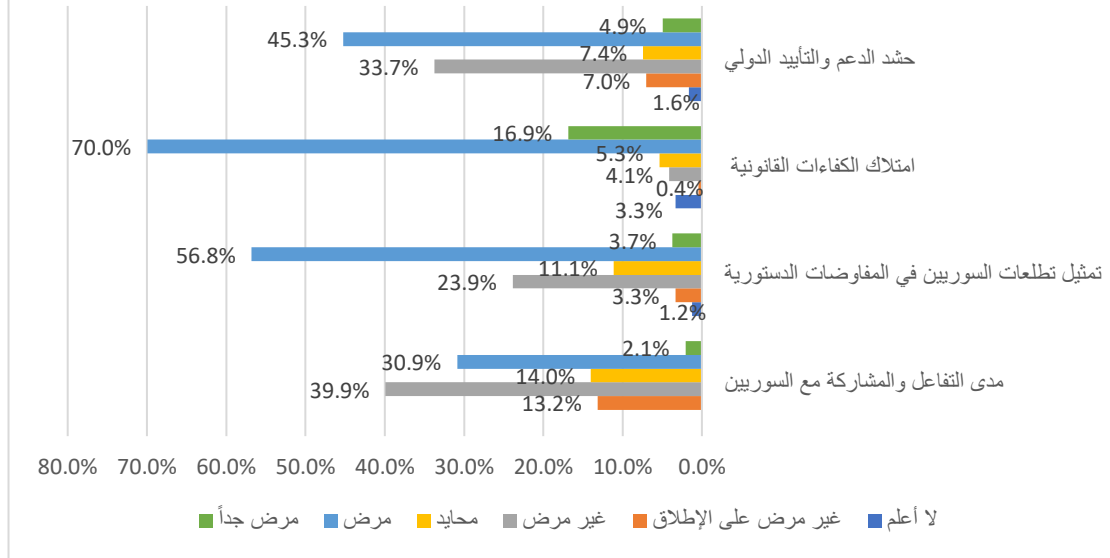
وبالعموم فقد كانت درجة الرضى مرتفعة بالنسبة لمختلف تلك القضايا لدى من يرون بأن وفد النظام السوري يمثلهم، فما يزيد عن ثلاثة أرباعهم يرون بأن أداء وفد النظام مرضٍ أو مرضٍ للغاية فيما يتعلق بالعمل على حشد الدعم والتأييد الدولي، ومن جهة أخرى فإن الغالبية العظمى منهم يرون بامتلاك أعضاء وفد النظام للخبرات والكفاءات والملكات القانونية التي

تؤهلهم للمشاركة في أعمال اللجنة الدستورية، كما ترتفع أيضاً درجة الرضى لدى ما يقارب ثلاثة أرباع من يرون وفد النظام ممثلاً لهم عن الطروحات والأفكار التي يقوم ذلك الوفد بتبنيها ويعتبرون أن تلك الأفكار تلبي تطلعات السوريين وتعكس رغباتهم، وبالمثل فإن ما يقارب ثلاثة أرباع من يرون وفد النظام ممثلاً لهم راضون أو راضون جداً عن طريقة تفاعل ذلك الوفد مع السوريين وإشراكه لهم في العملية السياسية.



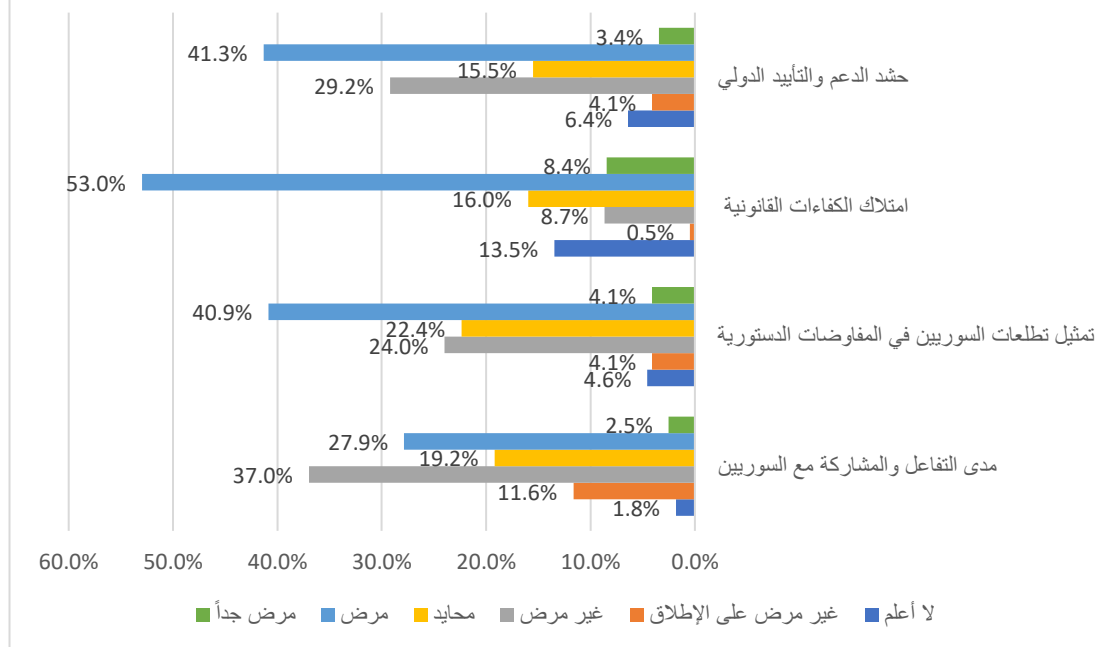
أما بالنسبة لمن يعتبرون وفد المعارضة السورية ممثلاً لهم فإن نصفهم تقريباً كانوا راضين عن أداء وفد المعارضة فيما يتعلق بقدرته على حشد الدعم والتأييد الدولي، أما عن امتلاك أعضاء وفد المعارضة للخبرات والكفاءات القانونية فقد عبر الغالبية العظمى ممن يرون أن وفد المعارضة يمثلهم عن رضاهم عما يمتلكه أعضاء ذلك الوفد من خبرات وكفاءات، في حين تنخفض درجة الرضى نوعاً ما عن الطروحات والأفكار التي يتبناها وفد المعارضة إذ أن ما يزيد عن الربع غير راضين عنها أو غير راضين إطلاقاً ولا يجدونها معبرة عن تطلعات ورغبات السوريين، كما تنخفض درجة الرضى أيضاً بشكل ملحوظ عن تفاعل وفد المعارضة مع السوريين ومدى قيامه باطلاعهم على أعمال اللجنة الدستورية وإشراكهم في مسار الحل السياسي.

ما مدى رضاك عن أداء الوفد الذي يمتلك فيما يتعلق بالقضايا التالية  
(وفد المعارضة السورية)

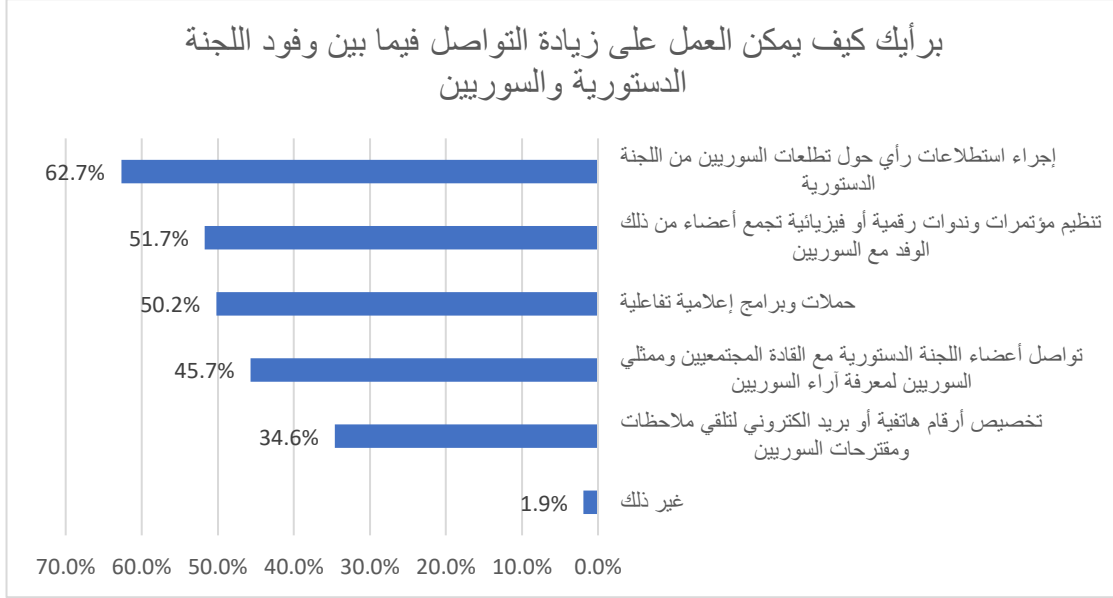


أخيراً وفيما يتعلق بوفد المجتمع المدني فإننا نلاحظ وجود مستوى متوسط من الرضا عن قدرته على حشد الدعم والتأييد الدوليين، إذ أن ما يقارب نصف من يعتبرونه ممثلاً لهم يرون بأن أداءه مرض أو مرض جداً، في حين يراه الثلث غير مرض أو غير مرض على الإطلاق، أما فيما يتعلق بامتلاك الخبرات والكفاءات القانونية فإننا نجد أن ما يقارب الثلثين راضون أو راضون جداً عما يمتلكه أعضاء الوفد من خبرات وكفاءات، وأما عن تمثيل طروحات وفد المجتمع المدني لرغبات السوريين وعكسها لتطلعاتهم فقد أشار 45% إلى أنهم راضون أو راضون جداً عن تلك الطروحات في حين أن ما يزيد عن الربع غير راضين عنها أو غير راضين إطلاقاً، هذا وتنخفض بشكل ملحوظ درجة الرضا عن طريقة تفاعل وفد المجتمع المدني مع السوريين وتواصله معهم إذ أن ما يقارب نصف من يعتبرون وفد المجتمع المدني ممثلاً لهم غير راضين عن طريقة تفاعله معهم أو غير راضين إطلاقاً.

ما مدى رضاك عن أداء الوفد الذي يمتلك فيما يتعلق بالقضايا التالية  
(وفد المجتمع المدني)



أخيراً فقد تم سؤال المشاركين في الدراسة عموماً حول الطرق التي يرونها أكثر فائدة وفاعلية في زيادة قدرة السوريين على التواصل مع أعضاء اللجنة الدستورية، وبالعموم فقد أشار العدد الأكبر من المجيبين (ما يقارب ثلثيهم) إلى أن الطريقة الأنسب من وجهة نظرهم تتمثل بإجراء استطلاعات دورية لأراء السوريين لمعرفة رغباتهم وتطلعاتهم، كما يرى ما يزيد عن النصف أنه يجب العمل على تنظيم ندوات ومؤتمرات دورية تجمع السوريين بأعضاء اللجنة الدستورية لتبادل الآراء ووجهات النظر، كما ترتفع أيضاً درجة من يرون بأهمية العمل على تنظيم حملات إعلامية للتعريف بأعمال اللجنة الدستورية ونتائج اجتماعاتها، ومن يرون بإمكانية قيام أعضاء اللجنة الدستورية بالتواصل مع القادة المجتمعيين وممثلي السوريين في مختلف المناطق للوقوف على آرائهم وتطلعاتهم.



ملاحظة: (النسبة الأكبر ممن أجابوا بغير ذلك قالوا بعدم وجود أهمية لفتح قنوات تواصل فيما بين السوريين وأعضاء اللجنة بسبب موقفهم السلبي منها وعدم ثقتهم بقدرتها على تحقيق نتائج عملية على أرض الواقع، في حين قال البعض منهم أن أفضل الطرق تتمثل بإنشاء منصات إلكترونية يتم من خلالها عرض نتائج اجتماعات اللجنة وتلقي التعليقات من السوريين جميعاً سواء أكانوا داخل أم خارج سوريا، كما اقترح البعض أيضاً تشكيل فرق ممثلة للسوريين في مختلف المناطق التي يقيمون بها تقوم بالتواصل مع وفود اللجنة الدستورية بشكل دوري وتنقل لأعضائها آراء وتطلعات السوريين).

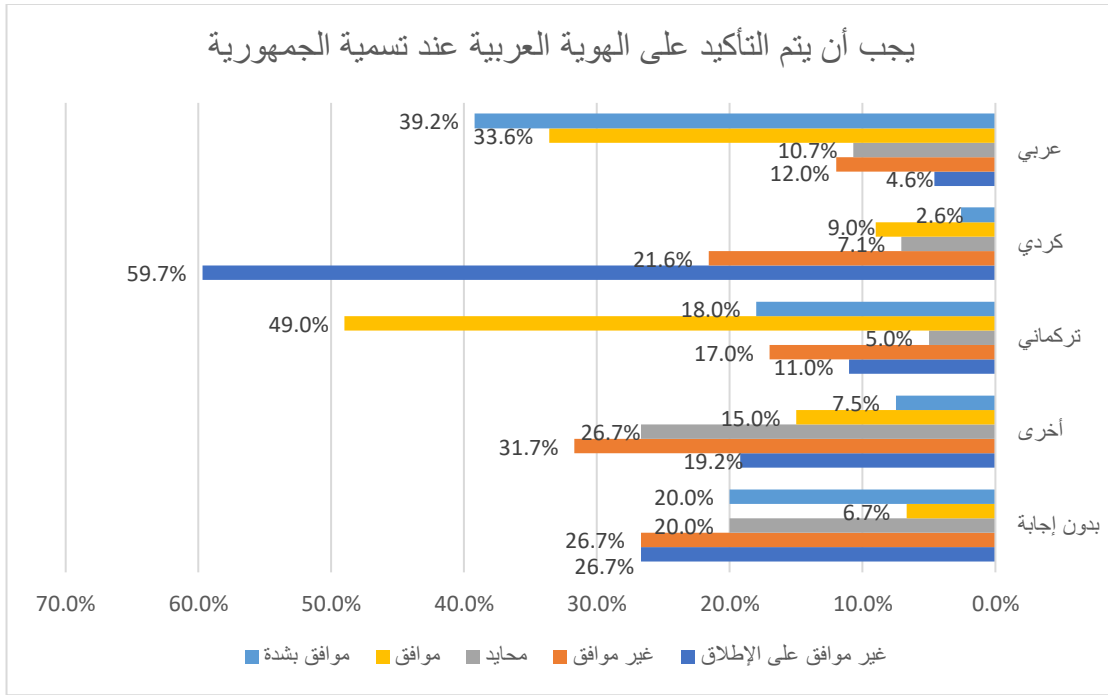


## القسم الثاني- القضايا الدستورية

### أولاً- الهوية العربية ضمن الدستور:

أكدت مختلف الدساتير السابقة للجمهورية السورية على الهوية العربية للدولة سواء من حيث التسمية أو من حيث اعتبارها جزءاً من الوطن العربي أو من حيث اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية وحيدة في البلاد، هذا وقد ظهرت خلال السنوات الأخيرة بعض التيارات (والتي غالباً ما تتكون من شخصيات أو أطراف منتمية للأقليات العرقية أو القومية) المنادية بضرورة مراعاة التنوع العرقي ضمن المجتمع السوري واعتماد لغات رسمية إضافية إلى جانب اللغة العربية على مستوى الدولة أو على الأقل ضمن الأقاليم التي تشكل تلك الأقليات نسبة مرتفعة من نسيجها الاجتماعي كما هو الحال على سبيل المثال بالنسبة للأكراد في كل من منطقة عفرين في محافظة حلب أو القامشلي في محافظة الحسكة، كما ظهرت أيضاً بعض المطالبات باقتصار تسمية الدولة على الجمهورية السورية ويبرر أصحاب هذا الرأي ذلك بكون اعتماد تلك التسمية تعكس واقع المجتمع السوري والذي يتكون من خليط من الأعراق والقوميات، أما إضافة كلمة العربية لتسمية الدولة ستؤدي من وجهة نظرهم إلى إقصاء الأعراق والقوميات غير العربية.

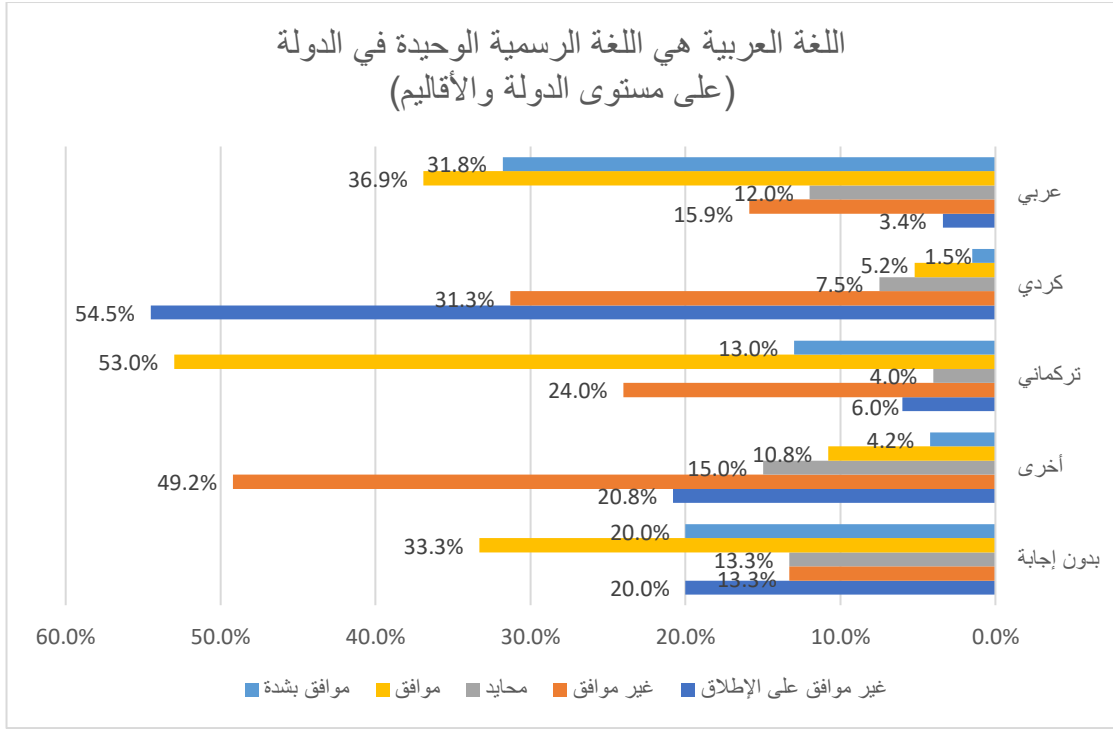
أمام كل ما سبق فقد قمنا باستطلاع آراء المشاركين في الدراسة حول مختلف القضايا المتعلقة بهوية ولغة الدولة، وبالعوم فقد أبدى ما يقارب ثلثي المجيبين موافقتهم على ضرورة التأكيد على الهوية العربية وتسميتها بالجمهورية العربية السورية، في حين رفض ذلك ما يزيد عن ربعهم، ولدى مقاطعة النتائج مع متغير العرق (القومية) فقد أظهرت الدراسة وجود ارتفاعاً في درجة تأييد العرب لضرورة الإشارة لهوية الدولة العربية لدى تسميتها كما ترتفع تلك النسبة أيضاً لدى التركمان، في حين عبر غالبية المجيبون من الأعراق الأخرى وخاصة الأكراد عن رفضهم لذلك.



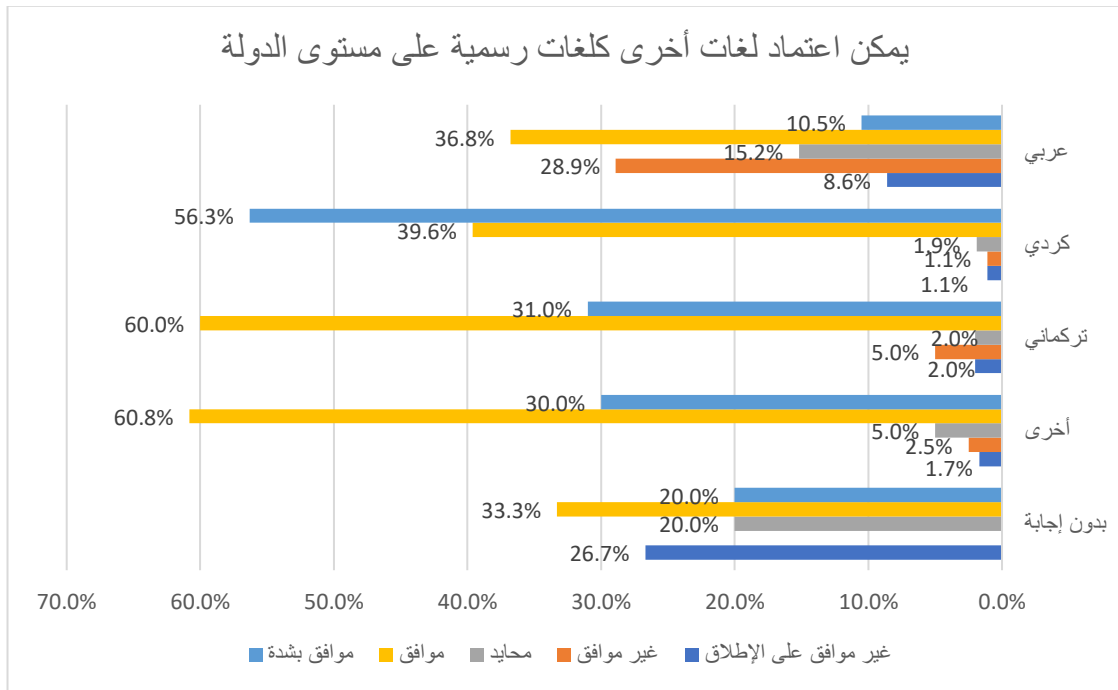
وأما بالنسبة للغة البلاد الرسمية فقد تم سؤال المشاركين في الدراسة عن آراءهم ومواقفهم تجاه كل فرضية من الفرضيات التالية:

- 1- اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية وحيدة على مستوى الدولة والأقاليم.
- 2- إمكانية اعتماد لغات أخرى كلغات رسمية على مستوى الدولة.
- 3- اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة على مستوى الدولة مع إمكانية اعتماد لغات رسمية أخرى على مستوى الأقاليم.

وحول الفرضية الأولى والمتمثلة باعتماد اللغة العربية كلغة رسمية وحيدة على مستوى الدولة والأقاليم فقد قال ما يزيد عن نصف المشاركين في الدراسة أنه يوافقون على ذلك أو يوافقون بشدة، في حين قال ما يقارب الربع أنهم غير موافقون أو غير موافقون على الإطلاق، فيما أبدى 11.2% منهم حيادهم، وكما هو الحال فيما يتعلق بتسمية الدولة فإننا نلاحظ وجود ارتفاع أيضاً في درجة رفض اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية وحيدة على مستوى الدولة والأقاليم لدى الأكراد والأقليات العرقية المندرجة ضمن خيار أخرى (السريان والأرمن والأشوريين والشركس والكلدانيين)، في حين ترتفع درجة الموافقة لدى العرب والتركمان.

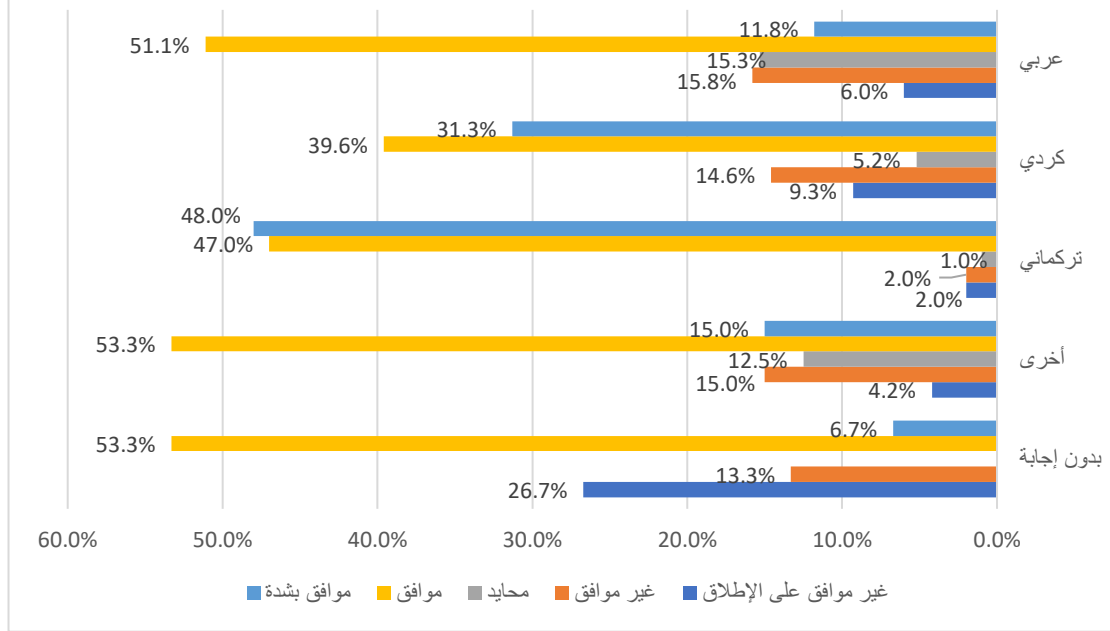


من جانب آخر وفيما يتعلق بإمكانية اعتماد لغات أخرى كلغات رسمية على مستوى الدولة فإننا نلاحظ أن ما يزيد عن نصف المشاركين في الدراسة يوافقون على ذلك أو يوافقون عليه بشدة، في حين بلغت نسبة من يرفضون ذلك ما يقارب الثلث، وترتفع درجة الموافقة على اعتماد لغات رسمية أخرى بشكل كبير لدى الأكراد والمجيبين من الأقليات العرقية الأخرى، كما ترتفع أيضاً لدى التركمان ونوعاً ما لدى العرب، وهو ما يعني أنه وعلى الرغم من أن النسبة الأكبر العرب والتركمان يفضلون اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية وحيدة على مستوى الدولة إلا أن البعض منهم لا يمانعون في ذات الوقت اعتماد لغات رسمية أخرى.



أخيراً وفيما يتعلق باعتماد اللغة العربية كلغة رسمية وحيدة على مستوى الدولة مع إمكانية اعتماد لغات أخرى رسمية على صعيد الأقاليم فقد عبر حوالي ثلثي المجيبين عن موافقتهم على ذلك الخيار، وتتقارب درجة الموافقة لدى السوريين من مختلف الأعراق مع ارتفاعها بشكل ملحوظ لدى التركمان.

## اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة على مستوى الدولة مع إمكانية اعتماد لغات أخرى رسمية على المستوى المحلي في الأقاليم



### ثانياً- الدين والدولة:

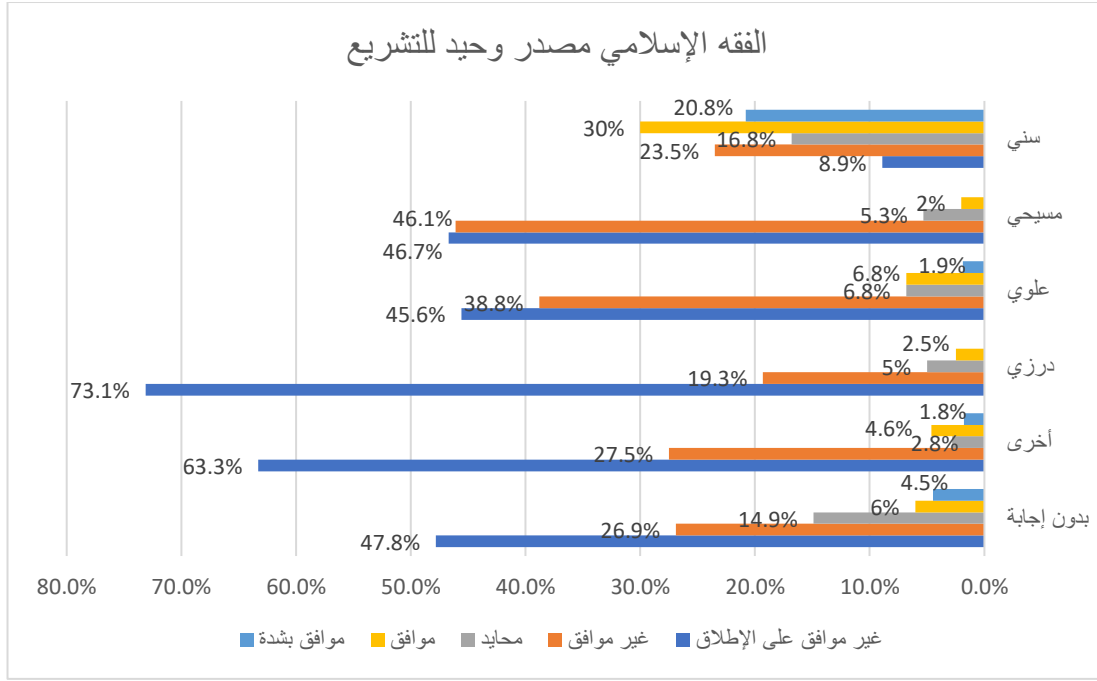
كما هو الحال بالنسبة للهوية العربية فقد حرصت مختلف الدساتير السورية السابقة على إدراج بعض المواد التي تعكس ارتباط الدولة السورية بالديانة الإسلامية باعتبارها الديانة الأكثر انتشاراً في سوريا، إذ اشترطت تلك الدساتير أن يكون دين رئيس الجمهورية الإسلام، كما نصت على اعتبار الفقه الإسلامي أحد مصادر التشريع مع وجود خلاف بسيط فيما بين الدساتير حول ذلك إذ أن دستور عام 1950 اعتبر الفقه الإسلامي المصدر الرئيسي للتشريع وبذلك يسمو على غيره من المصادر الرئيسية الأخرى، أما دستوري عام 1973 و2012 فقد اعتبرا الفقه الإسلامي مصدر رئيسي للتشريع وبذلك يتساوى مع غيره من المصادر الرئيسية الأخرى.

وللوقوف على آراء السوريين تجاه الدين الإسلامي ومدى ضرورة الأخذ به بعين الاعتبار من قبل اللجنة الدستورية لدى صياغة الدستور الحالي، فقد قمنا بطرح جملة من الأسئلة حول موقفهم من الفقه الإسلامي وترتيبه ضمن مصادر التشريع، وفي هذا الإطار تم سؤالهم عن موقفهم من الفرضيات التالية:

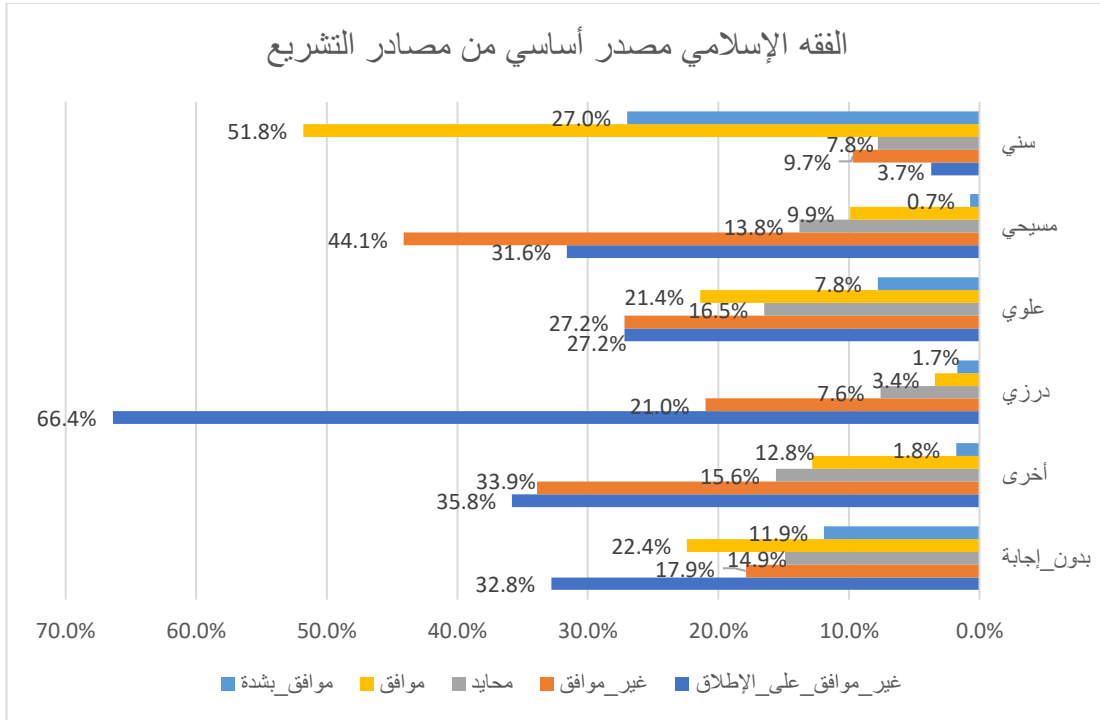
- 1- أن ينص الدستور على اعتبار الفقه الإسلامي مصدر وحيد للتشريع.
- 2- أن ينص الدستور على اعتبار الفقه الإسلامي مصدراً أساسياً من مصادر التشريع.
- 3- أن ينص الدستور على اعتبار الفقه الإسلامي مصدراً من مصادر التشريع.
- 4- ألا يعتبر الدستور الفقه الإسلامي مصدراً من مصادر التشريع.

وإلى جانب السؤال عن موقف السوريين من الفقه الإسلامي فقد تم سؤالهم عما إذا كانوا يفضلون أن ينص الدستور على أن دين الدولة هو الإسلام أو أن يتم العمل على الفصل التام فيما بين الدين والدولة.

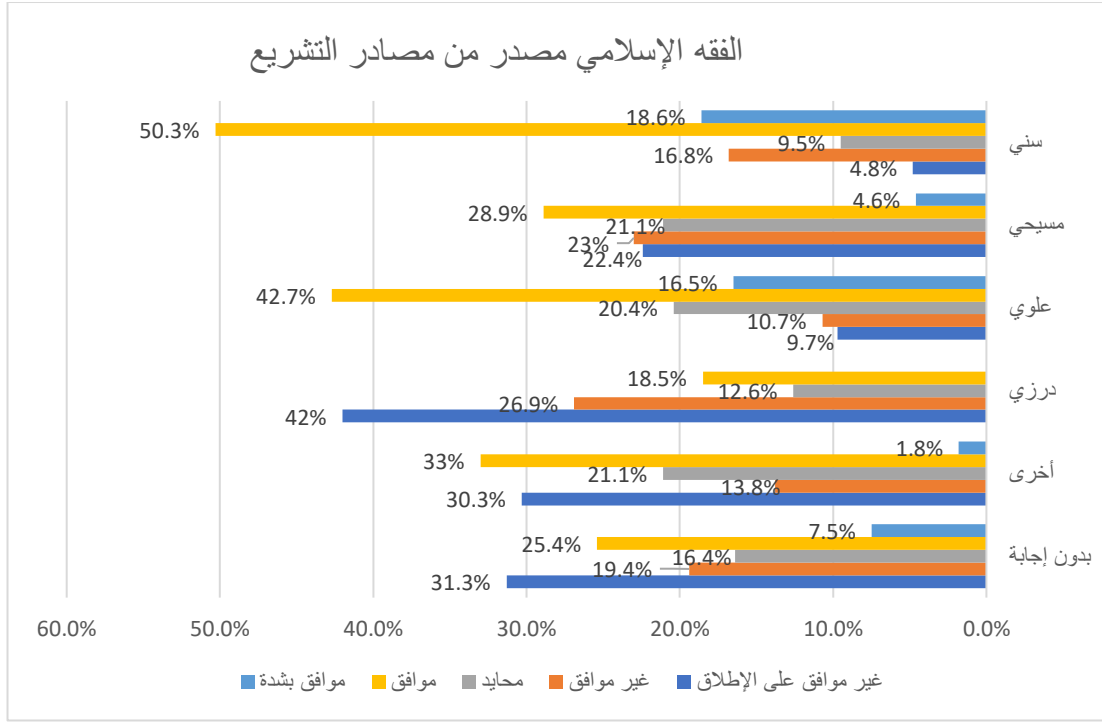
هذا وقد أظهرت النتائج أن النسبة الأكبر من السوريين لا يؤيدون أن يكون الفقه الإسلامي هو المصدر الوحيد للتشريع، وبطبيعة الحال فإن الغالبية العظمى من السوريين من مختلف الأديان والطوائف باستثناء السنة يرفضون اعتماد الفقه الإسلامي كمصدر وحيد للتشريع، أما السنة فإن نصفهم يوافقون على ذلك أو يوافقون بشدة، أما من حيث العرق فقد أيد غالبية التركمان اعتماد الفقه الإسلامي كمصدر وحيد للتشريع، في حين تساوت نسبة المؤيدين والرافضين لذلك لدى العرب، أما بالنسبة للأكراد والأقليات العرقية الأخرى فقد عبر غالبيتهم عن رفضهم لاعتبار الفقه الإسلامي مصدر وحيد للتشريع.



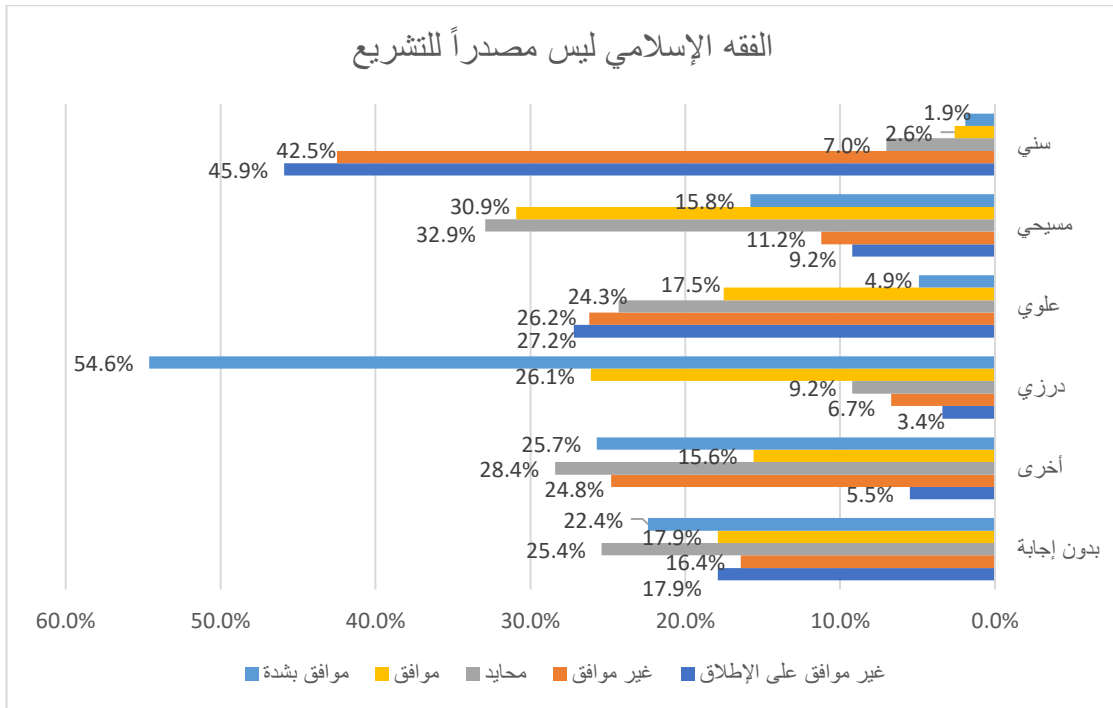
أما فيما يتعلق باعتبار الدين الإسلامي مصدراً رئيسياً من مصادر التشريع فإننا نرى ارتفاعاً في نسبة من يوافقون على ذلك، إذ أن ما يقارب ثلثي المشاركين أجابوا بأنهم موافقون أو موافقون بشدة، ويلاحظ هنا ارتفاع درجة تقبل الأكراد لاعتبار الفقه الإسلامي مصدراً رئيسياً من مصادر التشريع كما أنها تعتبر مرتفعة جداً لدى العرب والتركمان بنسب تزيد عن ثلاثة أرباعهم، في حين تبقى درجة التقبل تلك منخفضة لدى المكونات العرقية الأخرى، أما من حيث الدين أو الطائفة فترتفع نسبة من يوافقون أو يوافقون بشدة على اعتبار الفقه الإسلامي كمصدر أساسي للتشريع لدى السنة، أما المسيحيين والدرزيين فإن غالبيتهم يرفضون ذلك.



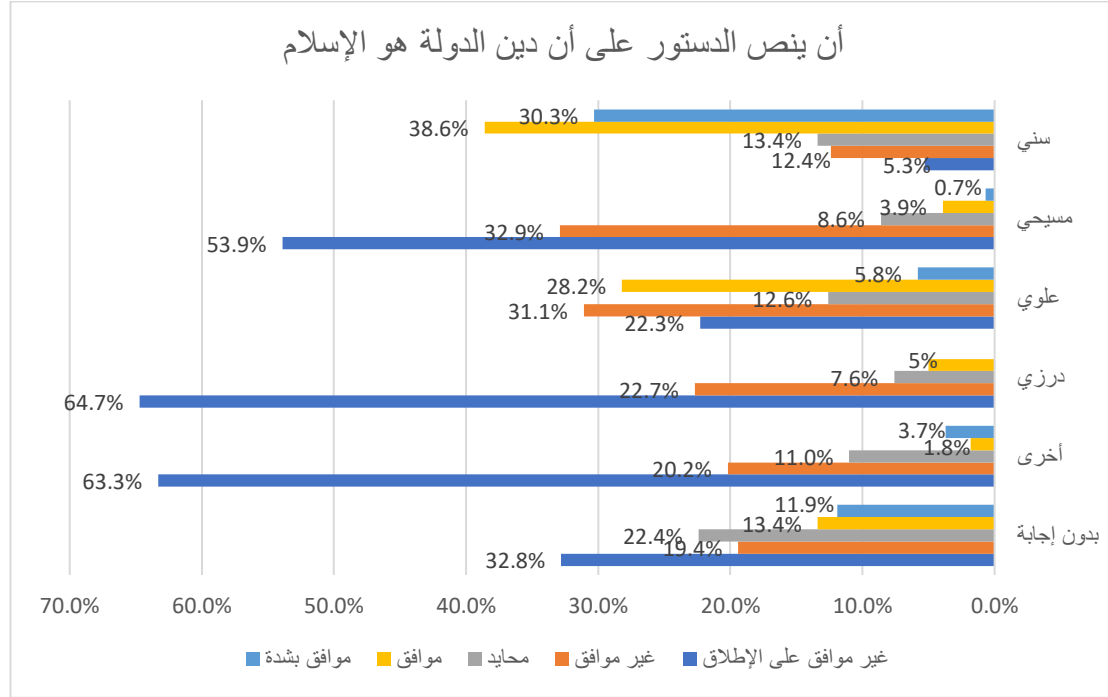
وبالمثل فقد أظهرت نتائج الدراسة أن ما يقارب ثلثي المشاركين يوافقون أو يوافقون بشدة على اعتماد الفقه الإسلامي كمصدر من مصادر التشريع، وترتفع هذه النسبة لدى التركمان لما يصل لـ 84% كما أن ما يزيد عن نصف الأكراد يقبلون ذلك الأمر، أما من حيث الدين أو الطائفة فإننا نلاحظ وجود ارتفاع في درجة تقبل المسيحيين لاعتبار الفقه الإسلامي مصدراً من مصادر التشريع.



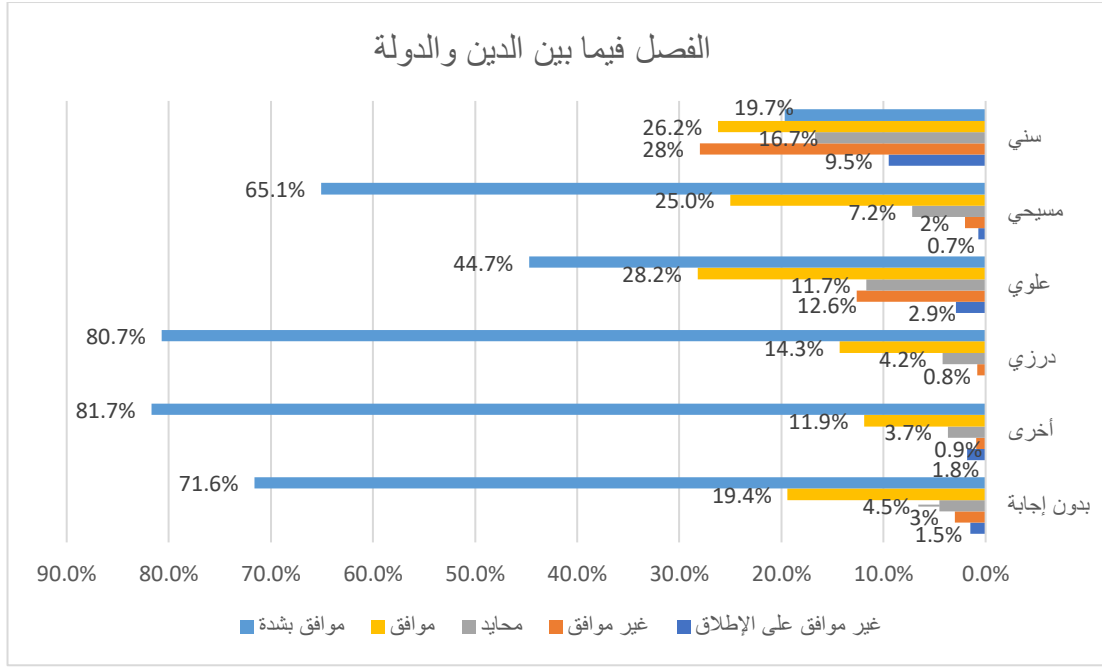
وأما عن فرضية عدم اعتبار الفقه الإسلامي كمصدر من مصادر التشريع فقد عبر ما يقارب ثلاثة أرباع المجيبين عن رفضهم لذلك، وترتفع درجة الرفض جداً لدى التركمان وفقاً للغالبية العظمى منهم، و بالنظر لمناطق السيطرة فنلاحظ أن درجة الموافقة على عدم اعتبار الفقه الإسلامي كمصدر من مصادر التشريع تكاد تكون شبه معدومة في مناطق سيطرة المعارضة السورية، كما تنخفض أيضاً في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، أما في مناطق النظام فقد عبر ما يزيد عن ربع المشاركين تأييدهم لتلك الفرضية، أما من حيث الدين أو الطائفة فإن الغالبية العظمى من السنة وما يزيد عن نصف العلويين يرفضون عدم اعتبار الفقه الإسلامي كمصدر من مصادر التشريع، في حين أن الغالبية العظمى من الدروز وما يقارب نصف المسيحيين يؤيدون ذلك.



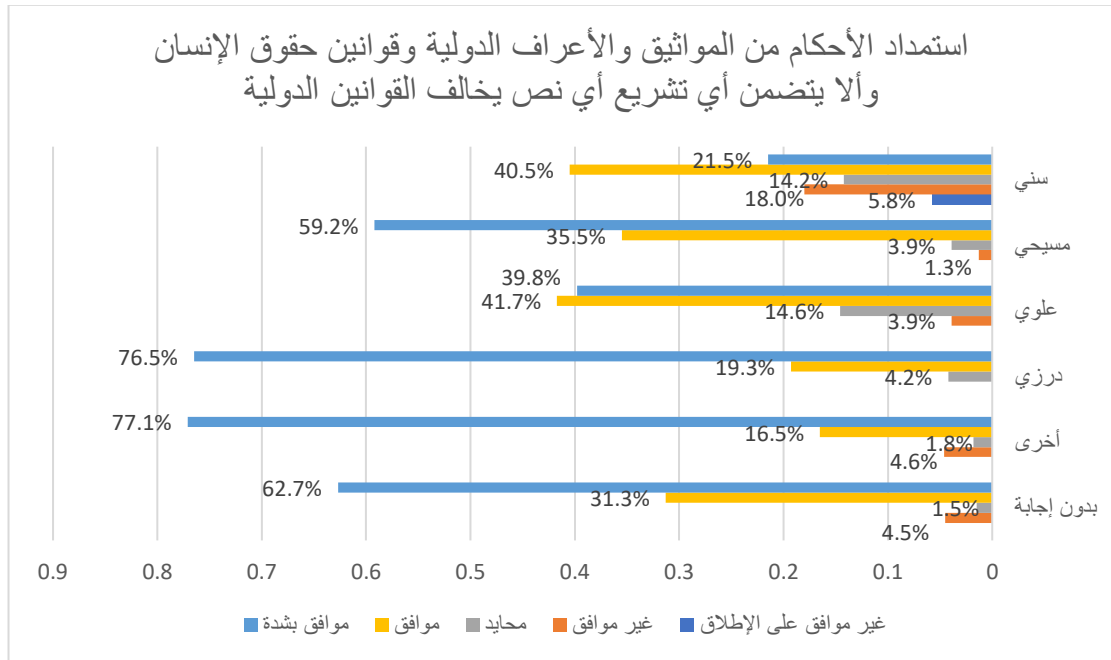
وعن علاقة الدين بالدولة فقد أشار ما يزيد عن نصف المشاركين في الدراسة إلى أنهم يوافقون أو يوافقون بشدة على أن ينص الدستور على اعتبار الإسلام ديناً للدولة، وترتفع درجة تأييد ذلك لدى التركمان لتصل نسبة الموافقين أو الموافقين بشدة إلى 85%، أما لدى العرب فتقترب النسبة من ثلثي المجيبين في حين تنخفض لدى الأكراد لما دون 20%، أما من حيث الدين أو الطائفة فقد أشار ما يزيد عن ثلثي السنة وما يقارب ثلث العلويين إلى موافقتهم على اعتبار الإسلام ديناً للدولة في حين رفض الغالبية العظمى من المشاركين المنتمين للأديان والطوائف الأخرى ذلك.



من جانب آخر فقد أشار ما يزيد عن نصف المشاركين في الدراسة أيضاً إلى أنهم يؤيدون فصل الدين عن الدولة، وهو ما يعني أن هنالك بعض من يؤيدون اعتماد الدين الإسلامي كدين للدولة إلا أنهم يقبلون في الوقت ذاته الفصل بينهما، أو أنهم يرون بأهمية الإشارة للدين الإسلامي كدين للدولة مع ضرورة تبني الدولة لمبدأ المواطنة وتحقيق المساواة فيما بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات على اختلاف انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو الطائفية، ونلاحظ وجود ارتفاع في درجة التأييد لفصل الدين عن الدولة لدى الأكراد وفقاً للغالبية العظمى منهم، أما لدى العرب فقد أجاب حوالي النصف أنهم يوافقون على ذلك أو يوافقون بشدة، في حين أشار ما يقارب نصف التركمان عن حيادهم تجاه ذلك الطرح، أما من حيث الدين فإن الغالبية العظمى من المشاركين من مختلف الأديان والطوائف أجابوا بأنهم يوافقون أو يوافقون بشدة على فصل الدين عن الدولة باستثناء السنة الذين انخفضت درجة الموافقة لديهم لما دون النصف.



من جانب آخر فقد تم سؤال المشاركين في الدراسة عن رأيهم في أن ينص الدستور على اعتماد قواعد القانون الدولي كمصدر للتشريع، وأن يتم استمداد القوانين والتشريعات الداخلية من الأحكام الواردة ضمن الأعراف والمواثيق والمعاهدات الدولية وقوانين حقوق الإنسان، وإجمالاً فقد أيد ما يزيد عن ثلثي المشاركين في الدراسة ذلك الخيار، وترتفع درجة الموافقة لدى الأكراد والتركمان لتصل لما يزيد عن الثلاثة أرباع لكل منهما، في حين بقيت تلك النسبة في حدود الثلثين لدى العرب، أما من حيث الدين أو الطائفة فقد عبر الغالبية العظمى من المشاركين من مختلف الأديان والطوائف عن تأييدهم لاستمداد القوانين والتشريعات الوطنية من قواعد القانون الدولي باستثناء السنة والذين انخفضت تلك السنة لديهم لما دون الثلثين.

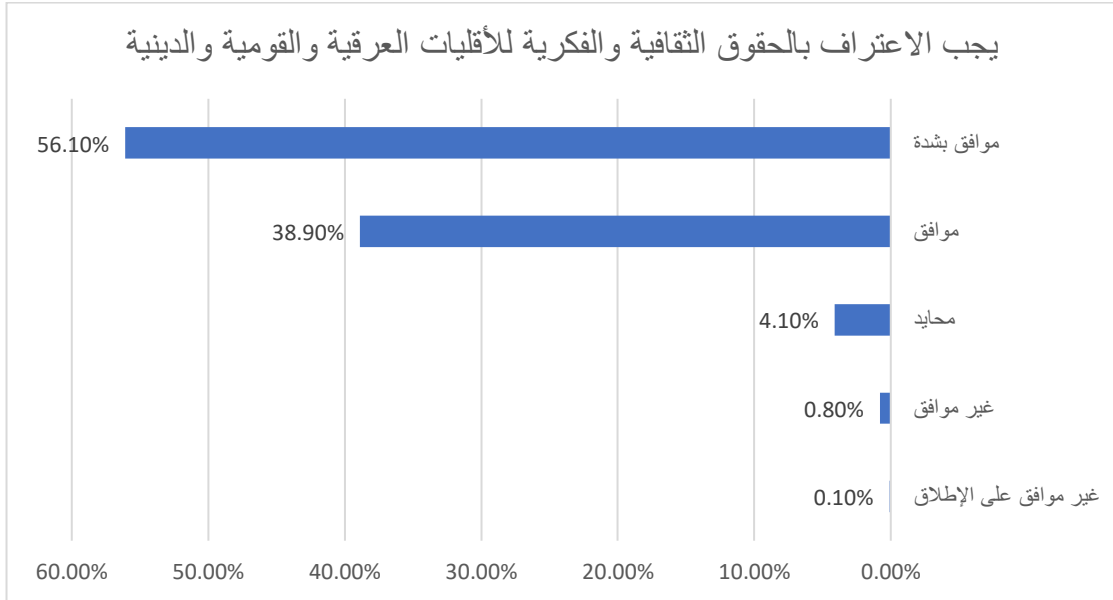


وحول رأي المشاركين بالمصدر الذي يجب ترجيح أحكامه في حال وجود تعارض ما بين قواعد وأحكام الفقه الإسلامي وقواعد وأحكام القانون الدولي، فإننا نلاحظ وجود تقارب في النسب إذ عبر 44.3% أنه يجب أن يتم الأخذ بالقواعد والأحكام التي ينص عليها الفقه الإسلامي، في حين قال 40.4% أن الأولوية يجب أن تكون لقواعد وأحكام القوانين الدولية، وبالنظر إلى تلك النتائج وفقاً لمتغير العرق (القومية) فإننا نجد أن ما يزيد عن نصف العرب يرون بضرورة ترجيح أحكام الفقه الإسلامي في حين أن الثلث يرون بأولوية قواعد القانون الدولي، أما الأكراد فقد عبر ما يقارب ثلثيهم عن ميلهم لقواعد القانون الدولي في حين أن الربع أجابوا بأن الأولوية يجب أن تكون لقواعد الفقه الإسلامي، أما التركمان فلم يكن للنسبة

الأكثر منهم (46%) رأي تجاه ذلك الأمر، في حين قال 43% بأولوية قواعد الفقه الإسلامي، أما من حيث الدين أو الطائفة فإن الغالبية العظمى من المجيبين من مختلف الأديان والطوائف قالوا بضرورة الأخذ بقواعد القانون الدولي باستثناء السنة والذين أشار ما يقارب ثلثهم لأولوية قواعد الفقه الإسلامي، أما من حيث الجهة المسيطرة فقد كانت الأولوية من وجهة نظر ثلاثة أرباع المقيمين في مناطق المعارضة لقواعد وأحكام الفقه الإسلامي، أما في مناطق النظام فنلاحظ أن ما يزيد عن نصف المجيبين يرون بأولوية قواعد القانون الدولي، أما في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية فقد كانت الإجابات متقاربة لكل من المصدرين (44.2% لقواعد القانون الدولي و42.6% لقواعد الفقه الإسلامي)، أما من حيث الدول فتختلف آراء المجيبين كما هو موضح في الجدول التالي:

في حال تعارض أحكام الفقه الإسلامي مع قواعد القانون الدولي لمن يجب أن تكون الأولوية برأيك			
	قواعد وأحكام الفقه الإسلامي	قواعد القانون الدولي	ليس لدي رأي معين
هولندا	28.6%	60.3%	11.1%
لبنان	56.6%	22.1%	21.2%
العراق	12.5%	87.5%	0%
فرنسا	22.7%	52.3%	25%
سوريا	46.4%	38.9%	14.6%
تركيا	44.9%	36.7%	18.4%
السويد	54.8%	26.9%	18.3%
الأردن	62.8%	26.7%	10.5%
ألمانيا	26.5%	53.9%	19.6%

أخيراً وبمعزل عن أي نص قد يتضمنه الدستور حول هوية أو دين الدولة أو دين رئيسها، فقد أكد الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة من مختلف الأديان والمذاهب والأعراف على ضرورة التأكيد ضمن الدستور على الاعتراف بالحقوق الثقافية والفكرية للأقليات العرقية والقومية والدينية.



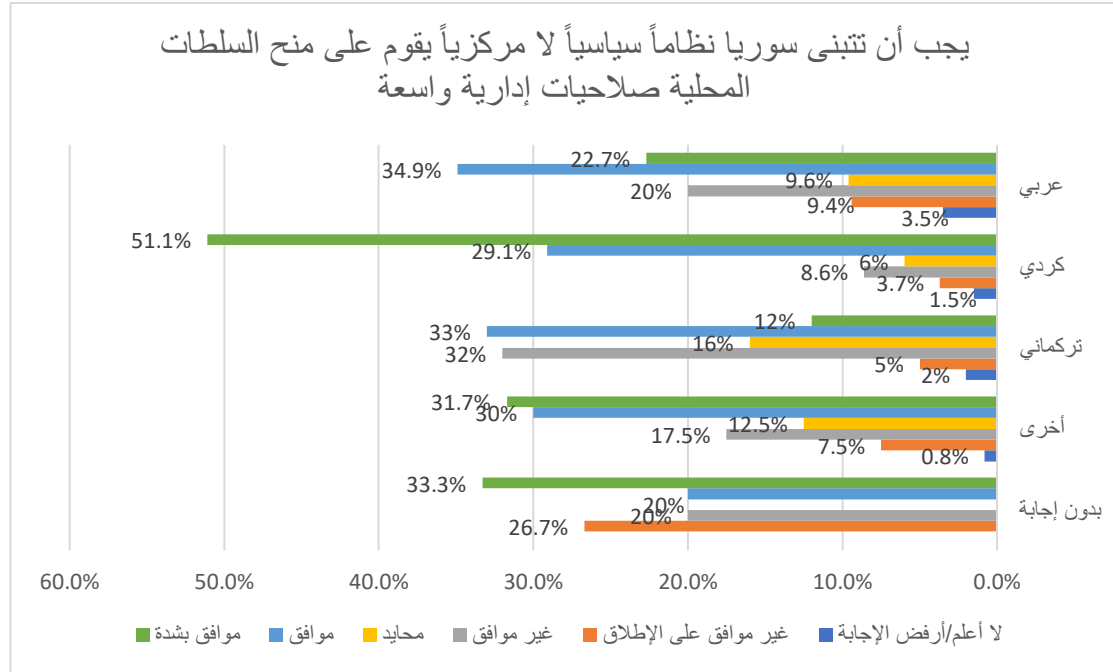
### ثالثاً- شكل النظام الإداري:

يختلف شكل النظام الإداري من دولة إلى أخرى، حيث تعتمد بعض الدول النظام المركزي والذي يقوم على حصر وتركيز الصلاحيات والقدرة على اتخاذ القرارات بيد السلطة المركزية في عاصمة الدولة، في حين تتخذ دولاً أخرى النظام اللامركزي والذي يعطي السلطات المحلية في أقاليم الدولة صلاحيات لاتخاذ القرارات في كل أو بعض الشؤون الإدارية، وفي سوريا يمكن القول بأن النظام الإداري القائم هو نظام مركزي يقوم على تركيز السلطات جميعها ليس بيد الحكومة المركزية فحسب بل بيد شخص واحد هو رئيس الجمهورية وهو ما سعى دستور عام 1973 لتكريسه مع وصول الأسد الأب للسلطة تماشياً مع فكرة القائد الواحد والحزب الواحد.

ولمعرفة رأي السوريين أنفسهم بالنظام الإداري الأنسب والذي يجب اعتماده مستقبلاً لتنظيم العلاقة فيما بين السلطة المركزية والسلطات المحلية، قمنا خلال الدراسة بالسؤال عن رأي المشاركين ومدى تأييدهم لكل من المركزية واللامركزية



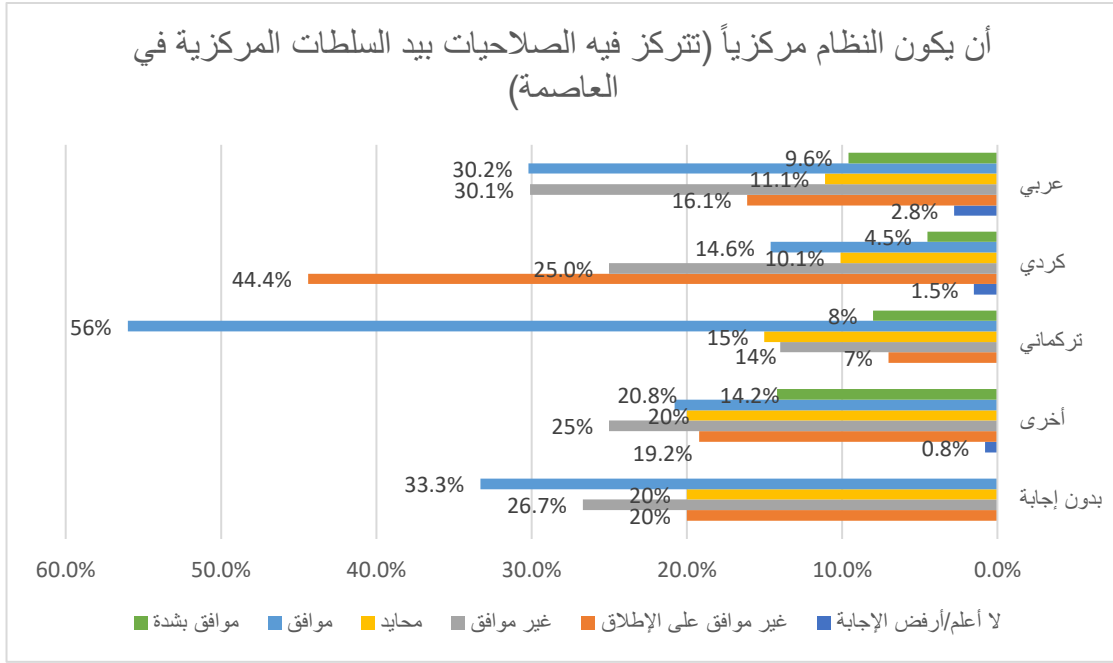
الإدارية، وبالعموم فإن النسبة الأكبر من المشاركين في الدراسة عبروا عن رغبتهم في تبني نظاماً لا مركزياً يقوم على منح السلطات المحلية ضمن أقاليم الدولة صلاحيات إدارية واسعة ويحقق لتلك السلطات استقلالية في اتخاذ القرارات، إذ قال ما يزيد عن ربع المشاركين أنهم يوافقون بشدة على اعتماد اللامركزية الإدارية كما قال ثلثهم تقريباً بأنهم يوافقون على ذلك، أما نسبة من قالوا بأنهم غير موافقون أو غير موافقون إطلاقاً فلم تتعد الربع، وبالعموم فقد حظي اعتماد اللامركزية قبولاً متقارباً لدى السوريين من مختلف الأديان والطوائف مع ارتفاع تلك النسبة بشكل خاص لدى الدروز، ومن الممكن أن يفسر ارتفاع تأييد الدروز للامركزية برغبتهم في إدارة مناطقهم بعيداً عن نفوذ النظام الحاكم في دمشق وخاصةً في ظل توتر العلاقات بين الطرفين منذ بداية الصراع في سوريا، أما من حيث العرق فتتقارب درجة تأييد اعتماد اللامركزية لدى المشاركين من مختلف الأعراق والقوميات وترتفع بدرجة كبيرة لدى الأكراد والذين لا يخفون رغبتهم في إدارة مناطقهم وتحقيق نوع من الحكم الذاتي.



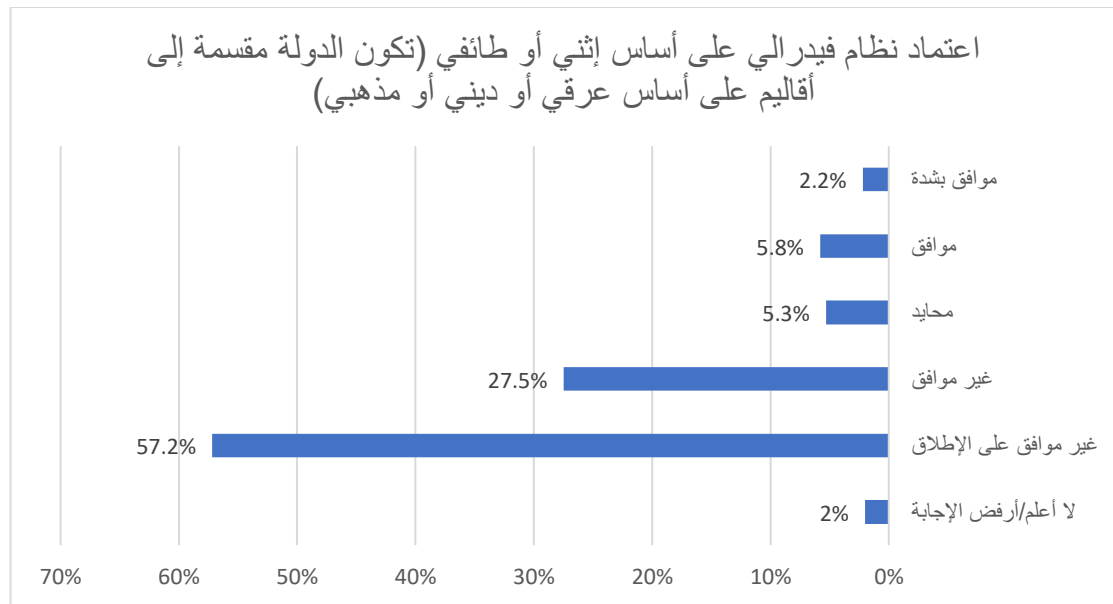
ونود أن نشير هنا إلى ارتفاع درجة تأييد اللامركزية لدى المقيمين ضمن مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية حيث عبر ما يزيد عن ثلاثة أرباعهم أنهم يوافقون على ذلك أو يوافقون بشدة، هذا وقد عبر ما يقارب ثلثي المجيبين في مناطق المعارضة وما يزيد عن نصف المجيبين في مناطق النظام عن تأييدهم وقبولهم للامركزية، أما من حيث مكان الإقامة فنلاحظ ارتفاعاً في درجة تأييد اللامركزية في مختلف الدول باستثناء الأردن والعراق واللتين عبر غالبية المجيبين فيهما عن رفضهم لها:

يجب أن تتبنى سوريا نظاماً سياسياً لا مركزياً يقوم على منح السلطات المحلية صلاحيات إدارية واسعة						
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً	لا أعلم / أرفض الإجابة
هولندا	25.4%	61.9%	9.5%	3.2%	0%	0%
لبنان	15%	49.6%	13.3%	19.5%	1.8%	0.9%
العراق	2.3%	19.3%	3.4%	48.9%	18.2%	8%
فرنسا	68.2%	13.6%	4.5%	11.4%	2.3%	0%
سوريا	27.1%	35.6%	8.3%	18.6%	7.6%	2.9%
تركيا	31.6%	28%	11.1%	18.7%	6.6%	3.9%
السويد	25.8%	33.3%	21.5%	15.1%	2.2%	2.2%
الأردن	2.35%	24.4%	7%	17.4%	43%	5.8%
ألمانيا	41.2%	23.5%	12.7%	14.7%	6.9%	1%

وعلى الصعيد المقابل وفيما يتعلق باعتماد سوريا نظاماً مركزياً يقوم على تركيز السلطات والصلاحيات بيد الحكومة المركزية في عاصمة الدولة فقد أشار حوالي ثلث المشاركين تقريباً أنهم يوافقون على ذلك أو يوافقون بشدة، في حين عبر ما يقارب النصف عن رفضهم لاعتماد المركزية، ويظهر من خلال مقاطعة النسب الحالية مع النسب السابقة المتعلقة باللامركزية وجود بعض المجيبين ممن يقبلون بكلتا النظامين المركزي واللامركزي في آن واحد، وفي الواقع فقد كان الأكراد الأكثر رفضاً للنظام المركزي في حين كان التركمان الأكثر قبولاً له، أما من حيث الدين أو الطائفة فترتفع درجة قبول المركزية لدى العلويين لتصل إلى النصف، في حين تبقى في حدود الثلث لدى المسيحيين وترتفع قليلاً عن الثلث لدى السنة، وأما من حيث مناطق السيطرة فنلاحظ ارتفاع درجة قبول المركزية في مناطق سيطرة النظام السوري إذ أن ما يقارب نصف المشاركين في مناطق النظام يوافقون أو يوافقون بشدة على اعتماد المركزية الإدارية، أما في مناطق سيطرة المعارضة فقد كانت تلك النسبة بحدود الثلث، وانخفضت لما دون الربع في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية.



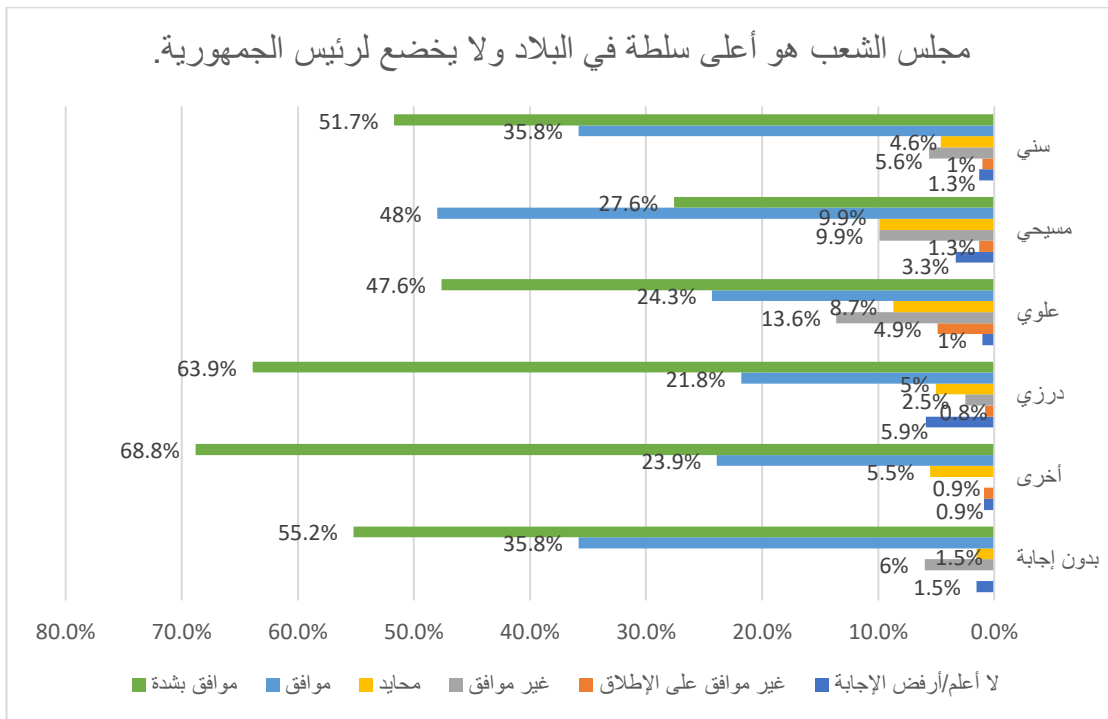
أخيراً يجب التنويه إلى أنه قد تم سؤال المشاركين في الدراسة أيضاً حول رأيهم في أن يتم اعتماد نظام فيدرالي في سوريا يقوم على أساس تقسيم الدولة إلى أقاليم بناءً على أسس عرقية أو إثنية أو دينية أو طائفية، وقد عبر الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة عن رفضهم لذلك، مع وجود نوع من القبول لذلك الطرح لدى الأكراد حيث أجاب ما يقارب ربعهم أنهم يوافقون على ذلك أو يوافقون بشدة.



#### رابعاً- العلاقة فيما بين السلطات:

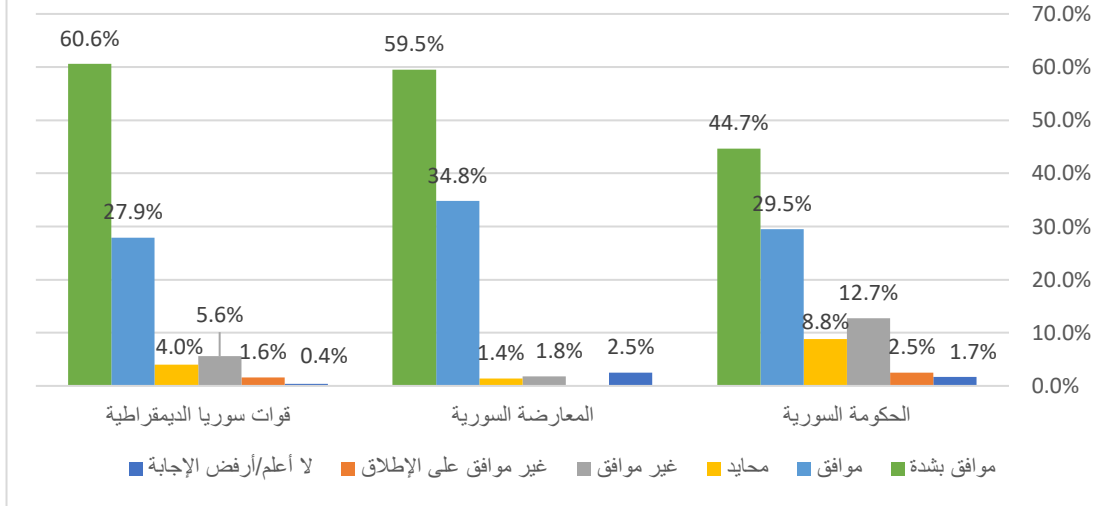
تعتمد الدول ذات أنظمة الحكم الديمقراطية في إدارة وتسيير شؤونها مبدأ الفصل بين السلطات والذي يقوم على توزيع الصلاحيات والاختصاصات ضمن الدولة على هيئات ومؤسسات مستقلة عن بعضها البعض مع قدرة كل سلطة من سلطات الدولة على ممارسة الرقابة على أعمال السلطات الأخرى بما يكفل حماية الحقوق والحريات العامة، ولدى الحديث عن السلطات في سوريا يمكن القول أن مختلف الصلاحيات تتركز من الناحية العملية منذ وصول حافظ الأسد لسدة الحكم بيد رئيس الجمهورية، فهو القائد العام للجيش والقوات المسلحة ويرأس السلطة التنفيذية ومجلس القضاء الأعلى وله الحق في حل مجلس الشعب وإصدار المراسيم والتشريعات إلى جانب الكثير من الصلاحيات والتي تعكس بوضوح طبيعة النظام السلطوي الذي يحكم سوريا حالياً، وهو ما يستدعي الوقوف خلال عمل اللجنة الدستورية على الصلاحيات الممنوحة لرئيس الدولة وتحقيق فصل حقيقي بين السلطات يضمن الوصول لسوريا ديمقراطية تحفظ كرامة وحقوق المواطنين وحرياتهم العامة، مع العلم أننا قمنا خلال الدراسة باستطلاع آراء المشاركين حول جملة من القضايا المتصلة بصلاحيات رئيس الجمهورية وعلاقته بكل من السلطة التشريعية والقضائية وتبني مبدأ الفصل بين السلطات وتوزيع الصلاحيات ضمن السلطة التنفيذية.

وبداية وحول صلاحيات رئيس الجمهورية وعلاقته بالسلطة التشريعية والمتمثلة بمجلس الشعب فإننا نلاحظ أن الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة يرون بأنه يجب أن يكون لمجلس الشعب السلطة العليا في الدولة وألا يخضع لرئيس الجمهورية وبالتالي عدم قدرة الرئيس على حل مجلس الشعب، وقد أشار ما يزيد عن ثلث المجيبين أنهم يوافقون على ذلك الطرح في حين أن ما يزيد عن نصفهم يوافقون عليه بشدة، ونشير هنا إلى وجود تقارب في الإجابات فيما بين السوريين من مختلف الأعراق والقوميات، أما من حيث الدين أو الطائفة فإننا نلاحظ أن العلويين والمسيحيين كانوا الأكثر رفضاً لاستقلالية مجلس الشعب وعدم خضوعه لرئيس الجمهورية إذ أن درجة تأييد ذلك الخيار لديهم انخفضت لما يقارب الثلاثة أرباع.



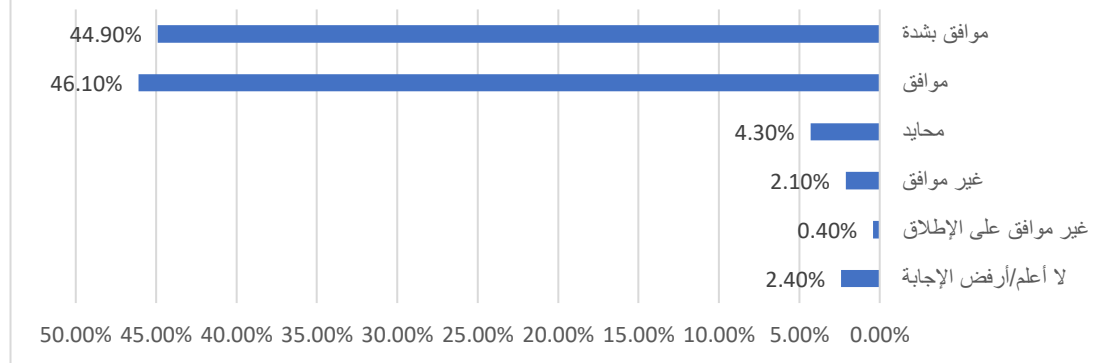
وأما بالنسبة لتوزيع الإجابات بحسب مناطق السيطرة فقد كانت درجة تأييد تلك الفرضية في مناطق المعارضة السورية هي الأعلى تليها مناطق سيطرة سوريا الديمقراطية فمناطق النظام السوري.

### مجلس الشعب هو أعلى سلطة في البلاد ولا يخضع لرئيس الجمهورية.



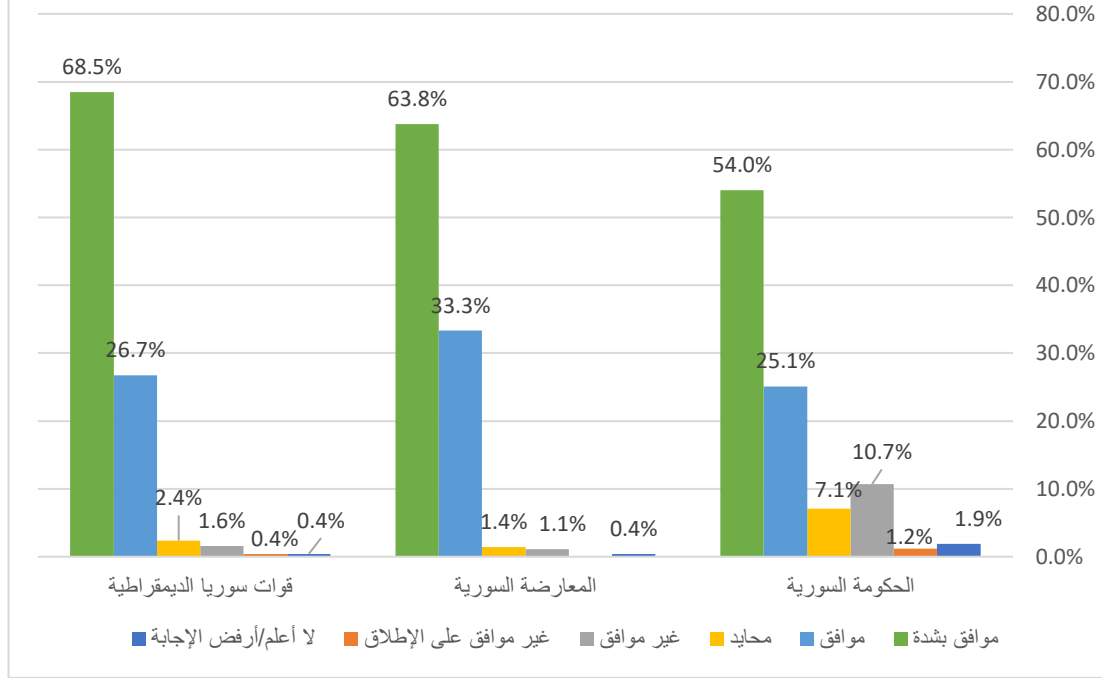
وعلى اعتبار أن مجلس الشعب يجب أن يكون من وجهة نظر الغالبية العظمى من المشاركين السلطة الأعلى في الدولة، فإن الغالبية العظمى منهم أيضاً يرون بضرورة إخضاع أعمال الحكومة والسلطة التنفيذية لرقابته.

### يجب أن تكون أعمال الحكومة والسلطة التنفيذية خاضعة لرقابة مجلس الشعب



وبالمثل ترتفع درجة تأييد المشاركين في الدراسة لضرورة استقلالية القضاء وعدم إخضاعه لرئيس الدولة إذ أن ما يقارب ثلث المشاركين يوافقون على ذلك كما أن ما نسبته 58.9% منهم موافقون بشدة، ونلاحظ هنا أيضاً أن درجة تأييد العلويين لذلك الطرح تنخفض لما دون الثلاثة أرباع في حين تتقارب لدى السوريين من مختلف الأديان والطوائف الأخرى، أما من حيث العرق فإن جميع المشاركين ممن امتنعوا عن الإجابة عن عرقهم يؤيدون استقلالية القضاء وعدم خضوعه لرئيس الدولة بليهم التركمان بنسبة تصل إلى 98%، في حين تتقارب وجهات رأي العرب والأكراد في إطار النطاق العام للنتائج، وأما بالنظر لتوزع السيطرة فنلاحظ ارتفاعاً في درجة التأييد في كل من مناطق سيطرة المعارضة وقوات سوريا الديمقراطية مقارنة بمناطق النظام السوري.

## السلطة القضائية يجب أن تكون مستقلة تماماً ولا تخضع لرئيس الجمهورية



وحول ضرورة تبني الدستور لمبدأ الفصل فيما بين سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية وتضمينه نصوصاً تكفل تحقيق ذلك الفصل دون أن يكون لأي سلطة حق التدخل في أعمال السلطات الأخرى فنلاحظ أن ما يزيد عن ثلثي المشاركين في الدراسة قد عبروا عن تأييدهم لذلك، إذ قال ما يزيد عن الثلث بأنهم يوافقون على ضرورة الفصل فيما بين السلطات كما أن ما يزيد عن الثلث أيضاً موافقون بشدة، وبمقاطعة النتائج مع متغير العرق أو القومية نجد أن الأكراد هم الأكثر تأييداً لتبني مبدأ الفصل بين السلطات إذ أن ما يزيد عن ربعهم يوافقون على ذلك وما يزيد عن النصف يوافقون بشدة، أما التركمان فقد كانوا الأقل تأييداً لذلك المبدأ إذ قال نصفهم فقط أنهم يوافقون على ذلك أو يوافقون بشدة، في حين بقيت النسب لدى الأعراف والقوميات الأخرى كالعرب والشركس والأشوريين والسرمان والأرمن في إطار النتائج العامة للدراسة، أما من حيث الدين أو الطائفة فقد كانت آراء المشاركين من مختلف الأديان والطوائف متقاربة باستثناء الدرزيين والذين ترتفع نسبة من يرى منهم بضرورة تحقيق مبدأ الفصل بين السلطات حيث أن ما يزيد عن الربع يوافقون على ذلك كما أن ما يزيد عن النصف يوافقون بشدة، وأما بالنظر لمناطق السيطرة داخل سوريا فنلاحظ ارتفاع درجة تأييد المشاركين في مناطق سوريا الديمقراطية لضرورة الفصل بين السلطات، حيث عبر ما يزيد عن ثلاثة أرباعهم أنهم يوافقون على ذلك أو يوافقون بشدة في حين تنخفض تلك النسبة في مناطق سيطرة النظام والمعارضة لتبقى في حدود الثلثين، وأما عن النتائج بحسب مكان الإقامة فترتفع درجة التأييد بشكل كبير لدى المشاركين في كل من هولندا وفرنسا وألمانيا في حين تنخفض تدريجياً لدى المشاركين في الدول الأخرى:

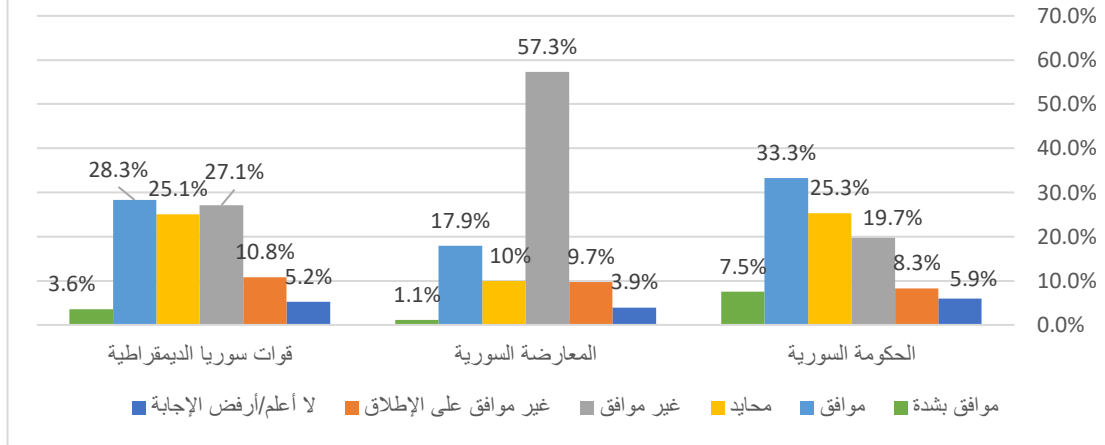
البلد	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً	لا أعلم / أرفض الإجابة
هولندا	60.3%	34.9%	3.2%	0%	0%	1.6%
لبنان	31.9%	49.6%	12.4%	6.2%	0%	0%
العراق	15.9%	26.1%	9.1%	14.8%	8%	26.1%
فرنسا	88.6%	4.5%	0%	2.3%	4.5%	0%
سوريا	34.2%	35.1%	11.3%	9%	5.8%	4.6%
تركيا	33.1%	34.9%	11.4%	11.1%	3.9%	5.4%
السويد	33.3%	33.3%	16.1%	10.8%	3.2%	3.2%
الأردن	9.3%	45.3%	20.9%	8.1%	0%	16.3%
ألمانيا	49%	39.2%	7.8%	2%	2%	0%

وفيما يتعلق بتوزيع الصلاحيات ضمن السلطة التنفيذية فقد كان أكثر الطروحات تأييداً من قبل المشاركين في الدراسة أن يتم تركيز السلطات التنفيذية بيد الحكومة السورية ممثلةً برئيس مجلس الوزراء والوزراء مع منح رئيس الجمهورية سلطة الرقابة على أعمال الحكومة ومساءلة أعضائها، حيث عبر ما يقارب ثلاثة أرباع المجيبين أنهم يوافقون أو يوافقون بشدة على ذلك (11.3 موافقون بشدة و59.2 قالوا بأنهم موافقون)، وترتفع درجة التأييد تلك لدى المشاركين من مختلف الأعراق والقوميات، أما من حيث الدين أو الطائفة فقد بقيت النتائج لدى السنة والمشاركين من الأديان والطوائف المدرجة ضمن خيار أخرى (الشيعة والأزيديين والاسماعيليين واللا دينيين) في حدود النتائج العامة للدراسة، في حين انخفضت لحدود ثلثي المجيبين لدى الدروز والعلويين والمسيحيين، وأما بالنظر لمناطق السيطرة داخل سوريا فقد كان المشاركون في مناطق المعارضة الأكثر تأييداً لذلك الطرح بنسبة تجاوزت ثلاثة أرباعهم في حين انخفضت لدى المشاركين في كل من مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية ومناطق النظام السوري لحدود الثلثين، وأما من حيث مكان الإقامة فقد كانت درجة الموافقة مرتفعة بشكل ملحوظ في كل من الأردن وهولندا وألمانيا في حين تنخفض تدريجياً في الدول الأخرى:

ضرورة التأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية دون أن يكون لأي منها صلاحية التدخل في أعمال السلطات الأخرى						
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً	لا أعلم / أرفض الإجابة
هولندا	3.2%	84.1%	11.1%	0%	0%	1.6%
لبنان	17.7%	54.9%	12.4%	15%	0%	0%
العراق	8%	46.6%	8%	12.5%	1.1%	23.9%
فرنسا	27.3%	27.3%	13.6%	13.6%	15.9%	2.3%
سوريا	10.1%	58.3%	13.1%	12.3%	2.15	4%
تركيا	16%	54.5%	11.4%	9%	4.5%	4.5%
السويد	6.5%	64.5%	22.6%	5.4%	0%	1.1%
الأردن	8.1%	87.2%	1.2%	1.2%	0%	2.3%
ألمانيا	9.8%	70.6%	12.7%	3.9%	2%	1%

ويُلي الخيار السابق من حيث درجة التأييد أن يتم اقتسام السلطة وتوزيع الصلاحيات التنفيذية فيما بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وبذلك يقترب شكل نظام الحكم في سوريا من النظام المختلط (رئاسي / برلماني)، وبالعموم فقد كانت درجة التأييد لهذا الطرح منخفضة نوعاً ما إذ كانت نسبة من أجابوا بالموافقة عليه في حدود الثلث في حين أن نسبة الموافقين بشدة بلغت 6.1%، وتتقارب نسب الإجابة لدى العرب إلى حد كبير للغاية مع النتائج العامة للدراسة، في حين ترتفع لدى الأكراد لتصل نسبة من أجاب بموافق أو موافق بشدة لما يقارب النصف، أما لدى التركمان فتتخفف نسبة لموافقة لما دون الربع، أما من حيث الدين أو الطائفة فقد كان الدروز والمشاركين من الأقليات المندرجين ضمن خيار أخرى أكثر الفئات تأييداً لذلك الطرح بنسبة تجاوزت النصف، أما السنة والعلويين فقد كانت نسب الموافقة لديهم متقاربة مع النتائج العامة للدراسة، في حين انخفضت لدى المسيحيين لما دون الثلث، وأما بالنظر إلى مناطق السيطرة فنلاحظ ارتفاعاً كبيراً في درجة الرفض لدى المشاركين في مناطق المعارضة السورية مقارنة بالمشاركين في مناطق سيطرة النظام وقوات سوريا الديمقراطية.

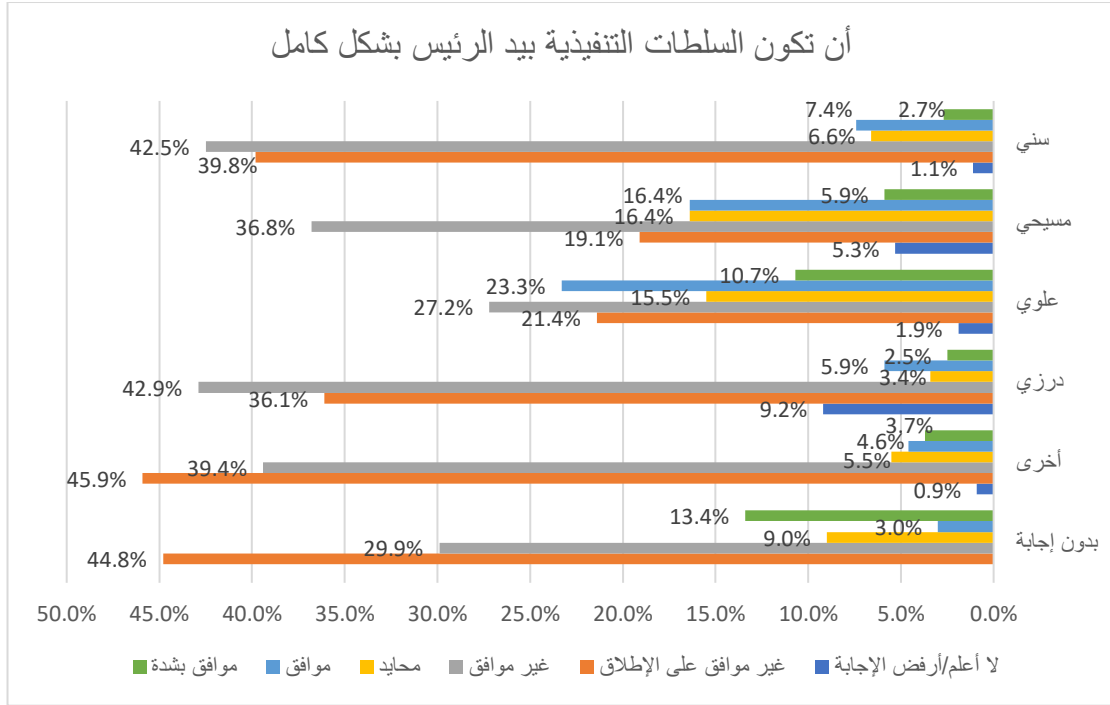
## أن يتم اقتسام السلطة والصلاحيات التنفيذية فيما بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة



أما من حيث مكان الإقامة فقد كان المشاركون في كل من هولندا والعراق والأردن وألمانيا الأكثر موافقةً على اقتسام الصلاحيات التنفيذية فيما بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة:

أن يتم اقتسام السلطة والصلاحيات التنفيذية فيما بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة						
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً	لا أعلم / أرفض الإجابة
هولندا	1.6%	61.9%	27%	4.8%	0%	4.8%
لبنان	6.2%	33.6%	18.6%	33.6%	8%	0%
العراق	8%	64.8%	5.7%	5.7%	0%	15.9%
فرنسا	13.6%	25%	25%	22.7%	11.4%	2.3%
سوريا	5%	28.4%	21.4%	30.7%	9.2%	5.3%
تركيا	10.5%	34.3%	17.2%	23.5%	9.9%	4.5%
السويد	1.1%	25.8%	47.3%	18.3%	1.1%	6.5%
الأردن	4.7%	69.8%	9.3%	10.5%	2.3%	3.5%
ألمانيا	6.9%	60.8%	9.8%	20.6%	1%	1%

أما عن اعتماد النظام الرئاسي والذي يقوم على تركيز الصلاحيات التنفيذية بيد رئيس الجمهورية فقد كان أكثر الطروحات رفضاً من قبل المشاركين إذ أن ما يزيد عن ثلاثة أرباع المشاركين عموماً قالوا بأنهم لا يوافقون أو لا يوافقون بشدة على ذلك، أما نسبة من أجاب بموافق أو موافق بشدة فقد بلغت 8.5% و 3.7% على التوالي، ونشير هنا إلى تقارب الإجابات لدى السوريين من مختلف الأعراق باستثناء المسيحيين من الأقليات المندرجة ضمن خيار أخرى (السريان والأرمن والأشوريين والشركس والكلدانيين) والذين ترتفع لديهم نسبة تأييد تركيز الصلاحيات التنفيذية بيد رئيس الجمهورية لما يقارب الربع، أما من حيث الدين أو الطائفة فنلاحظ ارتفاعاً في درجة التأييد لدى العلويين إذ أشار ما يقارب ثلثهم لموافقتهم على تركيز السلطة بيد رئيس الجمهورية، كما ترتفع تلك النسبة نوعاً ما لدى المسيحيين لما يقارب الربع.



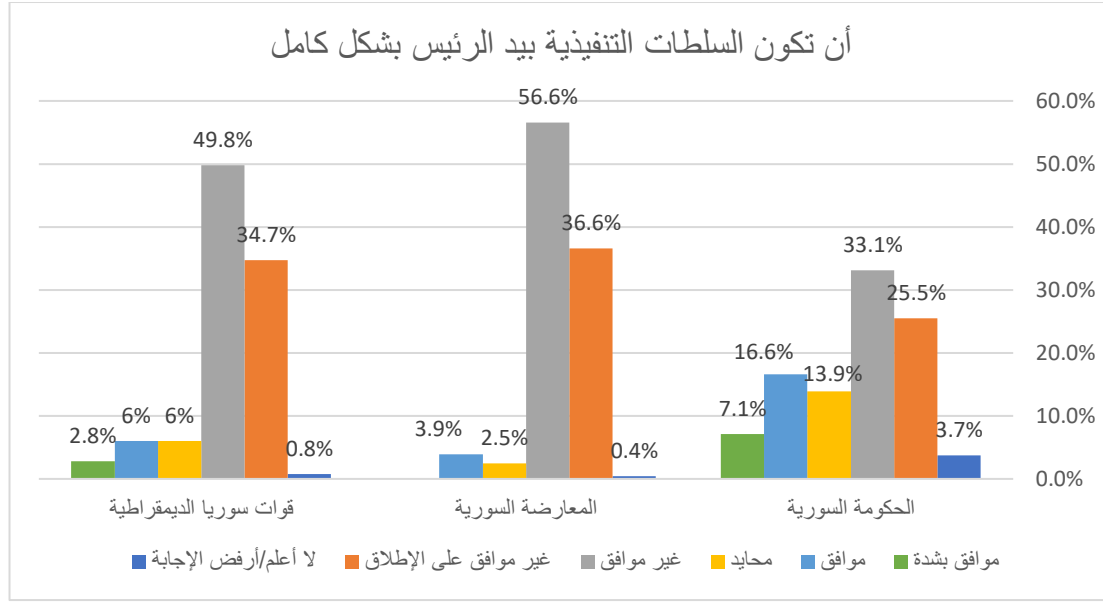
أما من حيث مناطق الإقامة فنجد أن درجة تأييد تركيز الصلاحيات التنفيذية بيد رئيس الجمهورية تتخفف في كل من ألمانيا والأردن والسويد وهولندا، في حين ترتفع بشكل بسيط في كل من تركيا وسوريا وفرنسا والعراق.

أن تكون السلطات التنفيذية بيد الرئيس بشكل كامل

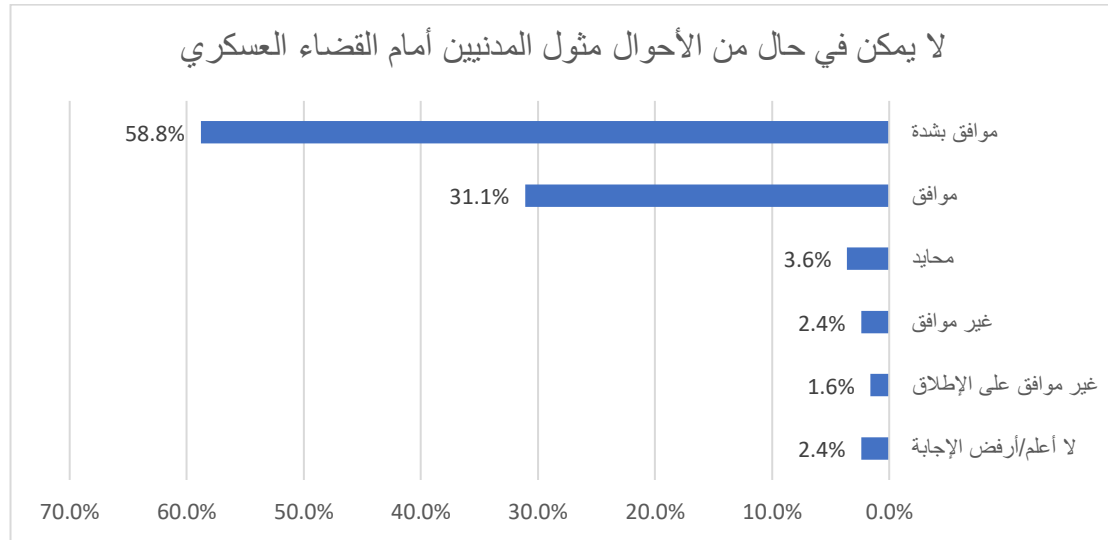
مناطق	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقاً	لا أعلم / أرفض الإجابة
هولندا	0%	1.6%	6.3%	50.8%	41.3%	0%
لبنان	2.7%	9.7%	13.3%	54.9%	19.5%	0%
العراق	4.5%	8%	2.3%	44.3%	33%	8%
فرنسا	9.1%	2.3%	4.5%	27.3%	56.8%	0%
سوريا	4.4%	11.1%	9.3%	42.7%	30.45	2.2%
تركيا	4.5%	7.5%	5.4%	35.8%	46.1%	0.6%
السويد	0%	3.2%	2.2%	32.3%	61.3%	1.1%
الأردن	0%	1.2%	4.7%	24.4%	67.4%	2.3%
ألمانيا	1%	1%	3.9%	37.3%	55.9%	1%

وأما بالنظر إلى مناطق السيطرة في الداخل السوري فقد كانت درجة التأييد لتركيز الصلاحيات التنفيذية بيد رئيس الجمهورية أكثر ارتفاعاً في مناطق سيطرة النظام السوري تليها مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، في حين عبر الغالبية المطلقة من المشاركين في مناطق المعارضة رفضهم لذلك.

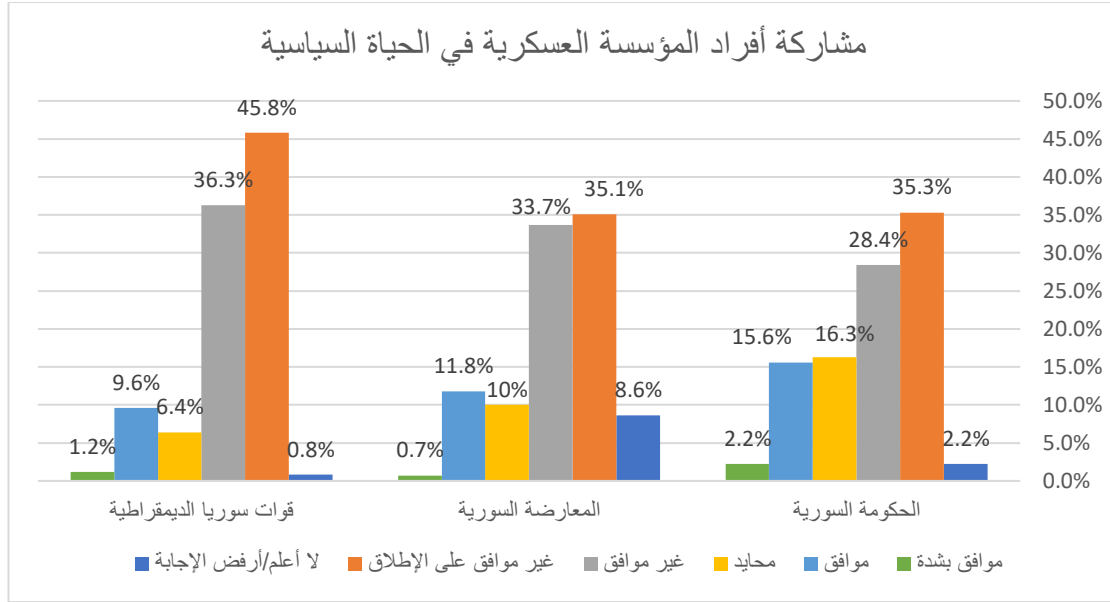




وبعيداً عن السلطة التنفيذية وفيما يتعلق بالسلطة القضائية واختصاص المحاكم، فقد تم سؤال المشاركين في الدراسة بالتحديد عن مدى قبولهم لقيام القضاء والمحاكم العسكرية بمحاكمة المدنيين، وقد أظهرت نتائج الدراسة رفض الغالبية العظمى منهم لذلك الأمر.



أخيراً ولمعرفة آراء السوريين حول دور المؤسسة العسكرية وإمكانية تدخلها في الحياة السياسية في سوريا فقد تم سؤال المشاركين في الدراسة عن مدى قبولهم لمشاركة أفراد المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وتوليتهم للمناصب الرسمية ضمن الدولة، وبالعموم فقد عبر ما يقارب ثلاثة أرباع المجيبين عن رفضهم لذلك الأمر (31.6% يرفضون ذلك و41.4% يرفضونه بشدة)، وترتفع درجة رفض مشاركة أفراد المؤسسة العسكرية لدى السوريين من مختلف الأعراق والقوميات باستثناء التركمان حيث عبرت النسبة الأكبر منهم عن حيادهم تجاه ذلك الموضوع في حين قال الثلث تقريباً أنهم يرفضون ذلك، أما من حيث الدين أو الطائفة فقد عبر غالبية المشاركين عن رفضهم لمشاركة أفراد المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية مع انخفاض درجة الرفض تلك لدى العلويين إذ أن ما يزيد عن ثلثهم يوافقون على تلك المشاركة، أما من حيث مناطق السيطرة فقد كانت درجة رفض مشاركة أفراد المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية هي الأكبر في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية تليها مناطق سيطرة المعارضة فمناطق النظام السوري.



#### خامساً- المرأة ضمن الدستور:

نظراً لأهمية دور المرأة في بناء المجتمع وفي إطار السعي لضمان تفعيل مشاركتها في مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فإن الدول عموماً تحرص على تضمين دساتيرها نصوصاً تكفل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة وتلقي على عاتق الحكومات التزاماً باتخاذ ما يلزم من إجراءات في سبيل تحقيق ذلك الهدف، وفي الواقع فإن دساتير الدول تختلف في نظرتها لحجم المشاركة الذي يجب العمل على ضمانه للمرأة، فعلى سبيل المثال فقد نص الدستور التونسي على أن تسعى الدولة لتحقيق التناصف بين الرجل والمرأة في المجالس المنتخبة<sup>4</sup>، وفي ذات السياق نص الدستور المصري على أن تكفل الدولة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية<sup>5</sup>، أما الدستور السوري الحالي فقد نص على أن توفر الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع<sup>6</sup>، ونلاحظ هنا أن الدستور السوري لم يحدد نسبة محددة لمشاركة المرأة يجب على الدولة أن تسعى لتحقيقها، ومن جانب آخر فإن دساتير الدول تختلف في حجم الحقوق الممنوحة للمرأة إذ تمنحها بعض الدساتير حقوقاً أكبر من الدساتير الأخرى، وكمثال على ذلك نجد أن الدستور المصري نص على أن الجنسية حق لمن يولد لأب مصري أو لأُم مصرية<sup>7</sup>، وبالتالي فإن للمرأة المصرية الحق في منح الجنسية لأبنائها، أما الدستور السوري فقد أحال مسائل الجنسية للقانون والذي لم يعطي المرأة الحق في منح جنسيتها لأبنائها.

وبناء على ما سبق فقد قمنا خلال الدراسة باستطلاع آراء المشاركين حول أبرز القضايا التي ترتبط بالمرأة ودرجة مشاركتها في الحياة العامة وحجم الحقوق الممنوحة لها، حيث تم سؤال المشاركين عن رأيهم في كل من القضايا التالية:

- 1- ضرورة النص ضمن الدستور على تخصيص حد أدنى من المقاعد للمرأة ضمن الهيئات الانتخابية وتحديد نسبة مئوية لمشاركة المرأة ضمن المجتمع يجب على الدولة العمل على تحقيقها.
- 2- إمكانية تولي المرأة وانتخابها لرئاسة الجمهورية.
- 3- مشاركة المرأة في البرلمان (مجلس الشعب)
- 4- حق المرأة في إعطاء الجنسية السورية للزوج والأبناء.

وبالعموم فقد أيد غالبية المشاركين في الدراسة أن يتم اعتماد الكوتا بشكل رسمي وأن ينص الدستور على تخصيص حد أدنى من المقاعد للمرأة في الهيئات الانتخابية وتحديد نسبة مئوية لمشاركتها في الحياة العامة يجب على الدولة أن تسعى لتحقيقها، حيث أجاب ما يقارب نصف المشاركين أنهم يوافقون على ذلك كما قال ما يزيد عن الثلث أنهم موافقون بشدة، وننوه هنا إلى وجود تقارب كبير في آراء السوريين من مختلف الأعراق والأديان والطوائف وفي مختلف مناطق الدراسة،

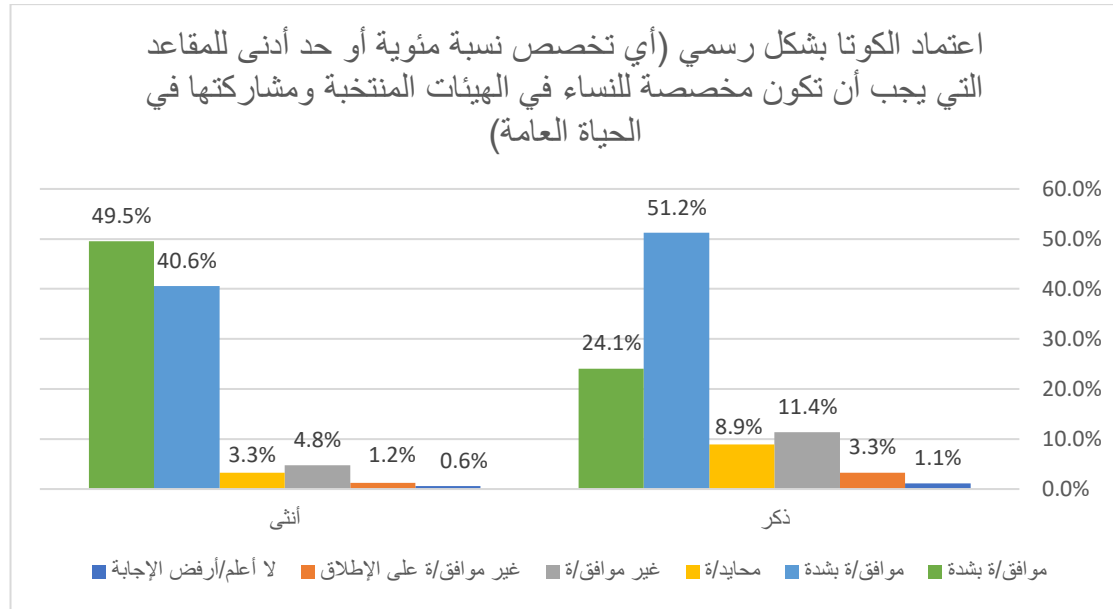
<sup>4</sup> الفصل 46 من الدستور التونسي لعام 2014.

<sup>5</sup> المادة 11 من الدستور المصري المعدل لعام 2014.

<sup>6</sup> المادة 23 من الدستور السوري لعام 2012.

<sup>7</sup> المادة 6 من الدستور المصري المعدل لعام 2014.

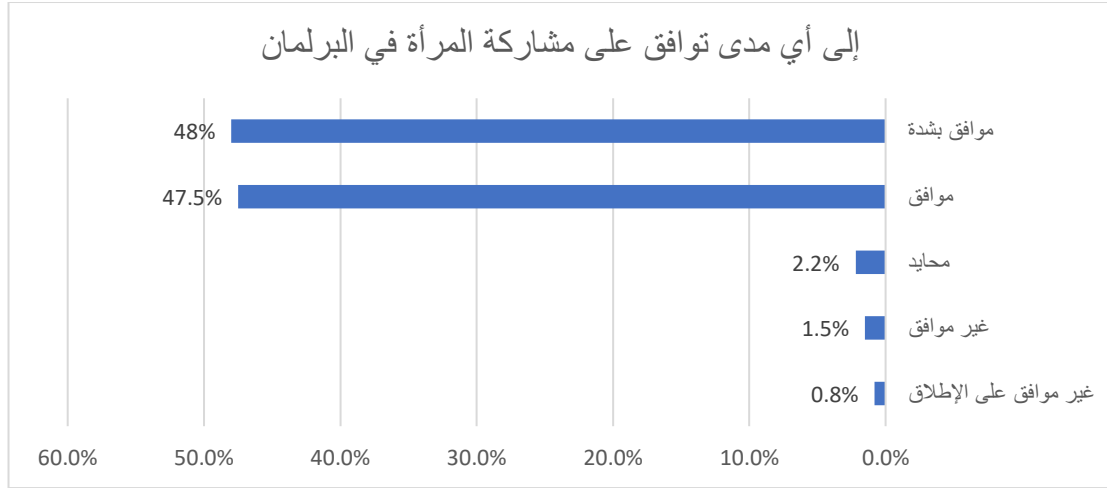
في حين تظهر فروقات بسيطة حسب متغير الجنس، حيث تزداد درجة تأييد اعتماد الكوتا لدى المشاركات من الإناث كما هو موضح في الرسم البياني التالي:



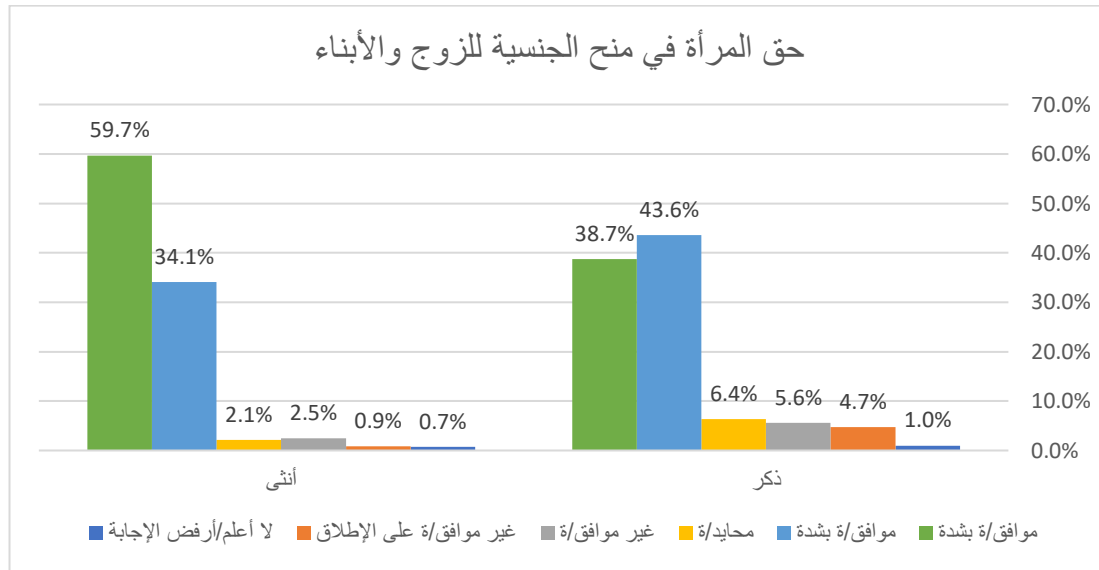
وأما فيما يتعلق بإمكانية انتخاب المرأة وتوليها لرئاسة الجمهورية فقد أظهرت الدراسة وجود تقبل عام لتلك الفرضية، إذ أن ما يقارب ثلثي المشاركين قالوا أنهم يوافقون أو يوافقون بشدة على ذلك الأمر، في حين أن من عبروا عن عدم قبولهم لذلك أو عدم قبولهم إطلاقاً يشكلون حوالي ربع المشاركين، وبالعوم تنخفض درجة تقبل تولي المرأة لرئاسة الجمهورية لدى الذكور إذ أن نصفهم قالوا بأن يوافقون على ذلك أو يوافقون بشدة في حين بلغت تلك النسبة لدى المشاركات من الإناث 79.1%، أما من حيث العرق أو القومية فقد كان التركمان أكثر الأعراق رفضاً لتولي المرأة لرئاسة الجمهورية إذ أن نصفهم تقريباً قالوا بأنهم لا يوافقون على ذلك أو لا يوافقون إطلاقاً، في حين عبر ثلثهم تقريباً عن موافقتهم، وأما الاكراد فقد كانوا أكثر الأعراق تأييداً لتلك الفرضية إذ أن غالبيتهم يوافقون على تولي المرأة لرئاسة الجمهورية أو يوافقون على ذلك بشدة، وأما من حيث الدين أو الطائفة فإننا نلاحظ تقارباً في وجهات نظر المسيحيين والعلويين إذ أن ما يقارب ثلاثة أرباعهم قالوا بأنهم يوافقون أو يوافقون بشدة على انتخاب المرأة لرئاسة الجمهورية، هذا وترتفع درجة تأييد تولي المرأة لرئاسة الجمهورية بشكل كبير لدى المشاركين من الأديان والطوائف المدرجة ضمن خيار أخرى (الشيعية والأزديين والاسماعيليين واللا دينيين) إذ قال ما يزيد عن ربعهم أنهم يوافقون على ذلك كما قال ما يقارب ثلثهم أنهم يوافقون بشدة، كما أشار غالبية الدروز لتأييدهم لحق المرأة في تولي رئاسة الجمهورية (26.9% من الدروز يوافقون و57.1% منهم يوافقون بشدة)، وأما السنة فقد كانوا أقل المشاركين قبولاً لتلك الفرضية إذ قال ثلثهم أنهم يوافقون على تولي المرأة لرئاسة الجمهورية وقال ربعهم أنهم يوافقون بشدة، وأخيراً ومن حيث مكان الإقامة فإننا نلاحظ ارتفاعاً في درجة تأييد حق المرأة في تولي رئاسة الجمهورية في كل من فرنسا والعراق وألمانيا في حين تنخفض في كل من سوريا وتركيا:

إلى أي مدى توافق على انتخاب المرأة لرئاسة الجمهورية						
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق	لا أعلم / لا إجابة
هولندا	39.7%	33.3%	11.1%	15.9%	0%	0%
لبنان	27.4%	38.1%	4.4%	23.9%	6.2%	0%
العراق	60.2%	33%	3.4%	3.4%	0%	0%
فرنسا	81.8%	13.6%	2.3%	2.3%	0%	0%
سوريا	27.9%	32.3%	8.8%	21.8%	8.7%	0.6%
تركيا	31.6%	23.8%	10.2%	24.7%	9.3%	0.3%
السويد	22.6%	51.6%	6.5%	16.1%	3.2%	0%
الأردن	23.3%	55.8%	7%	10.5%	3.5%	0%
ألمانيا	53.9%	29.4%	6.9%	7.8%	2%	0%

وأما عن إمكانية مشاركة المرأة وانتخابها لعضوية البرلمان (مجلس الشعب) فإن الغالبية العظمى من المشاركين من مختلف الأديان والأعراق وبمختلف مناطق الدراسة يوافقون أو يوافقون بشدة على ذلك.



أخيراً وفيما يتعلق بحق المرأة بمنح الجنسية السورية لزوجها وأبنائها فإن الغالبية العظمى من المشاركين في الدراسة على اختلاف أعراقهم وأديانهم عبروا عن تأييدهم لأن ينص الدستور على ذلك، مع العلم أن درجة التأييد تنخفض نوعاً ما لدى المشاركين من الذكور مقارنة بالمشاركات من الإناث:



## التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة ووجهات نظر المشاركين فقد خلصت الدراسة إلى جملة من التوصيات المتمثلة بما يلي:

### أولاً- إلى الجهات الراعية لمسار الحل السياسي في سوريا:

- 1- ضرورة العمل على اتخاذ خطوات فعلية تجاه القضايا التي تعتبر من أولويات السوريين ضمن مسار الحل السياسي.
- 2- الضغط على الأطراف المشاركة في العملية الدستورية لاتخاذ مواقف أكثر جدية والبدء فعلياً بصياغة الدستور وتحديد إطار زمني لأعمال اللجنة الدستورية.
- 3- الضغط على مختلف الدول المعنية بالشأن السوري أو تلك الداعمة لأطراف النزاع لاتخاذ خطوات جدية في إطار مساعي الحل السياسي.
- 4- الضغط على مختلف الدول المتواجدة على الأراضي السورية لسحب قواتها العسكرية.

## ثانياً- إلى منظمات المجتمع المدني السورية:

- 1- العمل على زيادة الأنشطة التي تهدف لزيادة الوعي السياسي لدى السوريين.
- 2- تكثيف حملات الحشد والمناصرة تجاه القضايا التي تعتبر من أولويات السوريين ضمن مسار الحل السياسي وفي مقدمتها الكشف عن مصير المعتقلين ووقف العمليات العسكرية وإيصال المساعدات الإنسانية للمتضررين من النزاع ووقف الملاحقات الأمنية.
- 3- إطلاق مشاريع لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب المرتكبة بحق السوريين والسعي لمحاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات.
- 4- تعزيز التواصل والحوار مع أعضاء اللجنة الدستورية من مجموعة المجتمع المدني والتعاون المشترك بهدف تنسيق الجهود على اعتبار ان ثقة السوريين بوفد المجتمع المدني هي الأكبر مقارنة بباقي الوفود.

## ثالثاً- إلى اللجنة الدستورية:

- 1- العمل على إجراء استطلاعات دورية لأراء السوريين للكشف عن رغباتهم وتطلعاتهم والأخذ بها بعين الاعتبار خلال العملية التفاوضية وصياغة الدستور.
- 2- تنظيم ندوات ولقاءات تجمع كل من أعضاء اللجنة الدستورية والسوريين بشكل مباشر أو رقمي لاطلاعهم على أبرز النتائج التي توصلت إليها اللجنة خلال اجتماعاتها ومعرفة ملاحظاتهم ومقترحاته حول أعمالها وأنشطتها.
- 3- عقد لقاءات دورية مع القادة المجتمعيين والممثلين المحليين للسوريين لمعرفة تطلعات السوريين ورغباتهم في مختلف المناطق.
- 4- تخصيص أرقام هاتفية أو إيميلات لتلقي مقترحات وملاحظات السوريين حول عمل اللجنة الدستورية.
- 5- وفقاً لأراء وتوجهات المشاركين في الدراسة ينصح بأن يتم النص ضمن الدستور على ما يلي:
  - ضرورة العمل على اعتماد لغات رسمية إلى جانب اللغة العربية على المستويات المحلية على أقل تقدير.
  - سمو قواعد القانون الدولي على قواعد القانون الوطني.
  - الحد من صلاحيات رئيس الجمهورية بشكل يضمن عدم تدخله وتأثيره على أعمال السلطتين التشريعية والقضائية.
  - منح مجلس الشعب صلاحيات واسعة لمساءلة الحكومة عن أعمالها.
  - حق المرأة في الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية.
  - حق المرأة في منح الجنسية السورية لأبنائها.

## رابعاً- إلى وفد المجتمع المدني:

- 1- ضرورة العمل على زيادة حجم التواصل مع السوريين مع تسليط الضوء على الفعاليات التي يقوم بها وفد المجتمع المدني والتي يسعى من خلالها لمعرفة آراء السوريين وإشراكهم في العملية الدستورية.
- 2- العمل على تعديل أجندة وفد المجتمع المدني والطروحات الدستورية التي يقوم بتبنيها بما يتلاءم مع نتائج استطلاعات رأي السوريين حول القضايا الدستورية والعمل بعد ذلك على إطلاق حملات لتعريف السوريين بتلك الأجندة ومدى توافقها مع توجهاتهم وتطلعاتهم.

## الاستبيان

قسم المعلومات العامة:

- 1- العمر:
  - أ- من 18 عام إلى 25
  - ب- من 26 إلى 39
  - ت- من 40 إلى 59
  - ث- 60 فما فوق
- 2- الجنس:
  - أ- ذكر
  - ب- أنثى
- 3- المستوى التعليمي:
  - أ- أمي (غير متعلم)
  - ب- ابتدائي
  - ت- إعدادي
  - ث- ثانوي
  - ج- جامعي (طالب جامعي أو خريج)
  - ح- دراسات عليا
  - خ- غير ذلك (يرجى التحديد)
- 4- أي العبارات التالية تصف وضع أسرتك الاقتصادي (تنبه لجامع البيانات: نقصد بالاحتياجات الرئيسية نفقات المأوى والطعام والشراب والطبابة والتعليم واللباس)
  - أ- لا يمكننا تأمين احتياجات الأسرة الأساسية
  - ب- بالكاد نستطيع تأمين احتياجات الأسرة الأساسية
  - ت- نستطيع تأمين احتياجات الأسرة الأساسية
  - ث- نستطيع تأمين احتياجات الأسرة الأساسية والإنفاق على بعض الكماليات
  - ج- يمكننا شراء كل ما نريد
- 5- محافظة الإقامة الأصلية:
  - 1) دمشق
  - 2) ريف دمشق
  - 3) حلب
  - 4) حماه
  - 5) حمص
  - 6) إدلب
  - 7) اللاذقية
  - 8) طرطوس
  - 9) درعا
  - 10) السويداء
  - 11) القنيطرة
  - 12) دير الزور
  - 13) الحسكة
  - 14) الرقة
- 6- الدين / الطائفة:
  - أ- سني
  - ب- علوي
  - ت- شيعي
  - ث- مسيحي
  - ج- درزي
  - ح- اسماعيلي
  - خ- أزيدي
  - د- بدون إجابة

7- العرق (القومية):  
ذ- غير ذلك (يرجى التحديد)

- أ- عربي
- ب- كردي
- ت- تركماني
- ث- شركسي
- ج- آشوري
- ح- أرمني
- خ- سرياني
- د- شيشاني
- ذ- بدون إجابة
- ر- غير ذلك (يرجى التحديد)

8- مكان الإقامة الحالي:

- أ- سوريا
- ب- لبنان
- ت- الأردن
- ث- كردستان العراق
- ج- تركيا
- ح- ألمانيا
- خ- فرنسا
- د- السويد
- ذ- هولندا

9- في حال كانت الإجابة سوريا، ما هي المحافظة التي تقيم بها حالياً

- أ- دمشق
- ب- ريف دمشق
- ت- حلب
- ث- حمّاه
- ج- حمص
- ح- إدلب
- خ- اللاذقية
- د- طرطوس
- ذ- درعا
- ر- السويداء
- ز- القنيطرة
- س- دير الزور
- ش- الحسكة
- ص- الرقة

10- في حال الإقامة في سوريا، من هي الجهة المسيطرة على المنطقة التي تقيم بها؟

- أ- الحكومة السورية
- ب- المعارضة السورية
- ت- قوات سوريا الديمقراطية
- ث- غير ذلك (يرجى التحديد)

قسم اللجنة الدستورية:

1- هل تعتقد أن صياغة دستور جديد لسوريا ضرورة في المرحلة الحالية؟

- أ- نعم، مهم للغاية
- ب- نعم، مهم
- ت- نعم، مقبول
- ث- لا، غير مهم

- ج- لا، غير مهم على الإطلاق  
2- هل لديك اطلاع على أعمال اللجنة الدستورية؟  
أ- نعم أحاول أن أبقى مطلعاً على كافة التفاصيل  
ب- لدي اطلاع جيد  
ت- لا امتلاك الكثير من المعلومات حول أعمال اللجنة الدستورية  
ث- ليس لدي اطلاع على أعمالها (انتقل إلى السؤال 6)
- 3- ما هي المصادر التي تستقي منها المعلومات المتعلقة بأعمال اللجنة الدستورية؟ (متعدد الإجابات)  
أ- مواقع التواصل الاجتماعي  
ب- تصريحات أعضاء اللجنة الدستورية  
ت- البيانات الصادرة عن الهيئات الأممية  
ث- البيانات الصادرة عن الدول المهتمة بالشأن السوري  
ج- تبادل الحديث مع المهتمين بالشأن السياسي في محيطي الاجتماعي  
ح- الأهل والأصدقاء  
خ- غير ذلك (يرجى التحديد)
- 4- هل شاركت بشكل شخصي في أي نشاط أو اجتماع أو لقاء له صلة بأعمال اللجنة الدستورية؟  
أ- نعم  
ب- لا
- 5- هل تعتقد بأن اللجنة الدستورية استطاعت تحقيق تقدم في أعمالها؟  
أ- لم تستطع تحقيق أي تقدم  
ب- التقدم الذي تم تحقيقه غير كافٍ  
ت- حققت تقدماً لا بأس به  
ث- حققت تقدماً جيداً  
ج- حققت الكثير من التقدم  
ح- لا أعلم
- 6- إلى أي مدى ترى بأهمية البدء باتخاذ خطوات عملية فيما يتعلق بكل من القضايا التالية بالتزامن مع عمل اللجنة الدستورية:

مهم للغاية	مهم	مقبول	غير مهم	غير مهم على الإطلاق

- 7- هل تعلم بأن اللجنة الدستورية تتكون من ثلاثة وفود؟  
أ- نعم  
ب- لا



8- في حال كانت إجابة السؤال رقم 7 نعم، ما مدى ثقتك بكل وفد من الوفود المشاركة؟

	أثق بدرجة كبيرة جداً	أثق بدرجة كبيرة	محايد	لا أثق	لا أثق على الإطلاق
وفد الحكومة السورية					
وفد المعارضة					
وفد المجتمع المدني					

9- في حال كانت إجابة السؤال رقم 7 نعم إلى أي مدى تعتقد أن الوفود المشاركة جادة في دفع العملية السياسية نحو الأمام وصياغة دستور جديد

	جاد للغاية	جاد	مقبول	غير جاد	غير على الإطلاق	لا أعلم
وفد الحكومة السورية						
وفد المعارضة						
وفد المجتمع المدني						

10- في حال كانت إجابة السؤال رقم 7 لا، ما مدى ثقتك باللجنة الدستورية

أ- أثق إلى درجة كبيرة جداً

ب- أثق إلى درجة كبيرة

ت- محايد

ث- لا أثق

ج- لا أثق على الإطلاق

11- في حال كانت إجابة السؤال رقم 7 لا، إلى أي مدى تعتقد أن اللجنة الدستورية قادرة على دفع العملية السياسية نحو الأمام وصياغة دستور جديد

أ- إلى درجة كبيرة للغاية

ب- إلى درجة كبيرة

ت- مقبول

ث- إلى درجة منخفضة

ج- غير قادرة على الإطلاق

12- أي وفد من وفود اللجنة الدستورية ترى أنه الأقرب لتمثيل تطلعاتك؟

أ- وفد الحكومة السورية

ب- وفد المعارضة السورية

ت- وفد المجتمع المدني

ث- لا أحد (انتقل إلى السؤال 14)

13- كيف تقييم أداء الوفد الذي ترى بأنه يمثل تطلعاتك من حيث ما يلي (لا تسأل هذا السؤال في حال كانت الإجابة في السؤال رقم 7 لا، أو كانت الإجابة في السؤال رقم 12 لا أحد وانتقل إلى السؤال رقم 14):

	مرض جداً	مرض	مقبول	غير مرض	غير على الإطلاق	لا أعلم
حشد الدعم والتأييد الدولي						
امتلاك الكفاءات القانونية						

						تمثيل تطلعات السوريين في المفاوضات الدستورية
						مدى التفاعل والمشاركة مع المجتمع السوري

14- برأيك كيف يمكن العمل على زيادة التواصل فيما بين وفود اللجنة الدستورية والسوريين (أفضل طريقة تناسبك) (خيار متعدد - ثلاث خيارات كأقصى حد)؟

- أ- تنظيم مؤتمرات وندوات رقمية أو فيزيائية تجمع أعضاء من ذلك الوفد مع السوريين
- ب- تخصيص أرقام هاتفية أو بريد الكتروني لتلقي ملاحظات ومقترحات السوريين
- ت- تواصل أعضاء اللجنة الدستورية مع القادة المجتمعيين وممثلي السوريين لمعرفة آراء السوريين
- ث- إجراء استطلاعات رأي حول تطلعات السوريين من اللجنة الدستورية
- ج- حملات وبرامج إعلامية تفاعلية
- ح- غير ذلك (يرجى التحديد)

15- إلى أي درجة تعلق آمالاً على نجاح اعمال اللجنة الدستورية:

- أ- إلى حد كبير للغاية
- ب- إلى حد كبير
- ت- إلى حد لا بأس به
- ث- آمال ضئيلة
- ج- لا أعلق أي آمال

16- في حال كانت الإجابة آمال ضئيلة أو لا أعلق أي آمال ما هو السبب؟ (إجابات متعددة - ثلاث خيارات كأقصى حد)

- أ- تدخل جهات ودول خارجية في أعمال اللجنة الدستورية
- ب- بعض الدول ليست جادة في حل المشكلة
- ت- أعتقد أنها محاولة للالتفاف على جوهر المشكلة السورية
- ث- لا يوجد أجندة واضحة لعمل اللجنة الدستورية
- ج- محاولة بعض وفود اللجنة الدستورية عرقلة وتعطيل أعمالها
- ح- غير ذلك (يرجى التحديد)

17- كم هو عدد أعضاء اللجنة الدستورية الذين تعرفهم بشكل شخصي أو بصورة عامة؟

- 18- في حال كان لديه معرفة بعدد من أعضاء اللجنة الدستورية
- ما هو عدد أعضاء وفد الحكومة السورية الذين تعرفهم
- ما هو عدد أعضاء وفد المعارضة السورية الذين تعرفهم
- ما هو عدد أعضاء وفد المجتمع المدني الذين تعرفهم
- ما هو عدد الأعضاء الذين تعرفهم والذين لا تعلم لأي وفد يتبعون

19- هل لديك موقف معين من اللجنة الدستورية؟

- أ- ادم عمل اللجنة الدستورية وفق المعطيات الحالية
- ب- أؤيد فكرة اللجنة الدستورية لكن لدي تحفظات حول طريقة تشكيلها
- ت- لست داعماً ولا رافضاً (ليس لدي موقف معين)
- ث- اتحفظ على وجود لجنة دستورية
- ج- غير ذلك (يرجى التحديد)

20- هل ترى بأن وجود قوى أجنبية على الأراضي السورية من شأنه أن يؤثر سلباً على أعمال اللجنة الدستورية؟

- أ- نعم جميع القوى الأجنبية يؤثر وجودها على أعمال اللجنة الدستورية
- ب- بعض القوى يؤثر وجودها والبعض الآخر ليس له تأثير
- ت- لا أعتقد أن وجود قوى أجنبية من شأنه التأثير على أعمال اللجنة الدستورية
- ث- لا أعلم

21- في حال اختار الإجابة (ب) من هي القوى التي يؤثر وجودها سلباً على أعمال اللجنة الدستورية؟ (خيارات متعددة)

- أ- روسيا

- ب- إيران  
ت- تركيا  
ث- الولايات المتحدة الأمريكية  
ج- بريطانيا  
ح- فرنسا  
خ- غير ذلك (يرجى التحديد)

قسم القضايا الدستورية

1) ما رأيك بالقضايا التالية:

غير موافق على الإطلاق	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
					يجب أن يتم التأكيد على الهوية العربية عند تسمية الجمهورية
					اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة في الدولة
					يمكن اعتماد لغات أخرى كلغات رسمية على مستوى الدولة
					اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة على مستوى الدولة مع إمكانية اعتماد لغات أخرى رسمية على المستوى المحلي (أي أن تلك اللغات غير رسمية في عموم أراضي الدولة وإنما في مناطق جغرافية محددة)
					يجب الاعتراف بالحقوق الثقافية والفكرية للأقليات العرقية والقومية والدينية

2) فيما يتعلق بالدين، إلى أي مدى توافق على العبارات التالية:

غير موافق على الإطلاق	غير موافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	
					الفقه الإسلامي مصدر وحيد للتشريع
					الفقه الإسلامي مصدر أساسي من مصادر التشريع
					الفقه الإسلامي مصدر من مصادر التشريع
					الفقه الإسلامي ليس مصدراً للتشريع
					أن ينص الدستور على أن دين الدولة هو الإسلام
					الفصل فيما بين الدين والدولة
					استمداد الأحكام من الموثيق والأعراف الدولية وقوانين حقوق الإنسان وألا يتضمن أي تشريع أي نص يخالف القوانين الدولية

في حال تعارض أحكام الفقه الإسلامي مع الموثيق والأعراف الدولية وقوانين حقوق الإنسان لمن يجب أن تكون الأولوية برأيك؟

- لأحكام الفقه الإسلامي
- للموثيق والأعراف الدولية وقوانين حقوق الإنسان
- ليس لدي رأي معين

3) فيما يتعلق بشكل النظام السياسي، ما هو رأيك بكل من الخيارات التالية

لا أعلم / أرفض الإجابة	غير موافق على الإطلاق	غير موافق	مقبول	موافق	موافق بشدة	
						يجب أن تتبنى سوريا نظاماً سياسياً لا مركزياً يقوم على منح السلطات المحلية صلاحيات إدارية واسعة (أي أن يتم منح المحافظات والأقاليم الجغرافية استقلالية في اتخاذ القرارات
						أن يكون النظام مركزي (تكون فيه السيادة موحدة - تتركز فيه الصلاحيات في يد السلطات المركزية في العاصمة)
						اعتماد نظام فيدرالي على أساس إثني أو طائفي (تكون الدولة مقسمة إلى أقاليم على أساس عرقي أو ديني أو مذهبي)

4) هل تعرف بالمقصود بالسلطة التشريعية؟

- أ- نعم  
ب- لا

5) في حال كانت الإجابة نعم، أي مما يلي يعتبر المهمة الأساسية للسلطة التشريعية:

- أ- سن القوانين  
ب- تنفيذ القوانين  
ت- فصل النزاعات بين المؤسسات والناس

6) ما مدى موافقتك على كل من العبارات التالية

لا أعلم / أرفض الإجابة	غير موافق على الإطلاق	غير موافق	مقبول	موافق	موافق بشدة	
						مجلس الشعب هو أعلى سلطة في البلاد ولا يخضع لرئيس الجمهورية.
						السلطة القضائية يجب أن تكون مستقلة تماماً ولا تخضع لرئيس الجمهورية
						الفصل فيما بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية دون أن يكون لأي منها صلاحية التدخل في أعمال السلطات الأخرى
						يجب أن تكون أعمال الحكومة والسلطة التنفيذية خاضعة لرقابة مجلس الشعب
						لا يمكن في حال من الأحوال مثول المدنيين أمام القضاء العسكري

7) الطريقة الأفضل لتحديد الصلاحيات التنفيذية، ما هي درجة تأييدك بكل عبارة مما يلي:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق	لا أعلم / أرفض الإجابة

8) فيما يتعلق بشؤون المرأة، إلى أي درجة توافق على كل مما يلي:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق	لا أعلم / أرفض الإجابة

**INDICATORS**

A chance of improvement

---

[www.indicators.company](http://www.indicators.company)

